14 ديسمبر/كانون الأول 2016

معالي المحافظ الموقر،

يشرفني أن أشير إلى المادة 6 من البند 8(أ) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن تعيين مجلس المحافظين لرئيس الصندوق.

في دورة مجلس المحافظين السادسة والثلاثين المنعقدة يومي 13 و14 فبراير/شباط 2013، أعيد تعييني رئيساً للصندوق لفترة ثانية وأخيرة مدتها أربع سنوات تنتهي بتاريخ 31 مارس/آذار 2017. ووفقا البند 6–2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق، يدرج تعيين رئيس الصندوق على جدول أعمال آخر دورة سنوية لمجلس المحافظين قبل موعد انتهاء رئاسة الرئيس الحالي.

يرد في البند 6–2 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق إجراءات تسمية المرشحين لمنصب رئيس الصندوق، وهو ما أرسلته إليكم السكرتيرة المؤقتة للصندوق بتاريخ 27 سبتمبر/أيلول 2016. وينص هذا البند على أن تقدم جميع الترشيحات قبل بدء الدورة التي يتقرر فيها تعيين الرئيس بستين يوما على الأقل، ويرسل رئيس الصندوق الترشيحات إلى جميع الدول الأعضاء في الصندوق وإلى مكتب مجلس المحافظين قبل انعقاد دورة مجلس المحافظين بفترة لا تقل عن أربعين يوما.

وفي هذا السياق، وحيث أن الدورة الأربعين لمجلس المحافظين ستعقد في روما يومي 14 و15 فبراير/شباط 2017، فإن الموعد الأقصى الذي حددته السكرتيرة المؤقتة في رسالتها للتقدم بالترشيحات قد انتهى بتاريخ 1 ديسمبر/كانون الأول 2016.

وأود أن أعلمكم بأن الصندوق قد تلقى ثمانية ترشيحات لشغل منصب رئيس الصندوق، وهي الواردة أدناه بالترتيب الأبجدي للقب العائلي للمرشح باللغة الإنكليزية:

- البروفسور الدكتور بامبانغ برمادي سويمانتري **برودجونيغرو** المرشح الرسمي لجمهورية إندونيسيا
- الدكتورة ماريا أوجينيا **كاسار بيريز** المرشحة الرسمية للولايات المكسيكية المتحدة
- البروفسور باولو **دي كاسترو** المرشح الرسمي للجمهورية الإيطالية
- الدكتورة أسمهان **الوافي** المرشحة الرسمية للمملكة المغربية
- السيد جيلبرت فوسون **أنغبو** المرشح الرسمي لجمهورية توغو
- السيد رشيد **برتيف** المرشح الرسمي لجمهورية تركيا
- السيدة جوزيفينا **ستبس** المرشحة الرسمية للجمهورية الدومينيكية
- السيد بيو **فنبوست** المرشح الرسمي للاتحاد السويسري

إلى جميع السادة المحافظين
في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وأرفق بهذه الرسالة نسخاً عن رسائل الترشيح من حكومات الدول الأعضاء المعنية، مع السير الذاتية للمرشحين، وإجاباتهم على الأسئلة المطروحة على المرشحين، ويمكن أيضا الاطلاع على هذه الرسالة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق على https://webapps.ifad.org/members/president.

وسيتطرق مجلس المحافظين لتعيين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تحت بند على جدول أعماله المؤقت، الذي سنرسله إلى جميع السادة المحافظين في وقت قريب.

وتفضلوا معاليكم بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

كاناييو نوانزي

الملحق

وزارة المالية في جمهورية إندونيسيا

DJUANDA BUILDING, 7TH FLOOR, JALAN DR. WAHIDIN NOMOR 1, JAKARTA 10710
رقم الهاتف 3449230 (21 62+)؛ الفاكس 3505605 (21 62+)؛ الموقع الإلكتروني www.kemenkeu.go.id

الرقم المرجعي: S- 22/SA.3/2016 التاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

السيدة شيريل موردن
سكرتيرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
روما، إيطاليا

الموضوع: الترشيح لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2017–2020)

السيدة سكرتيرة الصندوق،

أكتب إليك بخصوص الانتخابات المقبلة لرئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق). ويسرني، بصفتي محافظ الصندوق الممثل لإندونيسيا، أن أُبلغك أن حكومة جمهورية إندونيسيا رَشحت البروفسور الدكتور بامبانغ برمادي سويمانتري برودجونيغرو لمنصب رئيس الصندوق للفترة 2017–2020.

ويعمل البرفسور بامبانغ برودجونيغرو حالياً وزيراً للتخطيط الإنمائي الوطني ورئيساً للوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في جمهورية إندونيسيا. وقد عمل من قبل وزيراً للمالية (2014–2016) ورئيساً لوكالة السياسة النقدية (2011–2013). وعلى الصعيد الدولي، شَغل البروفسور بامبانغ برودجونيغرو مناصب هامة كثيرة، بما فيها منصب رئيس لجنة التنمية في البنك الدولي/صندوق النقد الدولي ومنصب رئيس مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.

والبروفسور برودجونيغرو، باعتباره وزير التخطيط الإنمائي الوطني، على صلة مباشرة بقضايا التنمية الهامة التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الفقر والتنمية الريفية والزراعة والصناعات السمكية. ويمسك البروفسور برودجونيغرو في منصبه الحالي بزمام صياغة أولويات التنمية وبرامجها في إندونيسيا الشاسعة المساحة والصعبة جغرافيا والتي يربو عدد سكانها على 250 مليون نسمة.

وترأس البروفسور برودجونيغرو أثناء رئاسته للجنة التنمية (2015–2016) لجنة مؤلفة من 25 عضواً من وزراء المالية والتنمية من 189 بلداً عضواً من أجل مناقشة وإسداء المشورة إلى مجلسي المحافظين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن قضايا التنمية الحاسمة والموارد المالية المطلوبة لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وأتاح له ذلك المنصب فرصة فهم سياسات التنمية العالمية والمساهمة فيها.

والبروفسور برودجونيغرو ليس غريباً عن الصندوق. لقد عمل مع الصندوق ليس فقط أثناء توليه منصب محافظ إندونيسيا لدى الصندوق في عام 2011 حتى عام 2014، بل وكذلك كنائب لرئيس مجلس المحافظين في السنتين

2012 و2013. وساهم البروفسور برودجونيغرو بدور محوري في دعم إنشاء المكتب الإقليمي للصندوق في جاكرتا، إندونيسيا، في عام 2015. ويعمل المكتب حالياً بكامل طاقته وينسق مع مختلف أصحاب المصلحة وبلدان المنطقة في مشروعات الصندوق الإنمائية.

إنني على ثقة تامة من أن خبراته الرحبة في التعامل مع قضايا التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، ستمكنه من قيادة الصندوق، تلك المؤسسة المالية الدولية الهامة، صوب تحقيق هدف القضاء على الجوع العالمي وبلوغ ذلك الهدف باستخدام كل الموارد المتاحة بفعالية وبكفاءة.

وأرجو ممتناً التكرم بالنظر في ترشيح البروفسور بامبانغ برودجونيغرو ومتابعة ذلك الترشيح بناءً على ذلك. وتجدين طي هذه الرسالة سيرته المهنية ومقالا حول رؤيته ومؤهلاته وخبراته وقيمه ومبادئه من أجل الصندوق.

أشكر لك كريم عنايتك وحُسن تعاونك.

مع خالص متمنياتي،

[التوقيع وخاتم الجمهورية]

رونالد سيلابان
محافظ إندونيسيا لدى الصندوق

نسخة طبق الأصل إلى:

1. وزير المالية في جمهورية إندونيسيا؛
2. وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إندونيسيا؛
3. وزير التخطيط الإنمائي الوطني في جمهورية إندونيسيا؛
4. وزير الزراعة في جمهورية إندونيسيا؛
5. سفير إندونيسيا لدى إيطاليا في روما؛
6. رئيس وكالة السياسة النقدية في جمهورية إندونيسيا؛
7. مدير مركز تمويل أنشطة مواجهة تغيُّر المناخ والسياسة المتعددة الأطراف، وزارة المالية؛
8. مدير المكتب الإقليمي للصندوق في جاكرتا.

البروفسور الدكتور بامبانغ برمادي سويمانتري برودجونيغرو
وزير التخطيط الإنمائي الوطني (ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي)
جمهورية إندونيسيا
العنوان: Jl. Taman Suropati/ 2, Jakarta, Indonesia

موجز للمسيرة المهنية

سمحت الفرص التي سنحت لي للعمل في بلادي كوزير للتخطيط الإنمائي الوطني ووزير للمالية، بترسيخ مسيرتي المهنية في خلق التكامل بين تخطيط التنمية والتمويل والاستقرار الاقتصادي في إندونيسيا. ولكونها رابع أكبر بلد في العالم من حيث تعداد السكان، تسير إندونيسيا قدما نحو نمو اقتصادي مستدام، يمكن تلمسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي السنوي الناشئ، والتنمية الإقليمية في العديد من الصناعات. وقد التزمت حكومة إندونيسيا بتوسيع الاقتصاد في أقاليمها المختلفة، من خلال إعطاء الأولوية لتنمية البنى التحتية، بما يتماشى مع تحسين التعليم والصحة، لتحقيق الهدف الحيوي قصير الأمد المتمثل في تحقيق استدامة اللامركزية في الاقتصاد، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وإضافة إلى الأدوار التي لعبتها في الحكومة الإندونيسية، كنت كذلك مشاركا نشطا في العديد في المنظمات المحلية والدولية، علاوة على تعييني كمفوض في العديد من الشركات الإندونيسية. وقد وسعت المناصب المذكورة آنفا من شبكة معارفي الاستراتيجية التي لم تعد مقصورة على المنظمات الإقليمية أو القطاع المالي، وإنما تعدتها أيضا إلى مجالات استراتيجية أخرى، كالزراعة والطاقة.

بدأت حياتي المهنية كأكاديمي في جامعة إندونيسيا، التي تضم أفضل كلية للاقتصاد والأعمال في البلاد، في أدوار عديدة كمحاضر وباحث، ومن ثم كعميد. وقد وفر لي ذلك لمحات ثاقبة هامة ومهارات ملموسة في إدارة الموظفين الأكاديميين وهيئة طلاب تعدادها بالآلاف، وبحوث دقيقة في الاقتصاد والأعمال والتعاون الإنمائي مع جامعات ذات سمعة طيبة في أستراليا وهولندا وفرنسا. وقد شكلت خبرتي في المؤسسات الحكومية، علاوة على الأدوار التنظيمية الأكاديمية التي لعبتها، مسيرتي المهنية ولونتها بمهارات ضرورية متعددة مما سيكون مفيدا للصندوق، كجزء من التحالف الدولي للقضاء على الفقر من خلال تعزيز قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك. وبالتأسيس للحوكمة الجيدة والتركيز على السكان الريفيين الفقراء، بإمكاني أن أساعد الصندوق على أن يخلف أثرا أكبر في العالم لدعم الأهداف المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة.

الدور الحكومي في التخطيط والتمويل الإنمائي في إندونيسيا

وزير التخطيط الإنمائي الوطني (ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي) من 2016 حتى الآن

- صمم البروفسور برودجونيغرو خططا أساسية على المدى القصير والمتوسط والطويل للتخطيط الإنمائي الوطني، ونسق هذه الخطط مع عمل الوزارات الأخرى.

- بادر بتمويل البنى التحتية بالأسهم، بما يقدر بحدود 350 ترليون روبية إندونيسية (27 مليار دولار أمريكي)، بالتركيز على خطة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاجتذاب الاستثمارات إلى الأولويات الوطنية القصوى في البنى التحتية ومشروعات الطاقة.
- قاد ونسق عمل أكثر من 800 موظف يتولون مهام عديدة تغطي كل قطاعات التنمية الوطنية ضمن الوزارة (الزراعة، والتعليم ومحاربة الفقر والصحة).
- نسق أهداف التنمية المستدامة ضمن التخطيط الإنمائي الوطني، وحاول إدماجها في كل عنصر من عناصر المجتمع، وهي الحكومة المركزية والحكومة المحلية، ومجتمعات الأعمال والمؤسسات الخيرية، والمجتمع المدني، والمنظمات ووسائل الإعلام، والأكاديميين والباحثين.
- نسق سياسة بيانات واحدة وخريطة واحدة لتعزيز كفاءة ودقة وموثوقية البيانات الوطنية، وكان هذا البرنامج أول إجراء لتطبيق التخطيط الإلكتروني وسياسة الحكومة الإلكترونية لعام 2017 .
- صمم وصاغ نظام البطاقات الذكية الذي يغطي الكهرباء وغاز الطبخ والأرز والتأمين الصحي والمساعدة التعليمية، لدعم 40 بالمائة من أقل الأسر المستهدفة دخلا.

الدور الحكومي في قطاع الاقتصاد والتمويل في إندونيسيا

2014- 2016

وزير المالية

- بادر البروفسور برودجونيغرو بأكثر برامج العالم نجاحا في الإعفاء الضريبي الذي أطلق في يوليو/تموز 2016. وولد في الأشهر الثلاثة الأولى (من مدة 9 أشهر) 137 تريليون روبية إندونيسية (10.5 مليار دولار أمريكي) من العوائد الضريبية، ووسع أهداف الضرائب الجديدة وعددها 135 14.
- أدار عوائد الدولة لعام 2015 التي تقدر بحدود 793.6 1 تريليون روبية إندونيسية.
- أدار عمل 000 65 موظف يغطون المكاتب على مستوى المقاطعات عبر إندونيسيا.
- أعاد تخصيص الإنفاق الحكومي، والذي كان بحدود 200 تريليون روبية إندونيسية (15 مليار دولار أمريكي) سنويا من الدعم الحكومي غير الكفؤ للبنزين/الوقود للإنفاق على البنى التحتية والإنفاق الاجتماعي(التعليم والرعاية الصحية).
- عزز من دور شركة PT SMI لتغدو مصرفا إندونيسيا للبنى التحتية بنمو يعادل 370 بالمائة في أصوله من 9.6 تريليون روبية إندونيسية (736.5 مليون دولار أمريكي) إلى 45.2 تريليون روبية إندونيسية (3.5 مليار دولار أمريكي) من عام 2014 إلى سبتمبر/أيلول 2016.
- بادر بإنشاء مصرف للتنمية في إندونيسيا، لدعم تمويل المشاريع الإنمائية الوطنية التي تحظى بالأولوية القصوى في الزراعة والصناعات التحويلية والبنى التحتية والنقل البحري.
- نفذ المشروعات الأولى للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إندونيسيا، لتسريع بناء مصانع الطاقة وإقامة نظام وطني للألياف البصرية وإمدادات المياه.
- بادر ببرنامج لإعادة تقييم الأصول، ولد عوائد إجمالية من الضرائب بما يقدر بحدود 35 تريليون روبية إندونيسية (2.6 مليار دولار أمريكي).
- أنشأ وكالة خاصة لإدارة الأصول الحكومية، بالتركيز على إدارة مصرف الأراضي لدعم تسريع تنمية مشروعات البنى التحتية التي تتمتع بالأولوية القصوى.

- خصص 5 بالمائة من ميزانية الدولة لبرنامج الرعاية الصحية لتسريع تحسين الخدمات الصحية العامة.
- عزز تخصيص منح محددة للحكومة المحلية لدعم التخفيف من وطأة الفقر، والإنتاجية الزراعية، والصحة الأساسية (التصحاح والمياه النظيفة) والوصل بين البنى التحتية.
- نفذ عملية اللامركزية النقدية في إندونيسيا، بطريقة غدا فيها الإنفاق الحكومي المركزي أقل من إنفاق الحكومة المحلية لتحفيز التنمية المحلية الاقتصادية الريفية منذ عام 2015.
- أنشأ نظاما للتحويلات المباشرة في المناطق الريفية، ووضع تشريعات لأولويات الإنفاق، بالتعاون مع وزير القرى ووزير الشؤون الداخلية.
- بادر ونفذ تخطيط مخصص صندوق زيت النخيل الذي يجمع الرسوم من منتجي زيت النخيل ومزارع زيت النخيل لدعم تنمية الديزل الحيوي بهدف الوصول إلى 20 بالمائة من الديزل الحيوي في تركيبة المحروقات، أو ما يعرف (بسياسة بيو 20).
- قاد عروض إصدار السندات الحكومية الإندونيسية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وآسيا، بما يقدر قيمته بحدود 31.75 مليار دولار أمريكي.
- أدخل السندات الإسلامية في تمويل المشروعات بما تقدر قيمته بحدود 29.25 مليار دولار أمريكي (2011–2016).
- بادر بإنشاء المنطقة اللوجستية الجمركية لدعم أنشطة الاستيراد والتصدير.
- نفذ النظام الوطني لرصد الميزنة والخزانة على شبكة الإنترنت بالوقت الفعلي .
- صمم إعفاءات ضريبية لدعم القطاعات الاستراتيجية، بما ذلك الاقتصاد الأخضر.
- منح جائزة ثاني أفضل وزير للزراعة لعام 2015 من قبل مؤسسة Finance Asia، وهي مؤسسة مطبوعات قيادية متخصصة بالتمويل والأسواق الرأسمالية في آسيا.
- بادر بتشريع أول شبكة حماية للنظام المالي في إندونيسيا.

الأدوار المختلفة في وزارة المالية **2005–2014**

قبل الاضطلاع بدور وزير المالية، تولى البروفسور برودجونيغرو عددا من الأدوار في وزارة المالية، **كنائب وزير للفترة (2013–2014)، ورئيس وكالة السياسة النقدية للفترة (2011–2013)، ورئيس الفريق التقني للامركزية النقدية (للفترة 2007–2008)، وعضو في فريق المساعدة في وزارة اللامركزية النقدية (للفترة 2005–2006).** وتمثلت مهامه الرئيسية في دعم الوزير في صياغة تطبيق السياسات والتشريعات الوطنية. كذلك ساعد الوزير أيضا في تصميم سياسة استراتيجية لحماية إندونيسيا من الأزمة المالية العالمية في منتصف عام 2013، عندما أوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التسيير الكمي.

المدير العام للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب **2009–2010**
البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية

- نشط المنح الدراسية في المعهد للترويج لبرامج التعليم العالي في التمويل الإسلامي.
- أدخل التعليم عن بعد في التمويل الإسلامي.
- روج للتمويل الإسلامي للبلدان غير الإسلامية وغير العضوة في المصرف مثل فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة الأكاديمية

عميد كلية الاقتصاد في جامعة إندونيسيا	2009–2005

- نجح في جمع 15 مليار روبية إندونيسية (1.15 مليون دولار أمريكي) لمبنى أكاديمي جديد للدراسات العليا وغرفة للمحاضرين.
- بادر ببرنامج لإجازة مزدوجة في الليسانس والماجستير بالتعاون مع جامعات في أستراليا (مثل جامعة ميلبورن وجامعة كوينزلاند) وجامعات في هولاندا مثل(جامعة Tilburg، وجامعة Vrije، وجامعة أمستردام، وجامعة Groningen معهد الدراسات الاجتماعية)، وفرنسا (جامعة غرونوبل)، واليابان (جامعة اليابان العالمية، والمعهد الوطني لدراسات السياسات).
- قاد أكبر كلية في جامعة إندونيسيا

أدوار أكاديمية مختلفة، كلية الاقتصاد، جامعة إندونيسيا **2005–1997**

- رئيس قسم الاقتصاد (2002–2005)
- مدير برنامج الدراسات العليا في الاقتصاد (2001–2004)
- مدير مزامل للبحوث الاقليمية في اقتصاد البنى التحتية (1999–2002)
- الأمين العام لبرنامج الدراسات العليا في الاقتصاد (1998–2001)
- **الخبرة التعليمية كأستاذ جامعي:**
  - الاقتصاد في برنامج التعليم الجامعي والتعليم العالي (1997–2008)
  - برنامج الماجستير في التخطيط والسياسات العامة (1997–2004)
  - برنامج الماجستير في إدارة الأعمال (1998–2002)
  - برنامج الماجستير في المحاسبة (1998–2000)

الخبرة التعليمية العالمية

- محاضر زائر في برنامج السياسة العامة الآسيوية، جامعة Hitotsubashi، طوكيو، اليابان (2002–2003)
- محاضر زائر، في قسم التخطيط الإقليمي والحضري، جامعة إلينوي (نوفمبر/تشرين الثاني 2002).
- مساعد أستاذ في قسم التخطيط الحضري، في جامعة إلينوي (خريف 1996).

الخبرة الاستراتيجية والخبرات التنظيمية

الخبرات في المنظمات الدولية

بحكم منصبه كوزير لوكالة التخطيط الإنمائي الوطني

- محافظ مناوب في البنك الدولي
- محافظ مناوب في مصرف التنمية الآسيوي
- محافظ مناوب في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
- عضو في مجلس المؤسسة العالمية للنمو الأخضر

- عضو في مجلس شراكة الحكومات المنفتحة

وبحكم منصبه كوزير المالية

- رئيس لجنة التنمية في البنك الدولي (2016)
- رئيس مجلس محافظي الاجتماع السنوي لمصرف التنمية الآسيوي (جاكرتا 2016)
- محافظ لدى البنك الدولي (2014–2016)
- محافظ لدى مصرف التنمية الآسيوي (2014–2016)
- محافظ لدى مصرف التنمية الإسلامي (2014–2016)
- محافظ في المصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية (2014–2016)
- محافظ مناوب في صندوق النقد الدولي (2014–2016)
- وزير مالية مجموعة العشرين، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (2014–2016)
- رئيس مجلس مدراء صندوق البنى التحتية لرابطة جنوب شرق آسيا (2013–2015)

كنائب لوزير المالية، ورئيس وكالة السياسات النقدية

- نائب رئيس مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين (2012–2013)
- محافظ لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2011–2014)
- رئيس اجتماع المندوبين الماليين في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (2013)
- عضو في مجلس الصندوق الأخضر للمناخ (2012–2013)
- منسق وطني في منظمة التربية والتعاون في الميدان الاقتصادي (2012–2014)
- أحد رؤساء مجلس مدراء صندوق البنى التحتية لرابطة جنوب شرق آسيا (2012–2013)
- مندوب إندونيسيا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3، اجتماع مندوبي المالية والمصارف المركزية (2011–2014)
- المندوب المالي الإندونيسي في مجموعة العشرين (2011–2014)
- رئيس اجتماع مندوبي المالية والمصارف النقدية والمصارف المركزية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (2011)
- أحد رؤساء اجتماع مندوبي المالية والمصارف المركزية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 (2011)
- مؤسس ورئيس اللجنة التنفيذية لمبادرة Chiang May، متعددة الأطراف، ومكتب البحوث الاقتصادية الكلية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا +3 (2011–2014)

الخبرة في المنظمات الإندونيسية

- رئيس الفريق للتعرفة الجمركية (2011–2013)
- عضو اللجنة التوجيهية للوكالة الوطنية للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (2014)
- رئيس مجموعة العمل الخاصة بالآلية التمويلية، المجلس الوطني لتغير المناخ (2011–2013)
- رئيس رابطة الاقتصاديين الإسلاميين الإندونيسيين (2011– حتى الآن)
- رئيس الرقابة الوطنية على الحكم الذاتي (2005–2009)

- رئيس الرابطة الإقليمية الإندونيسية للعلوم (2004–2009)
- نائب رئيس مؤسسة المنتدى الإندونيسي (2006–2009)
- رئيس اللجنة التوجيهية لرؤية إندونيسيا لعام 2030، ومؤسسة المنتدى الإندونيسي (2007–2008)
- نائب رئيس رابطة الاقتصاديين الإندونيسيين للسياسات النقدية والمالية (2012–2015)
- نائب رئيس رابطة الاقتصاديين الإندونيسيين للامركزية، الحكم الذاتي في الأقاليم والتعاونيات والزراعة (2003–2009)
- نائب رئيس رابطة الاقتصاديين الإندونيسيين في جامعة إلينوي في، الولايات المتحدة الأمريكية (1993–1994)

الخبرات الاستشارية – إندونيسيا

- عضو في المجلس الاستشاري لمعهد مصرف التنمية الآسيوي (2014–2016)
- مفوض (مدير غير تنفيذي) في شركة النفط الوطنية (2011– حتى الوقت الحاضر)
- عضو في لجنة الصيرفة الإسلامية، مصرف إندونيسيا (يونيو/حزيران 2011–2013)
- مفوض (مدير غير تنفيذي)، في شركة التعدين الوطنية (يونيو/حزيران 2011–2013)
- رئيس لجنة إدارة المخاطر في شركة التعدين الوطنية (يونيو/حزيران 2012–2013)
- مفوض مستقل في شركة أديرا للتأمين (2006–2011)
- مفوض مستقل في الشركة الوطنية للكهرباء وتوليد الطاقة (2004–2009)
- رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية السليمة – مجلس المفوضين، شركة الكهرباء الإندونيسية (2007–2009)
- عضو في فريق استشاري مستقل – صندوق السندات الآسيوية، شركة استثمارات (2007–2009)
- رئيس لجنة مراجعة الحسابات – مجلس المفوضين، شركة الكهرباء الإندونيسية (2004–2006)

المؤهلات العلمية

1997–1993

درجة الدكتوراه في التخطيط الحضري والإقليمي

من جامعة إلينوي الولايات المتحدة الامريكية

- المجالات: التنمية العلمية والاقتصادية الإقليمية
- رسالة الدكتوراه بعنوان: "نموذج المدخلات–المخرجات الاقتصادية السياسية لمنطقة جاكرتا الكبرى وتطبيقاتها على تحليل الأثر الاقتصادي"

1995–1991

درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي

من جامعة إلينوي الولايات المتحدة الامريكية

- المجالات: تخطيط النقل والتنمية الاقتصادية
- أطروحة الماجستير: "تنفيذ ثنائي المستوى في برمجة معايرة الازدحام، دراسة حالة جزيرة جاوا، إندونيسيا"

1990–1985

ليسانس في الاقتصاد

جاكرتا، إندونيسيا

- المجالات: اقتصاد التنمية والاقتصادات الإقليمية
- المشروع النهائي: "تطبيق عملية التحليل الهرمي في تقييم تخطيط النقل لمدة خمس سنوات: دراسة حالة كاليمنتان الشرقية، إندونيسيا" جامعة إندونيسيا

الأوسمة والجوائز

- ✓ مُنح جائزة *Bintang Mahaputera Utama*، من الرئيس الإندونيسي على مساهماته الكبيرة التي قدمها للبلاد (2014)
- ✓ زميل زائر مشروع إندونيسيا– في جامعة أستراليا الوطنية، كانبرا، أستراليا (ديسمبر/ كانون الأول 2004)
- ✓ منحة أيزنهاور الدراسية، برنامج الإقليم الواحد– جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية (سبتمبر/أيلول – نوفمبر/تشرين الثاني 2002)
- ✓ جائزة زمالة أبحاث البنك الدولي – كزميل باحث زائر في معهد دراسات جنوب شرقي أسيا، سنغافورة (مارس/آذار –يونيو/حزيران 1999)
- ✓ زميل زائر في معهد دراسات شرق آسيا، جامعة Thammasat، تايلاند (مارس/آذار 1999)
- ✓ منحة دراسية أكاديمية من الحكومة الإندونيسية (أغسطس/آب 1991– ديسمبر/كانون الأول 1995)
- ✓ طالب مكرم في جامعة إندونيسيا (1989)

المطبوعات

باللغة الإنكليزية

تحرير كتب

• Resosudarmo, Budy, Armida Alisjahbana, and Bambang P.S Brodjonegoro(2002), " *Indonesia's Sustainable Development in a Decentralization Era*", the Indonesian Regional Science Association (IRSA), Jakarta, Indonesia.
• Resosudarmo, Budy, Armida Alisjahbana, and Bambang P.S Brodjonegoro(2003), " *ecentralization, Natural Resource, and Regional Development inIndonesia*", the Indonesian Regional Science Association (IRSA), Jakarta,Indonesia.
• Alisjahbana, A.S. and B.P.S. Brodjonegoro (eds.), 2004, *RegionalDevelopment in the Era of Decentralization: Growth, Poverty and theEnvironment*, Bandung, UNPAD Press.

فصول في كتب

• Brodjonegoro, Bambang and James F.G. Ford (2007), "IntergovernmentalFiscal Relations and State Building: The Case of Indonesia", in Richard M.Bird and Robert D. Ebel, eds., *Fiscal Fragmentation in DecentralizedCountry: Subsidiarity, Solidarity and Assymetry*, the World Bank,Cheltenham, UK: Edward Elgar.
• Brodjonegoro, Bambang and Fauziah Swasono (2006),"Civil Society andLocal Government in Indonesia : Growing Up Through Difficult Times", inAkira Nakamura,ed., *Civil Society and Local Governance*, ComparativeStudies of Public Administration IX, Eropa Local Government Center, Tokyo.
• Brodjonegoro, Bambang (2005), "Three Years of Fiscal Decentralization inIndonesia: Its Impact on Regional Economic Development and FiscalSustainability", in Coen Holtzapel and Martin Ramstedt, eds., *Centralization,Decentralization and Local Autonomy; Implementation and Challenges*,Singapore, ISEAS, forthcoming

• Brodjonegoro, Bambang and Jorge Martinez (2004), “An Analysis ofIndonesia’s Transfer System: Recent Performance and Future Prospects”, inJames Alm, Jorge Martinez, and Sri Mulyani Indrawati, eds., *ReformingIntergovernmental Fiscal Relations and The Rebuilding of Indonesia: The“Big Bang” Program and Its Economic Consequences*, Cheltenham, UK:Edward Elgar.
• Brodjonegoro, Bambang (2004), “The Effects of Decentralisation on Businessin Indonesia”, in M.Chatib Basri, and Pierre van Der Eng (eds), *Business inIndonesia: New Challenges, Old Problems*, The Institute of Southeast AsianStudies, Singapore.
• Brodjonegoro, Bambang (2002), “Fiscal Decentralization in Indonesia”, inHadi Susastro, Anthony L Smith, and Han Mui Ling (eds), *Governance inIndonesia : Challenges Facing the Megawati Presidency*, The Institute ofSoutheast Asian Studies, Singapore.
• Brodjonegoro, Bambang and Fauziah Swasono (2002), “The Role of FreeTrade Zones in Indonesia Economy”, in Budy Resosudarmo, ArmidaAlisjahbana, and Bambang Brodjonegoro (eds), *Indonesia’s SustainableDevelopment in a Decentralization Era*, Indonesian Regional ScienceAssociation (IRSA), Jakarta, Indonesia.
• Panggabean, Adrian, Martin Panggabean, and Bambang Brodjonegoro(1998), “Understanding The Indonesian Crisis : the first step towardsrecovery”, in Social *Implications of the Asian Financial Crisis*, EDAP JointPolicy Studies No.9, Korea Development Institute, Seoul, South Korea.

مقالات في صحف

• Brodjonegoro, Bambang P.S, and Yoopi Abimanyu (2014), “EconomicTurbulence and The Indonesian Economy”, *OREI Policy Brief*, No 12, Manila 5
• Brodjonegoro, Bambang P.S, Telissa Falianty, and Beta Y. Gitaharie (2005),“Determinant Factors of Regional Inflation in Decentralized Indonesia”,*Economics and Finance in Indonesia*, Vol 53, No.1, Jakarta
• Brodjonegoro, Bambang P.S, Alin Halimatussadiah, and Rus’an Nasrudin(2004), “Road Accident Cost in Indonesia”, *Journal of Population*, Vol 10.,No.2, Jakarta.
• Hendranata, Anton, Bambang P.S Brodjonegoro, and Bonar Sinaga (2004),“An Econometric Input-Output Model for Indonesia : Economic ImpactAnalysis of Budget Development Expenditure”, *Economics and Finance inIndonesia,* Vol 52, No.3, Jakarta
• Brodjonegoro, Bambang and Robert Simanjuntak (2002), “Pension Plan inIndonesia: Avenues for Reform”, *Hitotsubashi Journal of Economics*, Vol.43No.2, Tokyo.
• Brodjonegoro, Bambang (2002), “Indonesian Intergovernmental Transfer inDecentralization Era : The Case of General Allocation Fund”, MiniEconomica, Vol. 32, Jakarta.
• Brodjonegoro, Bambang and Shinji Asanuma (2000), “The Regional Autonomy and Fiscal Decentralization in Democratic Indonesia”, *HitotsubashiJournal of Economics*, Vol. 41 No.2, Tokyo.
• Brodjonegoro, Bambang, Eduardo A Haddad, and Geoffrey J.D Hewings(1998), “The Structure of Jakarta Economy”, *Economics and Finance inIndonesia*, Vol.44, No.1, Jakarta.

باللغة الإندونيسية

كتب

• Brodjonegoro, Bambang P.S (1991), “AHP”, Inter-UniversityCenter,Economics, University of Indonesia, Jakarta.

تحرير كتب

• Sidik, Machfud, B. Raksaka Mahi, Robert Simanjuntak, and BambangBrodjonegoro (2002), “Dana Alokasi Umum: Konsep, Hambatan, danProspek di Era Otonomi Daerah”, Penerbit Buku Kompas, Jakarta.

فصول في كتب

• Brodjonegoro, Bambang P.S (2007), “Pencapaian MDGs Dan PrioritasPembangunan Ekonomi Indonesia”, in RK Sarumpaet, A Djokosujatno, andRZ Leirissa (eds), *Pembangunan Pedesaan dan Daerah Pesisir Pada EraMillenium III*, University of Indonesia Press, Jakarta.
• Brodjonegoro, Bambang, and Arlen Pakpahan (2002), “Evaluasi Atas DAU2001 dan Permasalahannya”, in Machfud Sidik, Raksaka Mahi, RobertSimanjuntak, and Bambang Brodjonegoro (eds), *Dana Alokasi Umum:Konsep, Hambatan, dan Prospek di Era Otonomi Daerah*, Penerbit Buku Kompas, Jakarta.

• Brodjonegoro, Bambang, and C. Risyana (2002), “Data Dasar DAU 2001 dan2002”, in Machfud Sidik, Raksaka Mahi, Robert Simanjuntak, and BambangBrodjonegoro (eds), *Dana Alokasi Umum: Konsep, Hambatan, dan Prospekdi Era Otonomi Daerah*, Penerbit Buku Kompas, Jakarta.
• Brodjonegoro, Bambang P.S (2002), “Otonomi Daerah dan PerananPemerintah dalam Perekonomian”, in Mohamad Ikhsan, Chris Manning, andHadi Susastro (eds), *Ekonomi Indonesia di Era Politik Baru : 80 tahun Mohamad Sadli*, Penerbit Buku Kompas, Jakarta.

البروفسور الدكتور بامبانغ برمادي سويمانتري برودجونيغرو
وزير التخطيط الإنمائي الوطني (ورئيس الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي)
جمهورية إندونيسيا
المكتب: **+62 21 31934811** | bambang.brodionegoro@bappenas.go.id
Ministry of National Development Planning (Bappenas).Jl. Taman Suropati / 2, Jakarta. Indonesia

رؤية من أجل الصندوق

قال المهاتما غاندي ذات مرة إن فناء القرى الريفية هو أيضاً فناء لبلده (الهند). وتُبرِز هذه المقولة العنصر الأساسي للتنمية؛ ذلك أن المناطق الريفية منسية على الأرجح وهي الأقل نمواً في كثير من الأحيان. ويعمل الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية تسعى إلى القضاء على الفقر، إلى دعم أكبر عددٍ ممكن من غايات أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الصندوق إلى ضمان حصول كل فرد على الغذاء وضمان الاستدامة ومراعاة البيئة فيما ينعم به المجتمع من نمو. ويعيش زهاء مليار نسمة في العالم بين أفقر الفقراء الذين تعتمد حياتهم على الزراعة. وبالنظر إلى أن الصندوق يهدف إلى توسيع فُرص كَسب عيش الأشخاص الضعفاء والذين يؤثّر الإنتاج الزراعي عليهم تأثيراً مباشراً أكثر من غيرهم، فإنه يمثل وسيلة تحسين قطاع الأغذية عن طريق دعم صُنّاع القرار والشركاء في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات واستثمارات تعالِج الجوع وانعدام المساواة بين الريف والحضر. ومن الحاسم زيادة إنتاجية المزارعين ودفع عجلة الإنتاج الزراعي، ولا بد من تحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، يؤدّي الصندوق دوراً محورياً في ضمان حصول أكثر شرائح المجتمع احتياجاً إلى الغذاء على مستوى الأسرة وكذلك القضاء على سوء التغذية والجوع بكافة أشكالهما.

إنني أطمح في حال انتخابي رئيساً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مواصلة السعي إلى تحقيق أهداف الصندوق النبيلة التي سبقت الإشارة إليها فيما يتعلّق بتحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان حياة موفورة الصحة، والحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، وكذلك الطاقة النظيفة. والموضوع الرئيسي الذي أودّ أن أتبنّاه كرئيس للصندوق هو إيجاد زراعة مستدامة، ليس فقط بالمعنى البيئي، بل زراعة تسعى أيضاً إلى تحقيق الرفاه للمزارعين وتلبية احتياجات المجتمع المحلي.

والصندوق له حالياً برامج عديدة في مختلف الأقاليم. وقد ساعد المزارعين المحليين بطرق عديدة، ويشمل ذلك تعزيز اتصالهم بالأسواق والمستهلكين، وتنفيذ شبكات فعّالة في التمويل الأصغر، والمساعدة في إدارة الموارد الطبيعية، والمساعدة في توسيع نطاق التكنولوجيات الزراعية، وإدارة التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والمساعدة على تمكين الرجال والنساء. وأودّ أن أركِّز على البرامج السالفة الذكر وأن أعمل في الوقت نفسه على تعزيز سائر المنصّات. من ذلك على سبيل المثال أن إدارة المخاطر تمثِّل أحد التحدّيات التي يحتاج الصندوق إلى التعامل معها. وبالنظر إلى أن الزراعة عمل محفوف بالمخاطر، أودّ أن أقدِّم إلى المزارعين مخططاً لإدارة المخاطر، والذي يمكن أن يكون في شكل خطط للتأمين الزراعي. وسوف يساعد أيضاً تعزيز ريادة المشروعات الزراعية المجتمعية أو ممارسات الإدارة على النطاق الصغير في زيادة الفطنة اللازمة لإدارة الأعمال بين المزارعين. وبهذه الطريقة، يمكن للمزارعين

الأكثر تعرُّضاً للمخاطر أن يتأكدوا أنهم قادرين على ممارسة حياتهم حتى في أسوأ الظروف التي يمكن أن تمر بها محاصيلهم.

وأرى أن تحقيق مستوى ملموس من النمو والتطوُّر في المزارع في حاجة إلى شراكة بين المزارعين والشركات. وسوف أقوم في قطاع المزارع بزيادة إنتاجية المزارعين عن طريق دعم مخطط نواة البلازما الذي تقوم فيه شركات المزارع بتنمية مزارع زيت النخيل لأصحاب الحيازات الصغيرة في منطقة "بلازما" حول "نواة" مزارعهم. وسوف يُسفِر هذا المخطط عن زيادة رفاه المزارعين وسيجني في الوقت نفسه شراكة بين العديد من أصحاب المصلحة. وبالرغم من الاعتراف الواسع بنجاح هذا البرنامج في إندونيسيا، أرى أن المشروع يمكن تنفيذه بنجاح في أماكن أخرى وباستخدام أنواع أخرى من المحاصيل والماشية، مع المراعاة تحديداً لخصائص بلدان آسيا، والمحيط الهادي، وأفريقيا، وكذلك بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى. وأرى في الوقت نفسه أن تنمية المزارع والماشية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وسوف أعمل على تعزيز الإنتاج الحيواني في منطقة المزرعة كي يغدو أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

وفيما يتعلّق بإمدادات الأغذية، سأركِّز على دعم إنتاج المحاصيل، وبخاصة عن طريق تطوير البنية الأساسية في نظام المياه والري. ويواجه كثير من الدول الأعضاء في الصندوق حالياً تهديد الاحترار العالمي الذي يزيد من صعوبة الحفاظ على فعالية نُظم الري وإمدادات المياه. ولئن كانت المياه أساسية لزراعة المحاصيل والحفاظ على الإنتاج الحيواني فإنها أيضاً جوهر الحفاظ على حياة الإنسان، ولا بد ألاّ يخرج ذلك عن دائرة أولويات الصندوق.

وتحقيقاً لغاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في توفير الطاقة المستدامة والنظيفة والحد من أثر انبعاثات الكربون، يتعيَّن على الصندوق أن يدفع نحو زيادة كفاءة استخدام الطاقة، بما يشمل استخدام القوى غير المتصلة بالشبكات الكهربائية، مثل محطات القوى المائية الصغيرة وطواحين الهواء الصغيرة والمتوسطة، والألواح الشمسية. وبالنظر إلى أن الصندوق يهدف حالياً إلى إدخال موارد بديلة للطاقة، أرى أنه لا بد من تسريع وتيرة استخدام الكتلة الحيوية. ومن المعترف به على نطاق واسع أن الكتلة الحيوية هي أحد حلول أزمة الطاقة الراهنة. وأجرى الصندوق بحوثاً حول استخدام مصادر بديلة للطاقة. ويمكن لتكنولوجيات تحليل الروث الحيواني واستخلاص الميثان واستخدامه كمصدر للطاقة البديلة أن تشكِّل حلاً محتملاً لتوفير موارد مستدامة للطاقة. وفي الوقت نفسه، ستحدّ هذه التكنولوجيات أيضاً من مساهمة الماشية في الاحترار العالمي. وتشمل أيضاً الابتكارات الجديدة في الزراعة العالم الناشئ عن طريق استخدام جيل من البارعين في استخدام التكنولوجيا لتعزيز حياة المزارعين وزيادة عائد الاستثمار. وتعمل شركات التكنولوجيا ليس فقط كمنصّة لتوفير التكنولوجيا، بل وكذلك كمنطلق لتدريب المزارعين على تعلُّم أساليب الزراعة بفعالية وبكفاءة، وكذلك إدارة أموال القروض أو الاستثمارات إدارة سليمة. وأرى أن الصندوق ينبغي أن يأخذ بذلك التقدُّم التكنولوجي وأن يستخدمه بما يعود بنفع أوسع على الناس.

إن القضاء على الجوع وإيجاد مورد مستدام لتمكين الناس من الحصول على الغذاء في نهاية المطاف سيشمل بالضرورة عناصر فاعلة كثيرة. وسوف أقوم أثناء رئاستي للصندوق بتوسيع التعاون مع سائر الوكالات المالية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، ووكالات التمويل الإقليمية، مثل مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية. وسوف أتعاون أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لضمان الأمن الغذائي العالمي والزراعة المستدامة. وسوف يتخذ التعاون

أشكالاً عدة تشمل تقاسم المعرفة والبيانات، والعمليات المشتركة، أو التمويل المشتَرك. وينبغي تعزيز العلاقة بين البلدان المتقدمة التي لديها أحدث الاختراعات الزراعية والبلدان النامية. ويمكن لنقل المعرفة والتكنولوجيا أن يحسِّن المنافع التي يجنيها الجانبان. وسوف أعزِّز أيضاً التعاون بين بلدان الجنوب، وهو ما يمكن تحقيقه في شكل بناء للقدرات وإدخال للتكنولوجيا التطبيقية. والهدف الأهم هو تهيئة اقتصاد قروي مستقل ومتطوّر وديناميي في مختلف الأقاليم للحفاظ على الطاقة. ولا بد للصندوق عند وضع برامجه أن يكون شاملاً ومتكاملاً ومتسماً بالاتساع المواضيعي والمكاني. وأرى أن الصندوق بهذه القِيَم سيكون قادراً على المضي قُدما ببرامجه من أجل تسريع وتيرة التنمية، خاصة في المناطق الريفية ومن أجل خدمة صالح المحتاجين.

المؤهلات والخبرة

يحتاج الصندوق في حقبة يسودها عدم التيقُّن الاقتصادي، إلى شخص قادر على الإمساك بزمام القيادة، ويمكنه فهم الزراعة والقضايا الريفية، ويستطيع بصفة خاصة أن يدير الأموال. والقدرة على جمع الأموال مسألة بالغة الأهمية لضمان توفير موارد التمويل الكافي للصندوق من أجل مشروعاته. إنني، إذ كنت أعمل في وزارة المالية وزيراً للمالية وقبلها نائبا لوزير المالية، أتمتّع بخبرة واسعة وشاركت بدور كبير في عملية تخصيص الأموال وكذلك في جهود جمع الأموال على الصعيد الوطني. وفي عام 2015، بلغ العجز في إندونيسيا 25.5 مليار دولار أمريكي، واستطعت جمع أموال لسدّ معظم العجز من خلال سياسة ضرائب استراتيجية عن طريق إدارة السندات الحكومية. وألغيت أيضاً دعم الوقود الكبير والمفتقر إلى الكفاءة في إندونيسيا والذي كان يستهلك زهاء 15 مليار دولار أمريكي سنوياً وأعدت تخصيصه لتطوير البنية الأساسية وللإنفاق الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، نجحت في جمع الأموال عن طريق إصدار العديد من السندات الحكومية الإندونيسية التي تراوحت بين سندات تقليدية بالدولار الأمريكي والين الياباني وسندات مطابقة لأحكام الشريعة، في نيويورك ولندن وهونغ كونغ وطوكيو في الفترة من عام 2011 حتى عام 2016. وتشكِّل عملية إدارة الأموال وتخصيصها وفقاً للضرورة جانباً جوهرياً من جوانب القيادة في المؤسسات المالية، خاصة المؤسسات المالية الدولية، مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ويتيح لي عملي كوزير للتخطيط الإنمائي الوطني تفاعلاً مباشراً مع قضايا الفقر وسائر القطاعات الهامة، مثل التنمية الريفية والزراعة والصناعات السمكية. وأتعامل بصفة يومية مع مجموعات من القضايا الإنمائية، مثل انعدام المساواة، والفقر، وجودة تقديم الخدمات العامة، والبطالة. وبالنظر إلى أن إندونيسيا بلد كبير شاسع المساحة وصعب جغرافياً ويزيد عدد سكانه على 250 مليون نسمة، فإن لديه الكثير من البرامج الإنمائية التي ستنفَّذ تحت قيادتي. وأُدرِك أن عملية تحديد الأولويات ضرورية، وأرى وأنا أدير بلداً في اتساع إندونيسيا، أن لديّ من القدرات ما يؤهلني للنهوض بتلك العملية. وأرى أن عملية التخطيط خطوة أساسية في تخصيص الموارد، وسوف أكفل تناول تلك العملية تناولاً شاملاً. وأنا بطبيعة الحال لست بمفردي. إنني أنسق حالياً بين أكثر من 800 موظف في الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي في كل أنحاء الأرخبيل، وكنت أُنَسِّق من قَبل 000 65 موظف في وزارة المالية عندما كنت وزيراً للمالية. وإنني على ثقة من أن مهارتي في الإدارة والعلاقات بين الأفراد ستكون أداة أساسية في تنفيذ البرامج في الصندوق.

وعلى المستوى الدولي، أرى أن عملي لسنوات طويلة مع منظمات عديدة من الأمور التي يحتاجها الصندوق من رئيسه. ويمكن النظر إلى مشاركتي في الصندوق ليس فقط من زاوية دوري كمحافظ ممثل لإندونيسيا في الفترة من عام 2011 حتى عام 2014، بل وكذلك من حيث مساهمتي في مساعدة الصندوق على إنشاء أول مكتب إقليمي له

في جاكرتا بإندونيسيا في عام 2015. ويعمل المكتب حاليا بكامل طاقته، وينسِّق مع وزارتي (وزارة التخطيط الإنمائي الوطني) في مختلف المشروعات، بما في ذلك مشروع مصايد الأسماك الذي يهدف إلى تمكين صائدي الأسماك من خلال تدريبهم في سولاويزي الشمالية، وهو يُعَدّ أحد المشروعات البارزة للصندوق في العالم. وكنت دوماً أيضاً على اتصال بمسؤولي الصندوق وساهمت كذلك في وضع البرامج. وفيما يتعلّق بالدورات السنوية للصندوق، ساهمت في تلك الدورات وانتُخِبت نائباً لرئيس الدورة الخامسة والثلاثين والدورة السادسة والثلاثين للصندوق في السنتين 2012 و2013. ولديّ أيضاً عدة تجارب في المنظمات الدولية، فقد عملت رئيساً لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، ورئيساً للجنة التنمية في البنك الدولي، ورئيساً للجنة الأجور في مصرف التنمية الآسيوي، ورئيسا لاجتماع نواب المالية الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي. وسوف تساعد خبرتي في العلاقات الدولية، إلى جانب مشاركتي الفعلية على امتداد سنوات في الصندوق، على إرساء أواصر تعاون يعود بالنفع المتبادَل مع مختلف المؤسسات المالية، وتقييم تخصيص التمويل لضمان استخدامه بناءً على ذلك.

وبالنظر إلى أنني أنتمي إلى الوسط الأكاديمي، فقد تعلمت أن كل سياسة ينبغي أن تقوم على أسس منطقية وأن تكون مدروسة على هذا الأساس. وأرى أن خلفيتي البحثية والأكاديمية أساسية، لأن هذه الخلفية تتطلب قدرة على التفكير الاستراتيجي وإصدار أحكام قوية بالاستناد إلى مجموعة خبراتي العملية والتفكير الراهن الذي تعكسه أحدث الدوريات العلمية أو الكُتب الدراسية. وكرئيس، أرى أن الانفتاح هام. وأنا شخصياً منفتح على النقاش ولديّ استعداد للإصغاء للمدخلات القيِّمة. وأنا متحمس لدعم أنشطة البحث وتمكينها في الصندوق. وسعياً إلى تقييم البرامج السابقة، أتطلَّع إلى التعلُّم، ولديّ استعداد لاستكشاف حلول بديلة جديدة لأكثر القضايا الزراعية إلحاحاً في العالم.

وسوف يساعد دوري في صياغة اللوائح المالية في نهاية المطاف على تنظيم سياسات الصندوق المعقّدة. وأطمح إلى أن تلمَس جميع الدول الأعضاء قيمة الصندوق. ونحن نحتاج إلى تكوين صورة صادقة للاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء باعتبارها الجهات المتعاملة مع الصندوق، وينبغي للصندوق، عند اللزوم، أن يكون قادراً على إيجاد حلول مُصَمَّمة خصيصاً لهذا الغرض، مع مراعاة ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة في إدارة المخاطر وتحليل القرارات في الظروف التي يعتريها عدم التيقُّن. وتُعتَبر أيضاً القدرة على التنسيق الواضح للسلطات المركزية والمحلية أمراً أساسياً، وكذلك القدرة على إقناع الحكومات المحلية على اتباع الخطط التي تضعها السلطات المركزية. إن عملي لسنوات في مناصب وزارية جعلني معتاداً على تحديد الأهداف تحديداً واقعياً على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة تبعاً للحالة والأولويات ولديّ كامل المؤهلات التي تمكنني من ذلك. وفي ضوء كل ما ذكرته من خبرات، لديّ ثقة في قدرتي على تبوُّء مهمة قيادة الصندوق باعتباره مؤسسة مالية دولية هامة والمضي به نحو تحقيق هدف استئصال على الجوع العالمي.

القِيَم والمبادئ التوجيهية

ستكون من أولوية اهتمامي في حال انتخابي رئيساً للصندوق أن أقود المنظمة في إطار تحالف عالمي لاستئصال الجوع. وسوف ينصبّ تركيزي على النتيجة المحتملة، وسوف أعمل على ضمان تحقيق الأهداف الموضوعة. وينبغي أن تنصب بؤرة اهتمام البرامج المقبلة على المشروعات الكبيرة الأثر التي تمسّ عدداً كبيراً من المستفيدين. وينبغي أن تخضع عملية الاستعراض والتقييم، وهي عملية هامة، لتقييم من محلِّل مهني متخصص.

ويمثّل ذلك أكثر السُبل فعالية لفهم ما إذا كان ثمة عيب في عملية تحقيق النتائج. ولذلك، ستتحقّق جميع أهداف الصندوق بفعالية وبكفاءة.

وإلى جانب التركيز على النتائج، لدي إيمان بأهمية المهنية والكفاءة. وبقدر ما يتعلق الأمر بالصندوق، وهو المؤسسة التي تنفِّذ العديد من البرامج، ستساهم أصوات الدول الأعضاء في نهاية المطاف في توجيه المنظمة. ولا بد من مراعاة احتياجات العملاء وأفكارهم. وفيما يتعلّق بالممارسات، أرى أن الصندوق مؤسسة ينبغي أن تسعى أيضاً إلى النظر في أفضل الممارسات المعمول بها في سائر المؤسسات المالية والتعلُّم من تلك الممارسات من أجل ضمان تحقيق أفضل النتائج. وأعتقد أن خبرتي العملية في البنك الإسلامي للتنمية وعملي في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ستساعد على تحقيق أهداف الصندوق.

وأرى أنه لا بد في نهاية المطاف من المناداة بفكرة الاحترام والمساواة. وسوف أصغي إلى جميع الإسهامات ذات الصلة من كل بلد من البلدان الأعضاء وسأتعامل معها على قدم المساواة. وأُدرِك أن كل دولة عضو مختلفة في طرقها وأنها تواجه قضايا مختلفة. وسوف أكفل احترامها جميعاً ومعاملتها بإنصاف. ولدي كثير من الخبرات في العمل الدولي، وسوف تساعدني تلك الخبرة في تنسيق مختلف المواضيع، ويُثبت ذلك أيضاً الطريقة التي سأبرهن بها على احترامي للآخرين الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة. وموجهي في الحياة هو ضميري، وأعلم من خبرتي أنني أخطط دوماً قبل الآخرين وأستطيع أن أنفِّذ تفكيري التطلُّعي من أجل النهوض بمنظمتي. وأؤكد أنني سأكون قادراً على حفز جميع موظفي الصندوق على العمل على النحو الأمثل وإعطاء منظمتهم أفضل ما لديهم.

وإنني على يقين من أن بوسعي، عن طريق الإدارة السليمة والتركيز على السكان الريفيين الفقراء، مساعدة الصندوق على زيادة أثره وقيمته في العالم. وعندما يتعلّق الأمر بالعمل لصالح المحتاجين، أرى أن المشاركة الوجدانية المقترنة بالتعقل جانبان هامان في اتخاذ القرارات. وفي الوقت الذي يسعى فيه الصندوق إلى إتاحة سبل الحصول على الغذاء وضمان نوعية العيش، أطمح إلى التأثير في حياة أكبر عدد ممكن من الناس من أجل الارتقاء بها. وسوف أقضي الوقت اللازم لتقييم احتياجات الدول الأعضاء، وكذلك العمل في الوقت نفسه على ترجمة ما أؤمن به من قِيَم إلى أفعال.

مكسيكو سيتي، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

السيدة شيريل موردن

سكرتيرة الصندوق المؤقتة،

روما

يشرفني إعلامك أن حكومة المكسيك قررت ترشيح الدكتورة ماريا أوجينيا كاسار بيريز، لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق).

تتمتع الدكتورة كاسار بخبرة دولية واسعة في قضايا الميزانية والتمويل والتعاون، لأنها عملت لأكثر من عشر سنوات في منظومة الأمم المتحدة، فقد شغلت منصب المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث شغلت منصب وكيل الأمين العام للأمم المتحدة. كذلك شغلت الدكتورة كاسار منصب الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، علاوة على شغلها لمنصب المراقب المالي في الأمم المتحدة، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، لاستثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك فقد عملت في برنامج الأغذية العالمي في روما، حيث كانت الأمين العام المساعد، ونائب المدير التنفيذي لإدارة الموارد والمساءلة، وكبير الموظفين الماليين، علاوة على كبير الموظفين الماليين ومدير المالية والميزانية.

كذلك تتمتع الدكتورة كاسار بمسيرة مهنية هامة في المؤسسات المالية ومؤسسات التعاون الوطنية، حيث شغلت منصب أمين الخزانة الوطنية في المكسيك، وكبيرة الموظفين الماليين في المصرف الوطني للخدمات المالية، ومعاون المدير العام للقطاع المصرفي في الوزارة المالية، ومعاون نائب رئيس المفوضية المصرفية الوطنية في المكسيك، وهي حاليا تشغل منصب كبير الموظفين التنفيذي للوكالة التنفيذية للتعاون الإنمائي الدولي في وزارة الخارجية.

وتعتقد حكومة المكسيك أن الإنجازات والخبرات المذكورة أعلاه، تؤهل الدكتورة كاسار بأن تكون مرشحا مثاليا لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وستساعد خبرتها الدولية في مجال المالية والميزنة الصندوق على الوصول لهدفه المتمثل في القضاء على الفقر وضمان التنمية الريفية المستدامة.

وتفضلي بقبول أسمى آيات الاحترام.

كلوديا رويس ماسيو ساليناس

[توقيع]

السكرتيرة

ماريا أوجينيا (جينا) كاسار

gcasar@hotmail.com

تويتر: @gcasar

الهاتف المحمول: 5255 4339 55 1 52 +

نقاط القوة

- السيدة كاسار: مهنية في الإدارة العامة، تتمتع بخبرة مسهبة في مواقع إدارية رفيعة المستوى في القطاع العامK مع خبرة مخصوصة في المؤسسات المالية العامة.
- تتمتع السيدة كاسار بخبرة مسهبة في توليد النتائج في المنظمات المعقدة ومتعددة الجنسيات، وفي تيسير الشراكات بين جهات فاعلة متنوعة.
- تتمتع السيدة كاسار بالخبرة في بناء القدرات المؤسسية، والدفع نحو ثقافة الأداء المرتفع.
- تتمتع السيدة كاسار بخبرة في التعاون الدولي والتنمية المستدامة،
- السيدة كاسار محبذة للتغيير المرتكز على الإجراءات، مع تمتعها بعقلية استراتيجية، وقدرة فعالة على اتخاذ القرارات.

الخبرة المهنية

من نوفمبر/تشرين الثاني 2015 إلى الوقت الحاضر

المدير التنفيذي، الوكالة المكسيكية للتنمية والتعاون الدولي

الوكالة المكسيكية للتنمية والتعاون الدولي (https://www.gob.mx/amexcid)، هيئة لا مركزية تابعة للأمانة العامة، وهي مسؤولة على المستوى الفيدرالي عن توجيه وتنسيق وتنفيذ برامج التعاون الدولي، بالتركيز على التنمية الدولية المستدامة.

- شريكة للوكالات الاتحادية والحكومات المحلية والمجتمع المدني، والبرلمان، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة، والبلدان المانحة والمنظمات الدولية.
- تدير حاليا 300 مشروعا في المكسيك، و248 مشروعا خارج المكسيك، في أمريكا اللاتينية والكاريبي أساسا.
- مسؤولة عن 10 حسابات أمانة للتعاون الإنمائي، 4 منها ثنائية، وثلاثة مع المنظمات الدولية.
- تنسق البرامج الإقليمية والثنائية في ميادين الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي، والصحة والبيئة والتأقلم مع تغير المناخ، والتعليم وإدارة المخاطر.
- المسؤوليات الأخرى:
  - المفوضة الرئاسية لمشروع التكامل والتنمية في أمريكا الوسطى.
  - عضوة في مجلس المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن الحوكمة الدولية والتعاون بين القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة.
  - رئيسة لجنة التعاون بين بلدان الجنوب (في اللجنة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والكاريبي).

- نائبة أحد رؤساء الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال.

من يونيو/حزيران 2014 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2015

وكيل الأمين العام والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر منظمة إنمائية في العالم، وله حضور في أكثر من 170 بلدا، وتصل ميزانيته إلى 5 مليارات دولار أمريكي.

- عملت السيدة كاسار على كفالة التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية للبرنامج، وأشرفت على تنفيذ برنامج العمليات وضمان الفعالية الإنمائية للمنظمة.
- كانت مسؤولة عن الإدارة اليومية، بتركيز على إدارة الأداء على نطاق واسع، وجودة البرامج وفعالية إدارة الموارد.
- أشرفت على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج المتطوعين في الأمم المتحدة.

من أكتوبر/تشرين الأول 2011 إلى مايو/أيار 2014

الأمين العام المساعد، المراقب المالي للأمم المتحدة

أدارت التخطيط الاستراتيجي المستند إلى النتائج، والوضع المالي، وميزانية الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الدوائر في مقر الأمم المتحدة ومكاتبها في الخارج، بميزانية سنوية تصل إلى 12 مليار دولار أمريكي، وبحافظة استثمارية قيمتها 10 مليارات دولار أمريكي.

- نفذت استراتيجية للتحوط متعدد العملات، بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي سنويا.
- أدارت تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المالية، بما في ذلك في ميادين المساعدة الإنسانية، والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحفظ السلام.
- نسقت مع الهيئات السياسية والدول الأعضاء والجهات المانحة، بما في ذلك مجلس الأمن، والجمعية العامة، ولجنة مراجعة الحسابات، ومراجعي الحسابات، علاوة على الشركات والصناديق والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنفيذ.
- ترأست مجموعات عمل تتألف من الفرق المالية لأكثر من 50 هيئة من هيئات الأمم المتحدة، في ميادين من قبيل التمويل الخارجي للميزانية، وإدارة شركاء التنفيذ، والتأمين الصحي بعد الخدمة، والتحويلات النقدية .
- أدارت أكثر من 300 موظف على أساس يومي، ومثلت الأمانة العاملة في مبادرات خارجية، مثل المجلس التنفيذي لتحالف "أفضل من النقد". كما شاركت في ترأس الاتفاقية الاطارية للإدارة والمالية بين الأمم المتحدة والمجموعة الأوربية.
- كانت بمثابة مالك عملية أكثر مبادرات تحول الأعمال طموحا في الأمم المتحدة.

من ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى مايو/أيار 2014

مثلت الأمين العام للأمم المتحدة في صندوق المعاشات التقاعدية للأمم المتحدة، الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

مع قيامها بمسؤوليات المراقب المالي، عينت كممثل للأمين العام للأمم المتحدة لرفع التقارير له، كما كانت مفوضة باستثمار أصول الصندوق (التي تبلغ حوالي 50 مليار دولار أمريكي) وكانت مسؤولة عن السياسة الاستثمارية الإجمالية، وعن إدارة شعبة إدارة الاستثمارات.

- وفرت القيادة العامة الإجمالية، والتوجيه والإدارة لعمليات الشعبة
- وضعت ونفذت السياسة الاستثمارية
- نسقت وتشاورت مع الهيئات الرئاسية للصندوق (مجلس المراجعين، ولجنة مراجعة الحسابات، ومكتب خدمات الإشراف الداخلي)

من أبريل/ نيسان 2009 إلى سبتمبر/ أيلول 2011 **نائب المدير التنفيذي، وكبير الموظفين الماليين، في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.**

كانت السيدة كاسار مسؤولة عن إدارة جميع الموارد في أكبر منظمة للمساعدة الغذائية الإنسانية، بميزانية تصل إلى 4 مليارات دولار أمريكي سنويا، وتعداد موظفين يصل إلى 000 14 موظف في أكثر من 80 بلدا.

- كانت مسؤولة عن القيادة الجارية للميزانية والمالية والخزانة وتخصيص الموارد، وإدارة الأداء والمخاطر، ودعم تنفيذ الاستراتيجية.
- أدارت حافظة استثمارات تقرب من 2 مليار دولار أمريكي، من خلال نظام استثمارات متنوع.
- نفذت استراتيجية للتحوط ضد تقلبات أسعار الصرف، ومرفقا ماليا متقدما بما يعادل 500 مليون دولار أمريكي.
- ترأست لجنة المشتريات والعقود، وأشرفت على جميع إجراءات المشتريات الرئيسية.

من 2006 إلى 2009 **أمين الخزانة الوطنية في المكسيك**

تولت السيدة كسار منصب أمين الخزانة الوطنية، بمسؤولية إجمالية عن إدارة ما يقرب من 15 مليار دولار أمريكي من الأصول.

- جمع العوائد وإدارة جميع الأموال المستلمة، باسم الحكومة الفيدرالية؛
- مدفوعات الميزانية ذات الصلة بتنفيذ الميزانية الفيدرالية؛
- إدارة النقد والأصول لجميع الموارد المالية للحكومة الفيدرالية، المودعة في البنك المركزي؛
- التحقيق والتفتيش على الوحدات الإدارية المسؤولة عن جمع العوائد وتنفيذ الميزانية؛
- ممثل الوزارة لتعميم قضايا التمايز بين الجنسين.

من 2004 إلى 2006 **كبير الموظفين الماليين ومدير المالية والميزانية، في برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة**

تولت السيدة كاسار منصب كبير الموظفين الماليين المسؤول عن قيادة مهام الميزانية والمالية والخزانة في أكبر وكالة للمساعدة الغذائية الإنسانية في العالم بميزانية تصل من 4 إلى 5 مليارات دولار أمريكي سنويا، وبتعداد موظفين يصل إلى 000 14 موظفا في أكثر من 80 بلدا.

- كانت عرضة للمساءلة عن تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة العامة؛
- كانت مسؤولة عن الخزانة والمدفوعات والخدمات المصرفية وإدارة الاستثمارات والمدفوعات والرواتب؛
- كانت مسؤولة عن إدارة النقدية، وتنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة لتحسين إدارة المخاطر المالية ولتعزيز العوائد، واستراتيجية للتحوط لتوفير اليقين بشأن الإنفاقات المستقبلية.
- كانت مسؤولة عن تخطيط الميزانية و التخطيط المالي، بما في ذلك من إعداد خطة إدارية لمدة سنتين.

من2001 إلى 2004 **كبير الموظفين الماليين في المصرف الوطني للخدمات المالية، المكسيك**

شغلت منصب كبير الموظفين الماليين في مصرف إنمائي تمتلكه الحكومة، يركز على توفير الحلول المالية للسكان من ذوي الدخل المنخفض من خلال أكثر من 500 فرعا في المكسيك.

- طورت خطط الأعمال لبرنامج التمويل الصغري

من 1999 إلى 2001 **المدير العام للقطاع المصرفي، وزارة المالية، المكسيك**

- أدارت العلاقات مع المحللين الماليين الأجانب والمكسيكيين، ومصرفيي الاستثمار؛
- كانت مسؤولة عن التفويض في المؤسسات المالية الجديدة، علاوة على عمليات الإندماج؛
- صممت واضطلعت بالمسؤولية عن أول إصدار للسندات الرأسمالية في المصارف المكسيكية.

من 1995 إلى 1999 ***مساعد نائب رئيس الهيئة المصرفية الوطنية في المكسيك***

- أدارت العلاقات مع مكتب علاقات المستثمرين؛
- اضطلعت بدور قيادي في إيجاد إطار ناظم جديد للمصارف، ووضعت مبادئ محاسبية متينة، وقواعد لإدارة المخاطر؛

من 1985 إلى 1995 **رئيسة معهد، وبروفيسورة في المحاسبة والإدارة، معهد Tecnológico Autónomo de México**

التعليم

1986 **ماجستير في إدارة الأعمال**
معهد، *Tecnológico Autónomo de México تخرجت بدرجة شرف*

1983 **إجازة في المحاسبة العامة**
معهد، Tecnológico Autónomo de México

المعلومات الشخصية

ولدت في مكسيكو سيتي
17 مايو/أيار عام 1959
الإسبانية – اللغة الأم
تتقن اللغتين الإنكليزية والفرنسية

إجابات ماريا أوجينيا كاسار

السؤال الأول: ما هي رؤيتكِ للصندوق، وكيف ستقومين بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي؟

يتسم عمل الصندوق بأهميته الحاسمة في حياة ملايين الأشخاص على نطاق العالم، ويمكن للصندوق أن يوسِّع نطاق عمله وأثره انطلاقاً من جدول أعمال 2030 من أجل العمل. ويمثِّل الجمع بين دور الصندوق وولايته الفريدين و جدول أعمال عام 2030 فرصة لا تتكرّر إلاّ مرة واحدة في العمر لوضع نهاية للفقر الريفي والجوع وتعزيز القدرة على الصمود.

وتفرض الاحتياجات الإنسانية غير العادية ضغوطاً هائلة على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المطلوبة لمواجهة تحدّيات التنمية المستدامة. ويؤثّر تغيُّر المناخ والتدهور البيئي واستنزاف الموارد تأثيراً مباشراً على الفقر والهجرة في العالم أجمع.

وتمثِّل أهداف التنمية المستدامة منطلقاً لمعالجة أكبر التحدّيات التي تواجهها البشرية. ويأتي على رأس أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر المدقِع (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني) بحلول عام 2030، واتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ (الهدف 13) وهو ما يؤثّر على مئات الملايين من الأشخاص. والمبدأ الذي يقوم عليه ذلك هو الحاجة إلى سياسات شاملة ومتسقة لمعالجة تلك التحدّيات المعقَّدة والمتشابكة.

ورؤيتي للطريقة التي يمكن بها للصندوق تحقيق التغيير الكبير الضروري للمساعدة على بلوغ أهداف التنمية المستدامة تستند إلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2016–2025 وتشمل ما يلي: (1) تعظيم التكامل بين قدرات المنظمة في تمويل المساعدة التقنية وتقاسم المعرفة؛ (2) متابعة الابتكار في كل مجالات عمل المنظمة؛ (3) استخدام الشراكة وبناء الائتلافات من أجل زيادة الأثر.

تعظيم 'الأثر المضاعَف' لما ينفرد به الصندوق من دور وقدرات

شدَّد جدول أعمال أديس أبابا على دور المصارف الإنمائية متعددة الأطراف في الدفع بعجلة الاستثمارات من أجل جدول أعمال 2030، وكذلك عن طريق تمويل مشاريع مصمّمة تصميماً جيداً وكبيرة الأثر. ويتخذ الصندوق وضعاً فريداً كمؤسسة مالية دولية تتمتع بالخبرة الأكثر تخصصاً في الاستثمارات الفعّالة التي تتصدّى للفقر الريفي.

وينبغي تعظيم وضع الصندوق كمستشار تثق به الحكومات، وكمؤسسة تمويلية وكوكالة إنمائية محورها البشر من أجل تفعيل أثره. وثمة 'تأثير مضاعَف' قوي بين هذه الأنواع الثلاثة من الدعم المستند إلى خبرة المنظمة العريقة وحلولها المالية والتقنية السليمة. وفي مجال الفقر الريفي، لا توجد أي مؤسسة أخرى تقوم بكل هذه الأدوار الثلاثة بالمستوى المطلوب.

وتتسم قيمة هذه القدرات المتكاملة بأهميتها الخاصة عند معالجة بعض أكبر تحدّيات التحوُّل الريفي نحو التنمية المستدامة. ومن الحاسم معالجة نُظُم الأغذية معالجة شاملة من خلال تغيير السياسات، وإحداث تحوُّل في الاستثمارات وبرامج الإدماج، ليس فقط من أجل تعزيز سُبل كسب العيش في المناطق الريفية، بل وكذلك بناء القدرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء عناية خاصة للفئات التي تواجه حالات هشاشة، مثل النساء والشباب والسكان الأصليين، وكذلك المناخ.

متابعة الابتكار في المنظمة

حققنا على امتداد السنوات الخمس عشرة الأخيرة تقدُّماً على نطاق العالم؛ وتم انتشال مئات الملايين من الأشخاص من الفقر المدقع والجوع. ومع ذلك، إذا واصلنا العمل بنفس الوتيرة خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة فلن نحقّق غايات جدول أعمال 2030.

والابتكار أساسي لقدرتنا على تسريع وتيرة التقدُّم في هذا الاتجاه. ولدينا نُهُج وأدوات، وتكنولوجيات جديدة لم تكن موجودة قبل بضع سنوات. وفي حين أن معظم هذا الابتكار راجع إلى العالم الصناعي، يمكن للمؤسسات الإنمائية أن تكيِّف تلك النُهُج الجديدة بما يناسب التحدّيات التي تواجه الشعوب والدول الفقيرة.

ويمكن للصندوق أن يقوم بدور حاسم في رعاية وتعزيز الابتكار في زراعة الحيازات الصغيرة وغير ذلك من جوانب تنمية الأسواق الريفية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز العقلية الموجّهة نحو الميدان، وتقاسم المعرفة وأفضل الممارسات، وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب وتحفيز منظّمي المشروعات على الصعيد المحلي، وتكوين شراكات مع المؤسسات الابتكارية، ودعم جهود البحث والتطوير، حيثما اقتضت الحاجة.

وتتسم أيضاً نماذج التمويل المبتكرة بأهميتها لمستقبل الاستثمار الريفي. وفي حين أن موارد الصندوق يمكن أن تتسع بمرور الزمن، فإنها لاتزال غير كافية على الأرجح لتلبية الطلبات التي يفرضها الفقر الريفي. ولذلك من المهم استكشاف نماذج تمويل جديدة تبشّر بتعبئة مجموعة أكبر من الموارد. ويمكن أن تشمل تلك النماذج مختلف أشكال التمويل المختلط، وسندات الأثر الاجتماعي/الإنمائي، وغير ذلك من الآليات التي تشجِّع دخول مزيد من رأس المال الخاص إلى الاستثمارات الريفية. وربما سيكون من المفيد أيضاً تعزيز الموازنة الخاصة بالصندوق للمساعدة على إزالة مخاطر الاستثمارات الخاصة.

وأخيراً، من المهم تكوين عقلية ابتكارية داخل المنظمة لضمان تحقيق أقصى مستوى من الكفاءة والفعالية في البرامج ونُظُم الإدارة. وسوف تدفعنا تحديات إيجاد سُبل أفضل وأسرع وأكثر كفاءة وفعالية لأداء العمل نحو زيادة الأثر على الأشخاص الذين يهدف الصندوق إلى الوصول إليهم.

الشراكات وبناء الائتلافات

ليس ثمة سبيل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلاّ من خلال شراكات وائتلافات تتصدى للتحدّيات. وينبغي للصندوق، في ضوء دوره الفريد، أن يساعد على تكوين ائتلافات واسعة وشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين وتيسيرها من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ومن الجوهري إقامة تعاون قوي مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل ضمان الأخذ بنهج شامل حيال دعم الحكومات في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الفقراء الريفيين على الصمود. ومع ذلك، لا بد من العمل على المستويين القطري والإقليمي من أجل تحقيق نتائج ذات صلة ومستدامة، بالإضافة إلى مضافرة الجهود عالمياً في جهود الدعوة والسياسات.

وينبغي للصندوق أيضاً أن يولي عناية خاصة لفهم كيفية إشراك القطاع الخاص في التحوُّل الأوسع نحو التنمية الريفية المستدامة، وضمان توجيه تمويل إضافي وأكثر مسؤولية، وخبرات وفرص إلى المناطق الريفية. ويتمتّع القطاع الخاص بقدرات

تكمّل القطاع العام والمنظمات الحكومية الدولية من خلال شراكات حقيقية ومبتكرة. ويجب في نهاية المطاف ضمان استدامة كثير من جهود استئصال الفقر والجوع عن طريق النظر في مدى ربحية تلك الجهود.

وأخيراً، تشمل أيضاً رؤيتي للصندوق زيادة تعزيز نُظم الإدارة وثقافتها في الصندوق. ويجب على الصندوق، في ظل دوره الراعي للموارد العامة والذي يركِّز فيه على تعظيم الأثر على الفقراء الريفيين، أن يحدِّد 'معيار الذهب' في فعالية التكاليف والشفافية والمساءلة.

السؤال الثاني: كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشَّحة مناسبة لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلمتها في صياغة الاستراتيجية والخطط الإنمائية؟

كما يظهر من سيرتي الذاتية فإنه لديّ مجموعة واسعة من الخبرات في مختلف أنواع المنظمات التي يرتبط عملها الأساسي بمهمة الصندوق. وقد خرجت من كل مسؤولية بقدرات معزَّزة تمثِّل تحضيراً طويلاً وعميقاً لقيادة الصندوق.

والواقع أن الصندوق يدخل في صُلب قضيتين من القضايا التي أهتم بها شديد الاهتمام: الأمن الغذائي العالمي والنظام المالي الدولي. وقد انصبّ تركيزي طوال معظم حياتي المهنية على تحقيق النتائج والدفع نحو التغيير من داخل مواقع تمويل القطاع العام حيث الشمول المالي يمثّل مجال تركيز رئيسي. وتوليت منذ عهد قريب المسؤولية عن منظمات هامة، متعددة الأطراف ووطنية، متخصصة في التنمية.

وأتاحت لي حياتي الوظيفية تعلُّم دروس رئيسية من النجاحات والإخفاقات الشخصية والجماعية:

- بلورة فهم أفضل لمختلف احتياجات فقراء الريف في مختلف السياقات في جميع أنحاء العالم؛
- القيام بدور أفضل كميسّر لتضييق الاختلافات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛
- تكوين وتعزيز شراكات وفرق عمل فعّالة؛
- الموازنة السليمة بين ما هو مثالي وما هو ممكن في مستوى الطموح إلى التغيير ؛
- تعلُّم كيفية قيادة تحوُّلات المنظمة والابتكارات بنجاح، مع الحفاظ على تركيز الأفراد وتحمُّسهم للعمل.

ومن الناحية العملية الملموسة:

1- **تجربتي في وزارة المالية** في المكسيك أتاحت لي فهم ديناميات صناعة التمويل في البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك احتياجات وحوافز الأشخاص من الفئات منخفضة الدخل في السياقات الريفية والحضرية.
2- **تجربتي في قيادة المصرف الوطني للادّخار والخدمات المالية** دفعتني إلى التماس عوامل تحفيزية وحلول خلاّقة لتوسيع نطاق الشمول المالي بين القطاعات الفقيرة من السكان.
3- **تجربتي في إحدى الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها** أتاحت لي اكتساب خبرة في معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وخرجت منها بدراية كاملة بالصلات والديناميات الفريدة بين الوكالات الثلاث المتصلة بالأغذية وتفاعلها مع منظومة الأمم المتحدة. واكتسبت المهارات اللازمة لتكوين علاقات بنّاءة مع أعضاء المجلس، وواجهت تحدّي الإمساك بزمام استراتيجية لتعبئة الأموال في منظمة ممولة تماماً بالتبرعات. وأضحيت أُدرِك تماماً أهمية الموازنة بين منظور التنمية في روما مع الخبرة الميدانية الهائلة، والبحث المستمر عن حقائق الواقع من خلال العمل المباشر مع السكان الذين كنا نسعى إلى تحقيق أثر عليهم.

4- **تجربتي كأمين للخزانة الوطنية في المكسيك** أتاحت لي اكتساب "منظور قطري"، وما يصلح وما لا يصلح عندما يتعلّق الأمر بتحفيز البلدان متوسطة الدخل في دعم الجهود الإنسانية.
5- **تجربتي كمراقب مالي في الأمم المتحدة** جعلتني أفهم الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة بأبعادها الكثيرة والمعقّدة، والطريقة التي تتفاعل بها مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين. وأتاح لي ذلك فهم الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤثّر على مهمة الوكالات المتخصصة وفعاليتها وإلى أي مدى يمكن وينبغي تغيير ذلك. وفي هذا المنصب، كنت قادرة على تعلُّم ما ينبغي عمله وما ينبغي تجنُّبه عند تنفيذ تغييرات تحويلية.
6- **تجربتي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** كمدير معاون أتاحت لي الاستفادة من خبراتي في برنامج الأغذية العالمي والمكسيك من حيث فهم ديناميات التنمية الدولية، بما يشمل الفقر الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت خبرة بشأن ما يصلح وما لا يصلح في منظمة تمر بتحوُّل كي تكون مهيأة للوفاء بالغرض المقصود منها.
7- **تجربتي في قيادة وكالة للتعاون الإنمائي** (الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية) جعلتني أتعرّف على تحديات مماثلة لتحدّيات الصندوق. وشملت إنجازاتي قيادة بعض أكثر المبادرات الإقليمية الجديدة طموحاً في أمريكا الوسطى في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، والصحة العامة، ومنع هجرة الأحداث غير المصحوبين بذويهم. ونفَّذت أيضاً إدارة البيانات المحسَّنة من أجل القدرة على الصمود بالشراكة مع جهات فاعلة متنوّعة، وبدأت تعميم أهداف التنمية المستدامة في المكسيك من خلال مكتب الرئاسة.
8- **تجربتي [في وقت فراغي] كمواطِنة** تحاول تعزيز الاستدامة: من الناحية الشخصية، ساعدت في إنشاء سوق صغيرة لصغار المنتجين بهدف تعزيز المنتجات العضوية للعشرات من صغار المزارعين. وأتاح لي التفاعل معهم فهم مواطِن قوتهم وما يواجهونه من تحدّيات ونوع المساعدة الأنسب لتلبية احتياجاتهم.
9- **وأخيراً، تجربتي كامرأة،** جعلتني أفهم كثيراً من العقبات التي تواجهها المرأة في مناصب الإدارة العليا وكيفية التغلُّب على تلك العقبات، وكذلك تحديد المنافع والقيمة التي يمكن أن تضيفها المرأة إلى منظمة، ومنها التحفيز على العمل، والمشاركة الوجدانية، ومراعاة الأقليات.

السؤال الثالث: صفي القِيَم التي ستوجهك في عملك كرئيسة للصندوق.

لكي يُعلي الصندوق سقف طموحاته ويحقّق رؤية تطلُّعية للواقع، ينبغي أن تشكِّل القِيَم التالية إطار جميع المبادرات والإجراءات:

القيادة والتصميم. تتطلَّب الأدوار القيادية قدرة على التأثير في أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين من أجل إنجاز مهمة المنظمة من خلال توفير المقصد والاتجاه والتحفيز، وكذلك عن طريق تحديد الإنجازات الملموسة المرجوة والنتائج المتوخّاة. وأهف دوماً في كل أدواري القيادية إلى تحقيق النتائج بالاعتماد على ما أتمتّع به من روح المبادرة القوية، والمثابرة، والقدرة على الصمود في وجه العقبات، بالإضافة إلى قدرتي على الإلهام والجمع ليس فقط بين الزملاء، بل وكذلك الشركاء.

الكفاءة والابتكار. سأعمل على تعزيز التوجُّه القوي نحو الميدان والإدارة العامة القائمة على النتائج بهدف توليد أثر دائم على المجتمعات المحلية الريفية التي يخدمها الصندوق. ولا بد في الوقت الحالي من التماس فرص التحسين من خلال الأخذ بنُهُج مبتكرة. وسوف أضيف إلى الصندوق إرادتي المُلهِمة وقدرتي الخلاّقة في نفس الوقت الذي سأعزِّز فيه الإبداع في المنظمة بأسرها في دعم وتطوير أدوات تمويلية ونُهُج تعاونية مبتكرة تمكِّن المنظمة من تحقيق أهدافها. ولديّ إيمان راسخ بأن الابتكار في كل بُعد من الأبعاد يشكّل الأساس لتحقيق أثر مستدام عند تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك معالجة

الأسباب الجذرية الكامنة وراء انعدام المساواة بين الجنسين. وكناتج ثانوي، يؤدّي تعزيز ثقافة تنظيمية مواتية للتعلُّم والابتكار في العادة إلى تنشيط وتحفيز الإدارة والموظفين.

الأمانة والنزاهة. هاتان هما بشكل خاص القيمتان اللتان يمكن من خلالهما لرئيس الصندوق أن ينال ثقة أصحاب المصلحة والشركاء والعملاء وموظفيه. ويتطلّب تحقيق الأهداف الطموحة، مثل تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلُّب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2030 التزاماً قوياً بالهدف، وكذلك ثقة من جميع أصحاب المصلحة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالفهم الواضح بأنه ليس ثمة أي مجال للسلوك غير الأخلاقي ولا للمكاسب الشخصية أو التحالفات القائمة على المصالح الشخصية.

روح التعاون. سأعمل على تعبئة شراكات فعّالة ومتسمة بالكفاءة في الحالات التي يمكن فيها الاستفادة من المزايا النسبية داخل المنظمة وخارجها. ويتسم العمل في شراكات متسمة بالكفاءة بأهميته الرئيسية في تحقيق خطة عام 2030. ويمكن للشركاء الذين تتكامل مجالات خبرتهم ومواردهم، مثل الحكومات، والأوساط الإنمائية الدولية، والمؤسسات المالية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات البحثية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنتجين الريفيين على النطاق الصغير، وكذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، أن تمكِّن الصندوق من أن يدعم بفعالية تعزيز السياسات والبرامج والممارسات الوطنية وتوسيع الاستثمار في القطاع الريفي. وتتطلّب القضايا المتشابكة والمعقّدة، مثل قضايا التحوُّل الريفي، عملاً منسَّقاً ومتّسقاً بين الشبكات والمبادرات والسياسات.

والتعاون هام أيضاً لضمان مواصلة مسيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وباعتباري معنية بالقضايا الجنسانية ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل اليومية التي تواجهها المرأة، فإنني مستعدة لقبول تحدّي أن أكون أول امرأة ترأس الصندوق وترعى المساواة بين الجنسين بكل صلابة وعزيمة.

رئاسة مجلس الوزراء

الجمهورية الإيطالية

معالي السيدة السكرتيرة

يشرفني إعلامكم بأن الحكومة الإيطالية ترشح البروفسور باولو دي كاسترو، لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

يجمع البروفسور دي كاسترو بين خبرة دولية معترف بها، وخلفية أكاديمية مثيرة للإعجاب بشأن التنمية الريفية والأمن الغذائي، كما يتمتع بمؤهلات قيادية تستند إلى خبرته السياسية الطويلة، بما في ذلك شغله لمنصب وزير الزراعة والسياسات الحرجية لثلاث مرات في إيطاليا، ومنصب رئيس لجنة الزراعة والتنمية الريفية في البرلمان الأوروبي. كذلك فقد عمل البروفسور دي كاسترو أيضا في منظمة حكومية دولية، وهي المركز الدولي للدراسات المتقدمة في الزراعة المتوسطية (CIHEAM) كمنسق علمي.

وهو حاليا مّروج ومنسق التحالف البرلماني الأوروبي لمحاربة الجوع، حيث يعمل بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

ونظرا لسجله المثير للإعجاب، نعتقد بأن البروفسور دي كاسترو مؤهل بصورة متميزة لشغل منصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو مناسب تماما لأداء المهمة الجوهرية للصندوق المتمثلة في محاربة الفقر الريفي. وأرفق طيا السيرة الذاتية للمرشح.

وتفضلي بقبول أسمى آيات الاحترام.

ماتيو رينزي

[التوقيع]

السيدة شيريل موردن

سكرتيرة الصندوق المؤقتة

روما

السيرة الذاتية – باولو دي كاسترو

يبلغ البروفسور باولو دي كاسترو من العمر 58 عاماً، وهو حالياً أستاذ الاقتصاد والسياسة الزراعية في جامعة بولونيا. بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في الزراعة والعلوم الغذائية من جامعة بولونيا، استكمل تخصصه في اقتصاديات نظم الأغذية في جامعة واشنطن، في بولمان، في الولايات المتحدة الأمريكية. وتحفل مسيرة البروفسور دي كاسترو الأكاديمية بالجوائز الوطنية والدولية، وهي تشمل شهادتين فخريتين (الأولى في العلوم الزراعية والطب البيطري من جامعة *كلوج–نابوكا(رومانيا)*، والثانية في علوم وتكنولوجيات التغذية من جامعة بازيليكاتا (إيطاليا). كذلك فقد حظي بوسام الاستحقاق الزراعي Gran Cruz de la Orden al MéRITO agrario y Pesquero Alimentario الذي منحه إياه ملك إسبانيا خوان كارلوس الأول.

اكتسبت المسيرة العلمية للبروفسور دي كاسترو غناها من كونه مؤلفاً لأكثر من 150 منشوراً علمياً، وأهمها اسهاماته العلمية في قضايا الأمن الغذائي ودور التجارة الدولية في تنمية المجتمع الحديث. وقد نشر حول هذه المواضيع عدة مؤلفات، ترجم بعضها إلى العديد من اللغات، منها على سبيل المثال " الزراعة الأوروبية والتحديات العالمية الجديدة" (Donzelli, 2010)، و" سياسات ندرة الأراضي والغذاء" (Hearthscan Routledge,2012)، و"الغذاء والتحدي العالمي" (Eumedia, 2015).

اكتسبت المسيرة العلمية للبروفسور دي كاسترو غنىً لا من خلال مشاركته في العديد من اللجان، مثل ترأسه للجنة العلمية للمركز الدولي للدراسات المتقدمة في الزراعة المتوسطية (CIHEAM)، وإنما أيضاً من خلال بعض الأدوار الإدارية، ومن بينها ترأسه لمعهد الدراسات الاقتصاديةNomisma .

شغل البروفسور دي كاسترو منصب وزير الزراعة في بلاده ثلاث مرات، وكان نائب رئيس لجنة الزراعة وإنتاج الأغذية الزراعية في مجلس الشيوخ في الجمهورية الإيطالية. وبين عامي 2000 و 2002، كان مستشارا خاصا لرئيس المفوضية الأوربية البروفسور رومانو برودي.

البروفسور دي كاسترو عضو في البرلمان الأوروبي منذ يوليو/تموز 2009 . وقد عين رئيسا للجنة الزراعة والتنمية الزراعية من عام 2009 إلى عام 2014، حيث قاد فريق التفاوض في البرلمان الأوروبي خلال عملية إقرار إصلاح السياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي للفترة 2014 /2020 . وأعيد انتخابه في يوليو/تموز2014، حيث يرأس الآن مجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين في لجنة الزراعة والتنمية الريفية. وفي عام 2014 عين مقرر دائم لمعرض إكسبو ميلانو2015 ؛ وفي هذا الدور شجع البروفسور دي كاسترو إنشاء لجنة توجيهية للاتحاد الأوروبي لتنسق أنشطة الاتحاد في هذا المعرض العالمي. وقد ساهمت هذه اللجنة في وضع ميثاق ميلانو. ويبدو التزامه بقضايا الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، لا من خلال مساهماته العديدة في العمل التشريعي للاتحاد الأوربي، وانما أيضا من خلال المبادرة الأخيرة التي أوحى بها ونسقها، ألا وهي الائتلاف البرلماني الذي أنشئ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرلمانات أخرى في العالم. ويقود هذا الائتلاف مجموعة من أعضاء البرلمان

الأوربي لوضع اقتراحات واجراءات لرفع الوعي وتشاطر المعلومات عن موضوع الأمن الغذائي. كذلك فقد عين البروفسور دي كاسترو أيضا مقرر دائم لمعاهدة الأطلسي للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ضمن لجنة الزراعة والتنمية الريفية.

وسمح الجمع بين الخبرات العلمية والإدارية والسياسية، الذي ترافق بمعرفة عميقة بالعلاقات الدولية، للبروفسور دي كاسترو باكتساب فهم مفصل لطريقة عمل نظم الأغذية وقضايا التنمية الزراعية. وتحظى كفاءاته باعتراف دولي ويشهد عليا مساهماته العديدة التي قدمها سواء كمتحدث أو ككاتب ضمن أعلى المؤسسات الدولية التي تعنى بقضايا الأغذية والزراعة.

أسئلة وإجابات البروفسور دي كاسترو

السؤال 1: ما هي رؤيتك للصندوق، وكيف ستقوم بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي؟

لا بد لبيان رؤية الصندوق من أن تشكل بالضرورة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، كما ينعكس في أهداف التنمية المستدامة.

ولابد للصندوق من أن يتصور عالما يتم فيه القضاء على الفقر الريفي المدقع، وتتحقق التنمية المستدامة من خلال التحول الريفي الشمولي، حيث تعيش المجتمعات الريفية بكرامة، وتحظى بالتمكين لبناء سبل عيش مزدهرة ومستدامة، ولتحقق طموحاتها في حياة أفضل في مجتمعاتها الريفية. ولابد أن يتمثل الهدف الإجمالي في التنمية المستدامة، لا مجرد الاقتصار على الكفاف.

يتطلب تحقيق مثل هذا الهدف رؤية خاصة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، ورؤية للصندوق في السياق العالمي في آن معاً.

وفيما يتعلق بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، تبقى الحيازات الصغيرة مفتاح التنمية، لا للزراعة فقط. ونظرا للحصة غير المتناسبة من الفقراء العاملين في زراعة الحيازات الصغيرة، وحجم هذا القطاع في العالم النامي، هنالك حلقة حميدة تتمحور حول تنمية الزراعة على نطاق صغير. إذ يمكن حتى للزيادات الصغيرة في الدخل الزراعي أن تولد أثراً مضاعفاً كبيراً يفيد كل من المجتمعات الحضرية والريفية معاً.

وفي حين أن النقاش النظري في يومنا هذا يتمحور حول القطبين النقيضين وتضلله المعضلات الكاذبة، الزراعة الكبيرة مقابل الزراعة على نطاق صغير، والأمن الغذائي مقابل التنمية الريفية، يتمثل السبيل الفعلي للمضي قدما في اتخاذ قرار متعمد لصالح كل من المزارع الصغيرة والكبيرة معاً. وفي ظل الظروف الصحيحة، يمكن للأسر الريفية أن تكون منتجة ومبتكرة بقدر المزارعين الكبار. وأما القضية الفعلية فهي كيف يمكن زيادة انتاجية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويمكن من تحقيق ذلك من خلال أربع طرق رئيسية وهي: (1) الترويج للتكنولوجيات الملائمة لأصحاب الحيازات الصغيرة وإشراكهم في عملية الابتكار؛ (2) تعزيز حيازة الأراضي؛ (3) ضمان الوصول إلى الخدمات المالية ومخططات التأمين؛ (4) تزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بما يلزم للوصول إلى أسواق المخرجات، والاستفادة بشكل خاص من أنظمة التخزين المحلية والترتيبات التعاونية للتعويض عن عدم التماثل في القوة السوقية.

ونتيجة لذلك، لابد من أن يتضمن جدول الأعمال الجديد للزراعة، وبصورة متزامنة، إنتاجية أكبر واستدامة أطول وصمودا أمتن في وجه الهزات المناخية وهزات السوق، وإيجاد سلاسل قيم شمولية، وتمكين أصحاب الحيازات

الصغيرة. وحيث أن تغير المناخ يؤثر بشدة على الأنماط والممارسات المحصولية في العديد من البلدان النامية، تعتبر استراتيجيات التأقلم مع تغير المناخ جزء لا يتجزأ من جدول الأعمال هذا.

وفيما يتعلق بدور الصندوق في السياق العالمي الجديد، اعتقد بأن للمؤسسة قدرة متميزة للمساعدة على تحويل زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، نظرا للأسباب التالية:

- ✓ مهمتها الفريدة شديدة التركيز على مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين ومجتمعاتهم؛ وهي قيمة لابد من حمايتها بهدف الحفاظ على هوية المنظمة وصورتها في المحافل الدولية، ولإضفاء طابع أفضل على هذا التفرد دوليا.
- ✓ حوالي أربعة عقود من الخبرة في السعي لتحقيق هذه المهمة الفريدة من نوعها
- ✓ نموذج تشغيلي فريد من نوعه

وفي جهوده الدولية لتحقيق هذه الرؤية، سيقوم الصندوق بما يلي:

- سيعزز الصندوق من شراكته مع الحكومات والمجتمعات المحلية ومنظمات المزارعين وشركاء التنمية الأخرين، بما يتعدى جميع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.
- مع كل الاحترام لمهام الصندوق ونماذج أعماله، فهو بحاجة لأن يستغل بصورة أفضل الاتساق مع الوكالتين الأخرتين في روما، ولأن يسعى لإيجاد رؤية مشتركة، ولتعزيز العلامة العالمية المميزة لمركز روما للتنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية.
- ولابد من يتم تحقيق هذا القدر الأكبر من التنسيق من خلال إطار نهج "عالمية" للسياسات الغذائية، يتسم بتعاون أكبر بين وضمن السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية.
- سيستمر الصندوق في السعي لتحقيق مفاهيمه المميزة في توسيع النطاق والتكرار، وبناء ميزته النسبية الواضحة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، مع التعاون مع شركائه في مجالات التنمية والسياسات الأخرى في الوقت نفسه.
- الاعتراف بالربط بين حيازة الأراضي والاستثمارات الأجنبية كعامل حاسم للتنمية الريفية، وتحقيق قدر أكبر من الإنتاجية في الزراعة. وسوف يسهم الصندوق بصورة أفضل في تمكين البلدان وأصحاب الحيازات الصغيرة من تقدير الاستثمارات في الأراضي في أفق التنمية المستدامة.
- الاعتراف بتغير المناخ كتحدٍ إنمائي أساسي، وسيسعى الصندوق بصورة منتظمة لتعميم الزراعة الذكية بيئيا والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في برامجه ومشروعاته.
- تشاطر وجهات النظر بشأن الدور المحوري الذي يلعبه القطاع الخاص كقوة موجه للنمو الاقتصادي والاجتماعي. سيسعى الصندوق لإرساء شراكات أقوى مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الأدوات والمنتجات للعمل بصورة أكثر إنتاجية وانتظاما مع الجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

- الاعتراف بالروابط بين الشمولية والتحول الاجتماعي والتنمية الريفية، سيروج الصندوق للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للسكان الريفيين الفقراء بهدف تعزيز صمودهم، مع إيلاء اهتمام خاص لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتجديد الأجيال، وزيادة الوعي الذاتي للنساء.
- الاعتراف بحجم التحديات التي تواجهها التنمية الريفية. سوف ينهض الصندوق بجهوده لتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال إرساء إطاره العام للاقتراض، وتحسين تشغيله، وتحري الخيار طويل الأمد للاقتراض بصورة انتقائية من الأسواق الرأسمالية، ما أن يتم إرساء جميع الاجراءات الحمائية الواجبة، وذلك لرفد نموذج التمويل التقليدي للصندوق المستند إلى المساهمات.
- الاعتراف بأن الابتكار التقني والاجتماعي غاية في الأهمية للتنمية الريفية. سيدعم الصندوق نموذج نقل المعرفة متعدد الجهات الفاعلة، استنادا إلى احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة.

السؤال 2: كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشحاً مناسباً لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلمتها في صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية

- إن الجمع بين الخلفية الاكاديمية المتينة، والفهم العميق لنظريات ومفاهيم وتحديات التنمية الريفية والأمن الغذائي، مع الخبرة السياسية رفيعة المستوى، قد وفرت لي الفرصة لتطبيق خلفيتي التحليلية على صياغة السياسات وتنفيذها.
- وفرت خبرتي في مؤسسات الاتحاد الأوروبي لي الفرصة لتحري فضاءات جديدة في انماط الابتكار الزراعي، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الأعظم الذي لابد من إيلائه للمزارعين واحتياجاتهم في عملية الابتكار، والنماذج الاستثمارية الجديدة المستندة إلى الجمع بين الأموال الخاصة والضمانات العامة، ومخططات الدعم الابتكارية للزراعة مثل الأدوات المالية والأدوات الحديثة لإدارة المخاطر الزراعية.
- انخراطي في:
    - إصلاح السياسة الزراعية المشتركة كوزير للزراعة في إيطاليا في الفترة 1999–2000
    - دوري كمستشار لرئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودوي بشأن السياسات الزراعية
    - دوري في مفاوضات اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2014 كمقرر دائم لقضايا الأغذية الزراعية في البرلمان الأوروبي
    - علاوة على ذلك، دوري كمفاوض قيادي في برلمان الاتحاد الأوروبي في عملية إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي عام 2013

دعامات ملفي الشخصي الدولي ومواقفي في التفاوض في الاتفاقيات المعقدة.

- مما قد يمثل قيمة مضافة لمنظمة صغيرة نسبيا، تتعرض لخطر الانحشار بسبب أنشطة الجهات المنافسة الأكبر فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

- مؤهلاتي التي تستند إلى خبرة طويلة كمدير صلب لمؤسسات عامة وخاصة، بما في ذلك وزارة الزراعة في إيطاليا ومعهد Nomisma، وهو أحد المعاهد الرئيسية للبحوث الاقتصادية في إيطاليا.
- معرفتي المعمقة بقضايا الزراعة، وخبرتي السياسية الطويلة التي ستساعدني بدون شك في دعم قضايا أصحاب الحيازات الصغيرة في المنابر الدولية.

السؤال 3: أعط وصفا للقيم التي ستوجهك في عملك كرئيس للصندوق.

- النزاهة. النزاهة والالتزام القوي بخدمة وتمثيل مصالح زبائن الصندوق والمجتمعات الريفية في العالم النامي، مما سيشكل معلما أخلاقيا بارزا في شغلي لمنصب رئيس الصندوق.
- التنوع والمهنية. اعتزم أن أولي أكبر قدر من الاهتمام للمهنية والتنوع من خلال ضمان التمثيل الملائم وإعطاء الصوت لزبائن الصندوق، شريطة توفر الخلفية المهنية المتينة، على جميع المستويات، وعلى وجه الخصوص المستويات التي تكون فيها المعرفة بالمؤسسات المحلية والبيئة هامة من الناحية الاستراتيجية لتعظيم فعالية عمل الصندوق.
- التمايز بين الجنسين. وبنفس القدر من الأهمية، لابد من تحقيق التوازن بين الجنسين في الصندوق، وذلك كقيمة مؤسسية بحد ذاتها وكعامل لإدماج اعتبارات التمايز بين الجنسين بصورة أكثر استراتيجية في اختيار وتصميم مشروعات الصندوق في آن معا.
- الكفاءة. على وجه العموم، اعتزم ضمان الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمالية المتاحة لتعزيز أكبر للقيمة التي يضيفها الصندوق على جدول الأعمال الإنمائي، وإطلاق العنان لإمكانيات الأشخاص المنخرطين في أنشطة الصندوق على جميع المستويات، مما يمكن أن يشكل مصدرا رئيسيا للنجاح، والاستخدام الكفؤ للموارد المالية الذي يشكل عاملا رئيسيا، مع التركيز بصورة مخصوصة على استقطاب الموارد من الجهات المانحة وحماية المتانة المالية للصندوق ومهمته المتميزة.

المملكة المغربية

وزارة الفلاحة والصيد البحري

N° 59/SG **الرباط، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016**

محافظ الصندوق الممثل للمغرب

إلى

سكرتير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الموضوع: مرشح المغرب لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيدة سكرتيرة الصندوق،

يشرفني أن أُعلِن ترشيح المملكة المغربية رسميا للدكتورة أسمهان الوافي لمنصب رئيس الصندوق. وأرفق طيا بهذه الرسالة بيان مؤهلاتها وخبراتها.

وتشغل الدكتورة الوافي حالياً منصب المدير العام للمركز الدولي للزراعة الملحية في دبي بالإمارات العربية المتحدة (www.biosaline.org). والمركز الدولي للزراعة الملحية مركز بحثي إنمائي مُكَلَّف بولاية تعزيز الحلول الابتكارية للزراعة في أراضي المناطق الملحية والحدية. وأُسِّس المركز في عام 1999 وأصبح منذ ذلك الحين مركزاً للامتياز في مجال الحلول الزراعية للأمن الغذائي والأمن التغذوي والأمن المائي في البيئات الحدّية.

وشَغلت الدكتورة أسمهان الوافي قبل انضمامها إلى المركز في عام 2012 مناصب إدارية في الائتلاف الدولي للمساءلة في الزراعة، ودائرة الزراعة والأغذية الزراعية الكندية. وعملت أيضاً باحثة علمية في مراكز البحوث المنتسبة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمركز الياباني الدولي لبحوث العلوم الزراعية.

والدكتورة أسمهان الوافي حاصلة على درجة الدكتوراه في علم الوراثة النباتية، ودرجة الماجستير في علوم الوراثة وتربية النباتات، ودرجة الليسانس في العلوم الزراعية، وقد حازت بذلك على امتداد 15 عاماً من الممارسة المهنية ثروة من الخبرات والمعارف المتنوعة التي تجمع بين العلوم والإدارة وسياسات التنمية الزراعية والبحوث والابتكار والتنمية الزراعية، واكتسبت من خلال ذلك كله كفاءات وخبرات وقدرة على القيادة وأسلوباً في الإدارة ونَهجاً قائماً على الأداء بما لكل ذلك من قيمة مؤكَّدة.

وأثبتت الدكتورة أسمهان الوافي طوال حياتها المهنية براعتها غير العادية في الإدارة. وهي تتمتّع بسمعة ممتازة داخل المراكز الوطنية والدولية العاملة في مجال التنمية الزراعية العالمية والأمن الغذائي.

واكتسبت الدكتورة أسمهان الوافي طوال تلك السنوات خبرة في التعاون الدولي وتيسير التواصل الشبكي وتكوين الشراكات من خلال علاقات طويلة الأمد مع المانحين والمنظمات الإنمائية والجامعات ومراكز البحوث والتدريب في جميع أنحاء العالم. ونجحت في تكوين شراكات استراتيجية مع الحكومات والمراكز والمؤسسات والجامعات والمنظمات الخاصة في مجال البحوث العلمية والتنمية الزراعية على النطاقين الوطني والدولي.

إن نجاحها المهني وما تتمتّع به من كفاءات وصفات إدارية وبشرية ونزاهة ومعرفة متعمِّقة بقضايا التنمية الزراعية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة، إلى جانب قدرتها الفائقة على العمل، يمنحها المواصفات المطلوبة لتوجيه دفة الصندوق بامتياز ولإعلاء معايير الحوكمة بما يتفق مع مهمة الصندوق من أجل ضمان المضي قُدماً بالزراعة والتنمية الريفية في جداول أعمال التنمية العالمية بما يتماشى مع شواغل واحتياجات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين الفقراء.

وتفضلي بقبول أسمى آيات التقدير والاحترام.

البروفسور محمد صديقي

محافظ المغرب لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[خاتم الأمانة العامة لوزارة الفلاحة والصيد البحري،

توقيع وخاتم الأمين العام]

الدكتورة أسمهان الوافي

إدماج العلم مع السياسة للتخفيف من وطأة التمييز والفقر

البريد الإلكتروني: ismahanesan@yahoo.com
رقم الهاتف: 0900 202 56 971+

- تتمثل رؤيتي للصندوق في أن يكون محفزا، يؤثر بصورة كبيرة على السكان الريفيين، ويعمل كمحرك يقود وينظم التحول الريفي.
- سيسهم الصندوق كعنصر تمكين، ويدعم إيجاد مناطق ريفية نامية مفعمة بالحياة، تجتذب سكانها وأشخاصا آخرين من خارجها أيضا، مناطق ريفية لا يشعر الشباب بالحاجة لتركها، حيث تُخلق الفرص، الشخصية منها والمهنية، وتتضاعف.
- سيوفر الصندوق منصة لإطلاق التحولات الريفية التي تؤدي إلى سبل عيش ريفية منتعشة، ونمو شمولي وازدهار مشترك.

الدكتورة أسمهان الوافي

البريد الإلكتروني: ismahanesan@yahoo.com

رقم الهاتف: 0900 202 56 971+

دبي، الإمارات العربية المتحدة

LinkedIn Profile

تحمل الجنسيتين المغربية والكندية

أخصائية في علم الوراثة، وتنفيذية عالمية مؤثرة

قيادة علمية عالمية| ارساء الشراكات| تحليل السياسات| تطوير المبادرات البحثية

- حظيت الدكتورة أسماء الوافي بالاعتراف بدورها كقائدة ذات رؤية، وكمفكرة استراتيجية في مجتمع العلوم في العالم بأسره، حيث أُدرجت في قائمة أكثر 20 امرأة مسلمة تأثيرا في مجالات العلوم في العالم الإسلامي– وفقا لمجلة CEO Middle East magazine، للأعوام 2014 و2015 و2016.
- بارعة في الابتكارات التحويلية، وفي تحقيق الانخراط الشامل لأصحاب المصلحة، وبناء الشراكات المستدامة في القطاعين العام والخاص، التي تدعم الأهداف العلمية بصورة مباشرة .
- تتمتع بخبرة عالمية في الوكالات الحكومية والمنظمات البحثية غير الساعية للربح، وقد منحها صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب وسام المكافأة الوطنية (2014)، كما حصلت أيضا على جائزة التميُز في العلوم من منتدى المفكرين العالميين (2014).

المناصب الاستشارية

مجلس الأمناء

المعهد الدولي لسياسات بحوث الأغذية، من عام 2015 حتى الوقت الحاضر

فريق الخبراء المعني بالاستراتيجية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016

المجلس الاستشاري

Harvest Plus، 2016

مجلس المستشارين

معهد هارفرد للتنمية المهنية، مجموعة جامعة النظام العالمي، 2016

المؤهلات الدراسية والمهارات اللغوية

درجة الدكتوراه في علم الوراثة

جامعة قرطبة، إسبانيا، 2001

درجة الماجستير في علوم الوراثة وتربية النباتات

معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المغرب، 1995

ليسانس في العلوم الزراعية

معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المغرب، 1993

تجيد اللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية، كما يمكنها التحدث باللغتين الإيطالية واليابانية

الخبرة المهنية

المركز الدولي للزراعة الملحية– وهو مركز دولي غير ربحي للبحوث الزراعية، تأسس بتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية وحكومة الإمارات العربية المتحدة.

المدير العام، دبي، منذ عام 2012 وحتى الوقت الحاضر

تم اختيارها شخصيا لسجلها الحافل بالإنجازات التشغيلية والأكاديمية، أُختيرت لكي توجه المنظمة بسيطرة متينة مادية وعملياتية. وهي تشرف على نمو التمويل غير الأصلي، وعلى مهمة توسيع ولاية المركز، وتنامي سمعته الطيبة كمركز متميز للبحوث والتطوير في البيئات الهامشية.

- برعت في ضمان تجديد دعم الجهات المانحة الجوهرية لضمان الاستدامة، مع زيادة وتنويع حافظة الجهات المانحة في الوقت نفسه لتعبئة 76 مليون دولار أمريكي، والضغط على السياسيين الرئيسيين لإدراج قضايا الأمن المائي والغذائي في جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والعالمية الرئيسية.
- دعمت ولاية المركز ونطاق استراتيجيته للفترة 2013–2023، الأمر الذي عكس نضوج المنظمة في النموذج العالمي.
- زادت من وضوح صورة مبادرات وإنجازات المركز، من خلال هيكل تنظيمي أُعيد تنشيطه ليركز على الشراكات وإدارة المعرفة والاتصالات. كذلك فقد تطرقت إلى احتياجات أصحاب المصلحة ببرامج بحوث جديدة، وبسّطت من السياسات والإجراءات لتعزيز الكفاءة والحد من التكاليف.
- تتمتع بقدرات إدارية مثيرة للإعجاب، انعكست في تطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وإدخال آليات منمقة للرصد والتقييم.

الهيئة الكندية للرقابة على الأغذية– وهي وكالة تشريعية اتحادية، مكرسة لحماية الأغذية والحيوانات والنباتات، وتعزيز صحة ورفاه الشعب الكندي، وبيئة واقتصاد البلاد.

مديرة شعبة البحوث والشراكات، أوتاوا، 2010–2012

اضطلعت بالمسؤولية عن جميع بحوث الوكالة وإدارة العلاقات فيها لأغراض إرساء الشراكات المتعلقة بالعلوم.

- تعاونت بصورة مهنية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذ الناجح لبحوث الصحة النباتية، والحيوانية وسلامة الأغذية.
- استقطبت التمويل بخبرتها القوية في إرساء الشراكات الاستراتيجية طويلة الأمد مع الهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، وموفري البحوث الوطنيين، والمنظمات الدولية.

- أظهرت قيادة مثيرة للإعجاب، ونسقت عمل فريق العلماء، والمدراء، والمحامين والخبراء الماليين لرفع سوية المنظمة بشأن الملكية الفكرية.
- وفرت مشورة سياساتية وعلمية مستنيرة حول السياسات المحلية والوطنية لتيسير التجارة، مع حماية قاعدة الموارد الكندية.

المديرة الوطنية لشعبة البحوث النباتية، أوتاوا، 2007–2010

عُيّنت كمديرة وطنية لقيادة شعبة البحوث النباتية، وتنسيق الأنشطة البحثية للمنظمة الخاصة بحماية النباتات.

- أجرت بحوثا مفصلة للتركيز على إعداد استراتيجية بحثية للهيئة الكندية للرقابة على الأغذية، التي تطرقت بصورة استراتيجية للتحديات والفرص من خلال إطار جديد متكامل للبحوث.
- قادت بصورة مثيرة للإعجاب شراكة عالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلندا، وأستراليا، وسعت بنشاط للتطرق لجملة واسعة من قضايا الصحة النباتية.
- دعمت نائب الرئيس والرئيس في لجنة معاون الوزير المعنية بتغير المناخ والطاقة والبيئة، وطورت مواقف سياساتية بشأن التنوع البيئي وتغير المناخ.

دائرة الزراعة والأغذية الزراعية الكندية، وهي دائرة حكومية اتحادية تضطلع بالمسؤولية عن السياسات التي تغطي الإنتاج الزراعي، والدخول الزراعية، والبحوث والتطوير، والتجارة الدولية.

كبيرة المستشارين لمساعد معاون الوزير، أوتاوا، 2006–2007

اختيرت لدعم مساعد معاون الوزير للبحوث في دائرة الزراعة والأغذية الزراعية في كندا، ووفرت التوجيهات حول الأهداف الاستراتيجية لفرع البحوث.

- بسطت إدارة جميع الأموال المخصصة للبحوث من خلال التنفيذ الفعال والشفاف لعمليات استعراضات الأقران.
- ألفت فريقا مع الإدارة العليا ضمن الفرع لإعداد وترسيخ التعاون بين الدوائر، ولمبادرات جديدة وشراكات دولية؛ مثل مركز Vineland للبحوث والابتكار؛ الأمر الذي تطلب مواءمة الموارد بين وزارة اتحادية، ووزارة في إحدى المقاطعات وجامعة.
- كانت الأمينة التنفيذية لمجلس العلوم الابتكارية في دائرة الزراعة والأغذية الزراعية الكندية، (المؤلف من خمسة مساعدين لمعاوني وزراء وأربعة مدراء عامين).

أستاذ زائر في مختبر حكومي، أوتاوا، 2005–2006

تمت الاستعانة بها كأستاذ زائر في مخبر قسم الزراعة والأغذية الزراعية الكندية.

- بادرت واستكملت بحثا شاملا عن جينوميات الشوفان، مطبقة جملة من الأدوات الجديدة، بما في ذلك وضع الخرائط المقارنة، والتصحاب الجيني الجزئي.
- تتمتع بأداء علمي وإداري مثير للإعجاب، ومهارات في الاتصالات وإدارة العلاقات الأمر الذي أدى إلى ترقيتها لدعم مساعد معاون الوزير.

المناصب السابقة: اكتسبت قدرات مهنية في جامعة McGill، كلية العلوم الزراعية والبيئية، كمحاضرة في قسم العلوم النباتية في الفترة 2004–2005، والمركز الدولي للبحوث الزراعية (في الأراضي الجافة) كعالمة مبتدئة ومديرة فريق مختبر الخيارات المستندة إلى العلامات المميزة، 2002–2004.

اكتسبت خبرة مبدئية في المركز الياباني الدولي لبحوث العلوم الزراعية، كزميلة بعد نيل الدكتوراه، وفي المركز الدولي للذرة والقمح كطالبة دراسات عليا قبل نيل الدكتوراه، وكطالبة دكتوراه.

أسمهان الوافي – رئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2017

الردود على الأسئلة الثلاثة

السؤال الأول: ما هي رؤيتك للصندوق، وكيف ستقومين بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريف؟

يرجى الاطلاع على ما يرد أدناه في ورقة الرؤية

بيان الرؤية – رئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2017

الدكتورة أسمهان الوافي

إدماج العلم مع السياسة للتخفيف من وطأة التمييز والفقر

أودّ بادئ ذي بدء أن أُعرب عن اعترافي بأهمية الصندوق وصلته الوثيقة بالتنمية الريفية الشاملة والحد من الفقر، وكذلك بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. لقد أثبت الصندوق أنه يتمتَّع بميزة نسبية واضحة في زراعة الحيازات الصغيرة والتنمية الريفية، ويسود اعتراف بأنه رائد عالمي في الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين والمجتمعات المحلية الريفية.

وبحكم كونه المؤسسة المالية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تركز حصرا على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، من خلال تمويل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض التنمية الريفية، يعتبر الصندوق لاعبا رئيسيا في جدول الأعمال الإنمائي العالمي 2030.

وبالرغم مما تحقَّق من تخفيض هائل في الفقر ونقص التغذية على الصعيد العالمي بما يتماشى مع برنامج مشروعات الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية المحدّدة للألفية، تباينت مستويات التقدّم المحرز، وما زال الفقر متفشياً في جميع أنحاء العالم النامي. ومعظم هؤلاء الأفراد وتلك المجتمعات المحلية "ممن تخلّفوا عن الرَكب" يعيشون في مناطق ريفية، لا سيما في بيئات ريفية هامشية.

وتكشف الأدلة عن أن 70 في المائة من الفقراء المدقعين البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية. وهذه الجيوب من الفقر معروفة تماماً ولكنها مفتقرة إلى الخدمات. وبدا واضحاً في السنوات الأخيرة أن ثمة صلة مباشرة بين الفقر المدقع في المناطق الريفية وصدمات انعدام الأمن الغذائي والاضطرابات السياسية. وليس من غير المعقول أن نخلص إلى أن إطار دعم السلام العالمي الدائم يرتكز إلى برامج محدّدة غايتها الحد من السلام وتخفيف وطأة الجوع في المناطق الريفية.

ولذلك من البديهي أننا في سعينا جميعاً نحو غدٍ يسوده السلام وينعم بالازدهار ينبغي أن نعالِج الفقر وانعدام المساواة معالجة جادة في المناطق الريفية من خلال جدول أعمال التحوُّل الريفي الحقيقي.

وتحقيقاً للغايات الطموحة التي رسمها جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن يتصدَّر الجهود العالمية تحليل مسبّبات الفقر الريفي والقيام بعد ذلك بتنفيذ برامج مُصمَّمة خصيصاً للتحوُّل الريفي على نحو يفي بالاحتياجات. وهذا هو ما ينصبّ عليه التركيز بشكل واضح من خلال الاعتراف بالقوى المحركة الرئيسية التي أثَّرت على الأمن الغذائي والفقر في الماضي، وسواءً أكان ذلك راجعاً إلى النمو السكاني أو التوسُّع الحضري أو الأزمة الاقتصادية أو التغييرات المناخية فإنه سيظل حاسماً، ولكن أبعاد تلك العوامل وأهميتها النسبية ستختلف

باختلاف المكان. وتشكِّل الهجرة من الريف إلى الحضر، وهي في معظمها تتعلّق بشباب الريف، قضية خطيرة يمكن وقف مسارها من خلال استثمارات موجَّهة في المناطق الريفية وإيجاد فرص عمل فيها.

وفي هذا السياق العالمي، يجب دعم طموحات الصندوق النبيلة نحو تحقيق تحوُّل ريفي شامل من خلال برامج واقعية تحاول التعرُّف على أسباب الفقر ثم التغلُّب عليها، وبالتالي ضمان الصلة المستمرة والمتواصلة بالبلدان النامية والمتقدمة التي تواجه صعوبات.

وتتمثّل رؤيتي للصندوق في أن يكون قوة محفِّزة تؤثِّر بصورة كبيرة على السكان الريفيين، وتكون محرِّكاً يقود التحوُّل الريفي وينظمه.

وسوف يكون للصندوق دور تمكيني، يدعم من خلاله إيجاد مناطق ريفية نامية نابضة بالحياة تروق لسكانها الذين ينتمون إليها وتجتذب من لا ينتمون إليها، ولا يشعر الشباب بالحاجة إلى الرحيل عنها؛ فيها تخلق الفرص، الشخصية منها والمهنية، وتتضاعَف.

وسوف يشكِّل الصندوق منطلقاً للتحوُّلات الريفية التي تفضي إلى سُبل معيشة ريفية خصبة ونمو شامل وازدهار مشترك.

وتحقيقاً لهذا التغيير التحوُّلي، أقتَرح التركيز على الدعامات التالية:

<u>السياسة والدعوة</u>

ثمة حاجة مُلحّة إلى مشاركة منهجية من العناصر الفاعلة العالمية من قطاعات التجارة والصناعة والحكومات لدعم التحوُّل الريفي والنهوض به باعتباره مكوّناً حاسماً للنمو الشامل والتنمية المستدامة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وسوف يعمل الصندوق مع شركائه لتعزيز دعم النساء والفتيات الريفيات ومنحهن مقومات التمكين داخل مجتمعاتهن المحلية عن طريق تزويدهن بالقوة الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يتيح ذلك عائداً اقتصادياً يحقّق مقوّمات خضراء ويراعي السياسات البيئية؛ وما لم يتغيَّر الإنتاج الزراعي في جدول أعمال ما بعد عام 2015، ستقع ضغوط هائلة على موارد العالم الطبيعية التي لم تصل إليها بعد معاول التدمير أو التي لم يلحق بها تدهور كبير.

وفي إطار خطة التنمية الريفية الشاملة، سيركِّز الصندوق على رفاه المرأة الريفية والمجتمعات المحلية الريفية والقدرة على الصمود والحاجة إلى الزراعة والنُظُم الزراعية المراعية للتغذية. وسوف يشكِّل استخدام التنوُّع الزراعي والتنوُّع البيولوجي الحالي مكوِّناً في هذا التحوُّل وسيكون موردا هاما لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود، ومساعدتها على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

وسوف يواصل الصندوق أداء دور هام في صياغة السياسة العالمية للتنمية الريفية الشاملة التي تراعي مصالح الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة، وسيستفيد من علاقاته مع أصحاب المصلحة العالميين المتمثّلين في الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات البحثية والتجارة – من أجل إيجاد تآزرات بين الشركاء ومطوّري المعرفة ومستعمليها.

التمويل

ما زال الاستثمار الإجمالي في التنمية الزراعية محدوداً حتى عند الجمع بين التحويلات المالية العامة والخاصة. وسعياً إلى تحقيق الغايات الطموحة لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبخاصة الهدفان الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة، سيلزم رفع مستويات الاستثمار في المناطق الريفية بنسبة كبيرة.

وسيلزم من الصندوق، باعتباره مؤسسة مالية، أن يوسِّع كثيراً حافظته وبرنامج قروضه ومِنحه من أجل إحداث فرق، والمساهمة في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لعام 2030. وسوف تتطلّب الحافظة الموسَّعة أدوات مالية جديدة تيسِّر عملها وتكفل في الوقت نفسه المساءلة وتكوين علاقات استراتيجية جديدة، وتعزيز الشراكات القائمة. وينبغي بصفة خاصة أن يعمق الصندوق علاقته مع القطاع الخاص ومع المؤسسات لأن هذه العلاقات ستوفِّر له كثيراً من التمويل المباشر الحاسم لنموه وأثره.

وسوف يستفيد الصندوق من الطرائق المبتكرة ورابطات التمويل المشتَرك، والاقتراض من المصارف التجارية الوطنية والمؤسسات الحكومية، والتمويل المشتَرك، والتمويل القائم على النتائج، وتوثيق عُرى التواصل مع المؤسسات المالية المحلية. وينبغي أن تكون هذه الآليات التمويلية مرنة وقابلة للتعديل من أجل السماح للصندوق بخدمة جميع عملائه المتنوّعين الذين يتراوحون بين الدول المنخفضة الدخل، والدول المتوسطة الدخل، والدول الهشّة، والدول الخارجة من النزاع.

وسوف يزداد الطلب على خدمات الصندوق. وسوف أسعى إلى تعميق الجهود الجارية بالفعل من أجل تعبئة الموارد المالية من خلال نُهُج مبتكرة، وكذلك إيجاد آليات مالية ابتكارية تلائم مجموعة أصحاب المصلحة الذين يخدمهم الصندوق.

البرامج القائمة على العلم (قوة البيانات الكبرى)

يتيح تحليل البيانات الكبيرة لمحات ثاقبة قوية وفهماً حاسماً للأحداث العالمية على نحو لم يكن متصوراً من قبل. وثمة فرصة حقيقية أمام الصندوق للاستفادة من هذه القدرة والعمل كمنظمة قائمة على العلم توجِّه أولوياتها إلى البرامج والاستثمارات على أساس مقاييس ومعايير ذات مصداقية ومرتبطة بالأثر. والأداة التي يمكن من خلالها تعزيز تلك القرارات القائمة على العلم هي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يتيح تقاسم المعرفة والاستثمارات بين البلدان النامية ويساهم في رفعها والاعتماد الذاتي الوطني والجماعي، وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة.

وسوف يتيح استخدام التحليل الدقيق للبيانات للصندوق دراسة مدى فعالية مختلف برامجه وسيمكّنه من أن يستخلص بسهولة قصص نجاح متعددة يمكن نقلها إلى البلدان الأخرى وإلى سائر الأقاليم. ويمكن للبحث عن البيانات أن يستكشف التغييرات في الظروف العالمية أو الإقليمية أو المجتمعية ويمكن أن يكفل الحدّ الأقصى من الكفاءة واتساق أساليب العمل من خلال التحليل الحاسم الذي يقيِّم مدى الحاجة إلى إعادة التركيز أو تعديل الأولويات والبرامج. ويمكن لبرامج التوثيق السليمة أن تضيف قيمة وتكشف عن فُرص كامنة في توسيع مبادرات من قبيل زراعة الحيازات الصغيرة.

ويمثل دور رئيس الصندوق منصباً حاسماً من حيث تحديد التوجُّهات الاستراتيجية للمنظمة ووضع مخطط تشغيلي للطريقة التي تعمل بها المنظمة وتتفاعل بها مع أصحاب المصلحة وتقدّم بها الخدمات في الساحة العالمية. وباعتباري مرشّحة لهذا المنصب الرفيع، فإنني أُرفق ببيان الرؤية الملامح القيادية التي تؤكِّد مصداقيتي وملاءمتي لهذا الدور.

وفي الختام، لا يسعني إلاّ أن أقول إنني إذا انتُخِبت لشغل منصب رئيس الصندوق فسوف أكون حريصة على أن "يقوم الصندوق بما هو مناسب" وأن "يقوم به على النحو المناسب" من خلال ما يلي:

- تعزيز ثقافة التميُّز والنتائج وتحسين أساليب العمل الرئيسية باستخدام التكنولوجيات الجديدة
- تعيين واستبقاء قوة عاملة ملائمة وتنفيذ ممارسات إدارة متميزة
- تطبيق أرفع معايير العمل التي تكفل المساءلة الشاملة في المشروعات والوصول بالفعالية إلى مستوياتها المُثلى.

السؤال الثاني: كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشحة مناسبة لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلمتيها في صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؟

أرى أنني مرشّحة مناسبة لشغل منصب رئيس الصندوق لأنني قائدة ذات رؤية، ومفكرة استراتيجية، وبارعة في الابتكارات التحويلية، وفي تحقيق الانخراط الشامل لأصحاب المصلحة باعتباري حاملة لواء إدارة التغيير، وباعتباري عنصراً من عناصر التحفيز، وقادرة على بناء العلاقات. إنني شخص مجتهد في عمله وأفي دوماً بالتزاماتي ووعودي.

وبالإضافة إلى خلفيتي التقنية القوية، أتمتّع بخبرة شاملة في منظمات البحوث الدولية والوكالات الحكومية. وأعمل مسؤولة تنفيذية رفيعة المستوى وأتميز بروحي الإيجابية المفعمة بالطاقة، وقادرة على حفز الأفراد على تحقيق رسالة مشتركة وأهداف مؤسسية شاملة.

وأنا امرأة عربية شابة أحمل الجنسيتين المغربية والكندية؛ ويُعَبِّر ذلك في الواقع عن الثراء الكبير الذي تتميَّز به شخصيتي. وأشعر أنني ملمّة كثيراً بالجوانب الدولية نظراً لجولتي العالمية التي بدأتها في عام 1996 وزرت خلالها عدة بلدان، والكثير من المجتمعات المحلية والمؤسسات. وأتاحت لي تلك الرحلة الدولية وتلك البيئات المتعددة فهماً

خاصاً لقضايا الزراعة والتنمية العالمية. لقد تبلورت رؤيتي من مختلف الزوايا والعدسات منذ كنت طالبة ثم باحثة علمية ثم مديرة وطنية ثم رئيسة لمنظمة دولية في ساحة البحث من أجل التنمية. وأضحيت بالتالي أتكلم العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية بطلاقة كما يمكنني التحدث باللغتين الإيطالية واليابانية.

وقد نِلت درجة الدكتوراه في علم الوراثة من جامعة قرطبة بإسبانيا، وماجستير العلوم (علم الوراثة وتربية النباتات) ودرجة الليسانس (في العلوم الزراعية) من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة في المغرب.

إن ما أنفرد به هو نَهجي الإنساني حيال الإدارة. وأنا إيجابية إلى حدٍ بعيد ولدي التزام كبير. وأعتقد أنه لكي ندفع الآخرين نحو الإنجاز ينبغي أن نكون منخرطين معهم تماماً. وينبغي أن يؤمنوا برسالة المؤسسة وأن يكون لديهم فوق كل ذلك إيمان بأهمية مساهمتهم في تحقيق تلك الرسالة. ويتيح هذا النَهج لي قدرة خاصة لحفز الآخرين وإلهامهم وبناء علاقات شراكة استراتيجية. وأرى أن الشراكة عملية يتعرّف خلالها كل منّا على الآخر ونتفق على ما يمكن أن يضيفه كل منّا للآخر من قيمة وكيفية إضافة تلك القيمة. ومن هذا المنطلق، برهنت طوال حياتي المهنية على مقدرتي القوية وقدرتي على الدفع نحو التعبئة المستدامة للمعرفة والجهود والاستثمارات.

وقد دأبت طوال حياتي المهنية على تقدير أهمية التخطيط ورصد أي استراتيجية أو خطة. وبهذه الثروة من المعرفة والبيانات التي بين أيدينا اليوم، وبفضل قوة البيانات الكبرى والتحليل الكبير، أضحينا في المرحلة المناسبة لاعتناق الابتكار وتخطيط استراتيجيات التنمية تخطيطاً سليماً ورصد تنفيذها رصداً دقيقاً.

السؤال 3: صِفي القِيَم التي ستوجهك في عملك كرئيسة للصندوق.

تتمثّل القِيَم العامة التي سأسترشد بها في عملي كرئيسة للصندوق في الشفافية والكرامة والجدارة الشخصية والروح المهنية والنزاهة والكفاءة. وتشمل الكفاءة التميُّز في الخدمات، والتنفيذ، والأثر.

وأرى أن هذه المجموعة من القِيَم ضرورية للصندوق، وهو المؤسسة المالية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تركِّز حصراً على الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، حتى نكون قادرين على تحقيق الأثر الحقيقي الذي نصبوا إليه.

الملحق

وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
والموارد المائية

جمهورية توغو

N° **0434**/MAEH/Cab

لومي، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2016

الوزير (محافظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الممثل لتوغو)

شيريل موردن

سكرتيرة الصندوق المؤقتة

روما، إيطاليا

الموضوع: ترشيح السيد جيلبرت فوسون أنغبو لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

السيدة سكرتيرة الصندوق،

أشكرك على رسالتك المؤرخة 27 سبتمبر/أيلول 2016 بشأن الترشيحات لمنصب الرئيس المقبل للصندوق.

وأرجو التكرُّم بالإحاطة علماً بأن حكومة توغو قررت ترشيح السيد جيلبيرت فوسون أنغبو رسمياً لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الانتخابات التي ستقام خلال الدورة الأربعين لمجلس محافظي الصندوق التي ستعقد في روما في 14 و15 فبراير/شباط 2017. وقد وافق أيضاً مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي خلال دورته التي عُقدت في كيغالي في يوليو/تموز 2016 بالإجماع على ترشيح السيد أنغبو.

لقد اكتسب السيد أنغبو الذي كان يشغل من قبل منصب رئيس وزراء جمهورية توغو في الفترة من عام 2008 إلى عام 2012، خبرة تربو على 30 عاماً في مجالات تراوحت بين التنمية الدولية والإدارة الحكومية والعمل الدبلوماسي والإدارة المالية، والإدارة في القطاعين العام والخاص على حد سواء. ومنذ عام 2013، عمل السيد أنغبو نائباً للمدير العام لمنظمة العمل الدولية حيث تولّى المسؤولية عن البرامج الخارجية والشراكات. وعلاوة على ذلك، شَغل السيد أنغبو مناصب رفيعة في منظومة الأمم المتحدة، مثل الأمين العام المساعد والمدير الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى خبرته السابقة في مراجعة الحسابات وخدمات المشورة المالية في مؤسسة برايس ووتر هاوس (المعرفة حالياً باسم PwC).

ويطيب لي أن أُرفق طي هذه الرسالة مذكرة شفوية من سفير الاتحاد الأفريقي في جنيف المعتمد لدى الصندوق، إلى جانب السيرة الذاتية للسيد أنغبو وردوده على الأسئلة الثلاثة الموجّهة إلى المرشَّحين.*

وأرجو التكرم بتأكيد استلام رسالة الترشيح، وتفضلي بقبول أسمى آيات التقدير.

[توقيع وخاتم الوزارة]

الكولونيل أورو كورا أغادازي

*لا يقدِّم الصندوق سوى نُسَخ من خطاب الترشيح المقدَّم من الدول الأعضاء المعنية إلى جانب السيرة الذاتية للمرشح وإجاباته على الأسئلة الموجَّه إلى المرشَّحين.

B.P:385 LOME-TOGO
رقم الهاتف: 20 40 20 22 (228)
رقم الفاكس: 99 44 20 22 (228)
البريد الإلكتروني: maep_togo@yahoo.fr

السيرة الذاتية

السيد: جيلبيرت ف. أنغبو

السيد أنغبو تنفيذي محنك، يتمتع بسجلٍ ممتاز لأكثر من ثلاثين عاماً في العمل في ميادين التنمية الدولية والشؤون السياسية والحكم الرشيد، والإدارة المالية على أعلى المستويات في القطاعين العام والخاص. وكما أنه مفاوض سياسي متمرس في البيئات الثنائية ومتعددة الأطراف، وقائد حاسم في إصلاحات القطاع العام، يتقن اللغتين الفرنسية والإنكليزية.

منظمة العمل الدولية، نائب المدير العام للفترة 2013 إلى الوقت الحاضر

قيادة العمليات الميدانية للمنظمة في أكثر من 100 بلد، علاوة على شراكاتها الثنائية ومتعددة الأطراف.

رئيس وزراء توغو، للفترة 2008–2012

قاد السيد أنغبو الحكومة صوب إدخال تحسينات كبيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في توغو، وصوب تعزيز سيادة القانون والحريات المدنية. كما أدخل إصلاحات اقتصادية، بما في ذلك برنامج مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التابع لصندوق النقد الدولي، ونفذ سياسات وطنية تركز على الزراعة والتنمية الريفية، والنمو الاقتصادي عريض القاعدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة 1996–2008

- مساعد الأمين العام، المدير الإقليمي لأفريقيا، للفترة 2006 –2008
- قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتخفيف من وطأة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء مع مكاتب في 45 بلدا، وإيصال سنوي يتجاوز مليار دولار أمريكي
- رئيس شؤون الموظفين للفترة 2003–2006
- المراقب المالي ومدير الإدارة والمالية، للفترة 1998–2003
- رئيس الإبلاغ المالي وإدارة حسابات الأمانة، للفترة 1996–1998

الخدمات الاستشارية– تعظيم عمليات القطاع المالي، للفترة 1993–1996

جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي

شركة برايس ووترهاوس، (المعروفة بـ PwC) كندا، للفترة 1986–1993

مراجعة حسابات وخدمات استشارية مالية

المؤهلات الشخصية

محاسب قانوني معتمد، عضو في المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين.

دبلوم دراسات عليا متخصصة في المحاسبة من جامعة كيبيك، في كندا.

ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لومي، في توغو.

ما هي رؤيتك للصندوق وكيف ستقوم بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي؟

من الأهداف الرئيسية لجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 ضمان عدم تخلُّف أحد عن الركب. ومن الواضح أن ذلك لا يمكن تحقيقه بدون تحوُّل ريفي شامل ومستدام، وهذا التحوُّل هو جوهر ولاية الصندوق.

وقام الصندوق ببناء ميزات نسبية كبيرة، وتشمل تلك الميزات هيكله التشغيلي الرشيق ومرونته إلى جانب جوانب قوته كمؤسسة مالية دولية وكوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ومعرفته العميقة بالمجتمعات المحلية الريفية، وتركيزه الاستراتيجي على أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين، وتشديده بصفة خاصة على الشباب والنساء والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة. ويفرض النمو الديمغرافي والتوسُّع الحضري والهجرة وبطالة الشباب تحدّيات جديدة على الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن مكافحة جوانب انعدام المساواة والهشاشة والفقر المدقع. ويحتاج العالم إلى حلول شاملة وجديدة. وعلينا أن نتيح فُرصاً اقتصادية للسكان الريفيين وأن نعمل في الوقت نفسه على زيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

وأنا أطمح إلى قيادة الصندوق للاستفادة من سمعته الراسخة بالفعل ولكي يغدو الرائد العالمي في استئصال الفقر الريفي من خلال تحوُّل زراعي وريفي مستدام. وللقيام بذلك، أعتزم تعزيز الوصول إلى التمويل الريفي من ناحية، والاستمرار، من الناحية الأخرى، في الأخذ بنَهج مركّز حيال عناصر التمكين الحاسمة، مثل الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والابتكار، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ والقدرة على الصمود. ومن أجل التمويل الكافي لهذا الطموح في البيئة الحالية التي تشهد ركوداً في المساعدة الإنمائية الرسمية، أعتزم قيادة المنظمة نحو التمويل الابتكاري ومواصلة تحسين فعاليته التشغيلية.

وسوف أسعى إلى زيادة أثر الصندوق على استئصال الفقر العالمي. وينبغي للصندوق أن يقوم بدور حاسم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحسين التنسيق مع سائر الشركاء في التنمية، لا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وسوف استثمر في زيادة القدرة في مجال حوار السياسات ومواصلة تطوير دور الصندوق كحاضن للحلول المبتكرة وكقائد عالمي في تقييم الأثر.

المجالات المواضيعية التي تسترعي اهتماماً خاصاً:

- **تعزيز التمويل الريفي**

يتخذ الصندوق وضعاً جيداً يمكِّنه من الإمساك بزمام الصدارة في مبادرة عالمية حاسمة من أجل إجراء توسيع كبير في الخدمات المالية الريفية التي تركِّز على أصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي أن يشمل ذلك زيادة في التمويل الصغير بشروط تيسيرية لأنشطة إدرار الدخل الزراعية وغير الزراعية.

ومن المكوِّنات الجوهرية لزيادة إنتاج الأغذية وتحسين التغذية والحدّ من الفاقد من الأغذية وزيادة الدخل للسكان الريفيين وبالتالي انتشالهم من الفقر المدقع اتّباع نَهج أكثر جرأة في وصول السكان الريفيين الفقراء إلى التمويل.

وأنا مقتنع أن الصندوق وشركاءه، بما في ذلك منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة، ينبغي يوماً ما أن يكونوا في وضع يمكّنهم من مساعدة كل مزارع لديه استعداد على تعبئة موارد كافية لتحقيق أهدافه وطموحاته. وسوف يتطلّب ذلك وضع أُطر سياسات ملائمة وتوسيع البنية الأساسية للخدمات المالية والاستفادة من التكنولوجيا المالية الحديثة.

- **تعزيز القدرات الإنتاجية**

لديّ اعتقاد راسخ بأن الابتكار ينبغي أن يكون في صميم النَهج الذي يتبعه الصندوق في تعزيز الإنتاجية. ويمكن للحلول الجديدة الناشئة عن التقدُّم في التكنولوجيا والعلوم الميسورة، إذا تم تسخيرها على النحو السليم، أن تغيِّر العديد من مكوِّنات المعادلة التي تصف اليوم المشقة الريفية. وأرى أنه ينبغي أن يكون الصندوق حاضناً للابتكار وأن يكون له دور محوري في تعميم منافعه بين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وتفتح الطفرة غير المسبوقة في الاختراق الرقمي والوصول إلى المعلومات آفاقاً جديدة لتحسين الاتصال بالأسواق والخدمات المالية وتبادل المعرفة والتحديث بشكل عام. ولا بد للصندوق أن يكون أكثر حزماً في اغتنام تلك الفرص وربطها بإمكانات البيانات الكبيرة وتكنولوجيا الطائرات المسيّرة بدون طيّار وما شابهها من تكنولوجيات رصد البيانات الناشئة التي لم تُستَغَل حتى الآن بالقدر الكافي من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال الزراعة المُحكمة. وينبغي أن يشمل ذلك رسم الخرائط الجغرافية ووضع التصوُّرات والتخطيط المنسَّق، وتحسين الاستعداد للأنماط البيئية المتغيِّرة.

وسوف أُعَمِّق التزام الصندوق بمواضيع من قبيل البذور المحسَّنة والاستخدام الذكي للأسمدة والإدارة المستدامة للتربة والمياه، والبنية الأساسية الريفية، ومعدات الإنتاج ومُدخلاته الجديدة، فضلاً عن سياسات الإدارة الزراعية وإدارة الأراضي، وتنمية مهارات المزارعين، والتخفيف من تعرُّضهم للأخطار الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعزيز منظمات المزارعين وتوسيع نطاق مخططات التأمين، فضلاً عن وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية لأصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين.

- **توسيع فُرص الوصول إلى الأسواق**

ما زال الوصول إلى الأسواق يشكِّل تحدّياً حاسماً للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الريفية غير الزراعية. ويمثّل ذلك أيضاً مجالاً توجد فيه فُرص كبيرة – ويمكن للعمل غير الزراعي في البيئة الريفية أن يحقّق أحلام وطموحات حياة كثير من الشباب.

ويمكن للافتقار إلى السياسات الوطنية ودون الوطنية المناسبة أن يحدّ كثيراً من حرية حركة الأشخاص والمنتجات. ويمكن للقيود المفروضة على خدمات الإرشاد والبنية الأساسية، مثل توفُّر مرافق التخزين والنقل أو الطرق المناسبة لجميع المواسم، أن يزيد من تقويض قدرة المنتجين الريفيين على الوصول إلى خارج مناطقهم المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدّي نقص المهارات في مجال التجهيز الأساسي والافتقار إلى سُبل الوصول إلى التكنولوجيا، بما في ذلك معلومات الأسواق الدينامية، إلى زيادة حرمان المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وأرى أن تغيُّر أنماط الاستهلاك واقتران ذلك بالاتجاهات الديمغرافية المتوقّعة والتقدُّم غير المسبوق في التكنولوجيا والابتكار، يتيح فرصة ممتازة لتغيير طريقة تفاعل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع الأسواق. ومن خلال التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية، ينبغي للصندوق أن يكون في وضع يمكّنه من تحسين توصيل المُنتجين الريفيين بسلاسل القيمة الآخذة في الاتساع.

ولكي يتحقق ذلك، سأقود تركيز الصندوق في العمل على مستوى السياسات بهدف تقليص الحواجز وإزالة المعوّقات العملية أمام حرية نقل السلع الزراعية وغير الزراعية الريفية والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وأتوقّع أن يمكّن ذلك من تزويد المستهلكين النهائيين بتغذية ذات جودة أفصل وأكثر تنوُّعاً، مع التركيز أساساً على زيادة إمكانية الحصول على الغذاء المتوازن وتخفيض تكلفته، لا سيما للأسر الفقيرة.

- **تحقيق التعميم الكامل لقضايا المناخ**

تُعَدّ مساهمة النساء والرجال الريفيين الفقراء في التدهور البيئي وتغيُّر المناخ هي الأقل، وهم مع ذلك من بين أكثر المتضررين من آثاره الضارة. وأدرَك الصندوق منذ أمد بعيد ضرورة التركيز بصفة خاصة على هذا الموضوع، فأنشأ برنامج التأقلُم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يراعي الأبعاد المناخية.

وسوف ألتزم بتحقيق هدف الوصول إلى 100 في المائة من تعميم الاعتبارات المناخية. وينبغي أن يكون لبرامج الصندوق هدف مزدوج متمثّل في تعزيز القدرة على الصمود والقدرة التكيُّفية للمجتمعات المحلية الريفية وفي الوقت نفسه تعزيز الحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الزراعة وسلاسل القيمة المتصلة بها. ويتخذ الصندوق أيضاً وضعاً جيداً يمكّنه من الحصول على تمويل أنشطة مواجهة تغيُّر المناخ لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة الريفيين ودعم العلاقة بين زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود والحدّ من الانبعاثات، وهو ما يجسِّده مفهوم الزراعة الذكية مناخياً.

- **التركيز بصفة خاصة على الشباب والنساء**

تشكِّل صعوبة الحياة في المناطق الريفية أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الشباب نحو المُدن والهجرة. وسوف يوسِّع النمو السكاني السريع تكدُّس الشباب في كثير من البلدان وسيساهم في زيادة الهشاشة أو الهجرة القسرية بسبب ضياع الفُرص الاقتصادية وانعدام المساواة واليأس. ويتيح التحوُّل الزراعي والريفي فُرصاً هائلة للتصدي لتلك التحدّيات.

وأرى أن تركيز الصندوق على الشباب ينبغي أن يكون قائماً على نَهج دورة الحياة. ويعني ذلك البدء بالاهتمام بالأغذية الغنية بالعناصر الغذائية للرُضَّع والأطفال الصغار، وتحسين التعليم للفئات التي في عمر الدراسة، وتوفير المهارات والفرص الاقتصادية للشباب الذين يطرقون أبواب سوق العمل. ومن الواضح أن ذلك يتطلّب توسيع الشراكات القوية، لا سيما على المستوى القطري. وسوف استكشف إمكانية استحداث آلية تمويل خاصة لأنشطة إدرار الدخل الزراعية وغير الزراعية للشباب من أجل معالجة تحدّيات عمل الشباب وهجرتهم.

وعلى شاكلة الشباب، تواجه المرأة انعدام المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والموارد الإنتاجية، والافتقار إلى وسائل التعبير عن رأيها والحرمان من التمثيل في صنع القرار. وتتحمّل المرأة أيضاً أعباء أكبر في العمل، خاصة في البيئات الريفية. والمساواة بين الجنسين مسألة متعلقة بالحقوق وبالفعالية في استخدام جميع الموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمعات الريفية. وسوف ألتزم بمواصلة توسيع برامج تمكين المرأة الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، سأحرص على أن يغدو تعميم المساواة بين الجنسين عنصراً لا ينفصم عن جميع تدخُّلات الصندوق.

- **توسيع قاعدة موارد الصندوق وتعميقها**

أطمح في قيادة الصندوق على طريق تحقيق قفزة كبيرة في قاعدة موارده والعمل في الوقت نفسه على كفالة توفير ضمانات كافية من الآثار المعاكسة المحتملة للنمو السريع.

أولاً، ينبغي أن تشكِّل آلية تجديد موارد الصندوق مصدر التمويل الرئيسي. وتتفق هذه الآلية تماماً مع مبادئ فعالية المعونة وتتيح نَهجاً منسَّقاً لتعبئة الاستثمارات الريفية.

وثانياً، أتاحت التغييرات الهيكلية في التدفُّقات المالية الدولية وظهور جهات فاعلة جديدة فرصاً تمويلية إضافية. وثمة إمكانات كبيرة في تكوين شراكات مؤسسية مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية

والمؤسسات والقطاع الخاص. وينبغي العمل مع البلدان الشريكة في تخصيص الموارد المحلية وتسخير إمكانات التنمية التي تنطوي عليها التدفقات المالية الأخرى – لا سيما التحويلات المالية.

والوسيلة الثالثة هي تعبئة الموارد من خلال الأسواق العامة. وسوف أعمل في تعاون وثيق مع المجلس التنفيذي للاستفادة من إطار الاقتراض السيادي ونتائج تجديد التمديد العاشر لموارد الصندوق. وينبغي أن تشكِّل الدول والمؤسسات والمصارف الإنمائية التي تدعمها الدول الشريك الطبيعي الأول نظراً لما لها من إمكانات كبيرة في تقديم خدمات الوساطة المالية وقدرتها على زيادة الوصول إلى الأسواق.

- **تحسين الفعالية التنظيمية**

سأحافظ على التوجُّه نحو مواصلة التحسين التشغيلي وزيادة القيمة مقابل المال في خدمات الصندوق والإدارة القائمة على النتائج. وينبغي تكميل توسيع الحضور الميداني إلى 50 مكتباً قطرياً عن طريق تعزيز اللامركزية وتحسين القدرات في مجال حوار السياسات وبذل جهود إضافية لمعالجة تحدّيات التنفيذ.

وينبغي تعزيز قدرة الصندوق على الاستجابة للطلبات المتزايدة والمتباينة الناشئة عن التغييرات الهيكلية في تصنيفات البلدان وعمليات التخريج. وتتطلّب سياسات التعاون الإنمائي لدى العديد من الدول الأعضاء تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية – وبالتالي المساعدة المقدَّمة من الصندوق – بصفة خاصة على البلدان الأقل نمواً والبلدان التي تعاني هشاشة. وأرى أن الصندوق ينبغي في الواقع أن يواصل تركيزه على البلدان الأقل نمواً. ومع ذلك، وفي ظل العدد الكبير للفئات الفقيرة والهشّة التي تعيش في المناطق الريفية في البلدان المتوسطة الدخل، يلزم تعزيز نُهُج موجَّهة لقضية الفقر في هذه المجموعة من البلدان. ومن شأن توسيع قاعدة موارد الصندوق أن يتيح فرصاً جديدة، خاصة من خلال التوسيع الممكن للقروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية ووسائل التمويل المماثلة.

وينبغي أيضاً أن تستجيب خدمات الصندوق وتوجُّهاته البرنامجية للأولويات المتباينة والتحدّيات التي تواجهها مختلف الأقاليم. وسوف أهتم بصفة خاصة بتشكيل حافظة الصندوق بما يتماشى مع المتطلبات الجغرافية المحدَّدة بالاستناد إلى مبادئ الملكية القطرية وبما يتوافق مع أُطر الأولويات الإقليمية والقطرية.

وينبغي أن تستمر جهود زيادة تحسين إطار نتائج الصندوق والقدرة على إثبات المساهمات الملموسة في تحقيق تحوُّل ريفي شامل ومستدام. وينبغي أن يقترن ذلك بتجديد جهود الاتصال والتحسين الملموس في نُظم إدارة المعرفة ونشرها.

وسوف يتطلّب أيضاً تحسين الفعالية والكفاءة تعاوناً أقوى بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل تجنُّب ابتعاد المهام عن توجُّهاتها ومن أجل تعظيم أثرنا المشترَك في تحقيق جدول أعمال عام 2030. ويمثّل عقد دورة سنوية مشتركة للمجالس التنفيذية أحد المجالات المحتملة التي سأواصل بحثها.

كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشّحاً مناسباً لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلّمتها في صياغة الاستراتيجية والخطط الإنمائية؟

سأجلب إلى منصب رئيس الصندوق مجموعة من المؤهلات المهنية ذات الصلة والمهارات القيادية المؤكَّدة والخبرة الواسعة في الحوكمة المؤسسية والإدارة التشغيلية في السياق الدولي والوطني، فضلاً عن احتكاك سياسي رفيع المستوى ومصداقية دولية.

وأتمتّع بخبرة تربو على 30 عاماً في ميادين التنمية الدولية والشؤون السياسية والحكم الرشيد والإدارة المالية على أرفع المستويات في القطاعين الخاص والعام. وأنا محاسب قانوني مُعتَمَد أجيد الحديث بلغتين (الإنكليزية والفرنسية) وعضو في المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين. وحصلت أيضاً على دبلوم دراسات عليا متخصصة في المحاسبة من جامعة كيبيك في كندا، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لومي في توغو.

وتشمل حياتي الوظيفية في الأمم المتحدة مناصب إدارية عليا في مجال المالية والعمليات، وكذلك القيادة البرنامجية والسياسية، وخبرة تفاوضية في البيئات المتعددة الأطراف. وكأمين عام مساعد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قمت بقيادة برامج التخفيف من حدة الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال مكاتب في 45 بلداً وميزانية تنفيذ سنوية تجاوزت 1 مليار دولار أمريكي. وتغطّي حافظتي الحالية كنائب للمدير العام في منظمة العمل الدولية العمليات اليومية في أكثر من 100 بلد، فضلاً عن القيادات الاستراتيجية لشراكات المنظمة الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التنمية.

وكرئيس لوزراء توغو، قمت بقيادة الحكومة نحو تحسينات هائلة في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وأجريت تعزيزات في مجال سيادة القانون والحريات المدنية. وأدخلت العديد من الإصلاحات الاقتصادية ونفَّذت سياسات وطنية ركَّزت على الزراعة والتنمية الريفية والنمو الاقتصادي الموسَّع. وبرهنت على قيادتي الحاسمة، واكتسبت فهماً حاسماً للنظام الإنمائي الدولي من منظور بلد مستفيد.

وأرى أن صياغة استراتيجيات وخطط التنمية فنّ وعلم على السواء. وأهم درس تعلمته هو أن تلك الخطط تحتاج إلى توازن سليم بين الطموح المتبصِّر والنظرة العملية الواقعية ونتائج الأداء القابلة للقياس. وينبغي أن يستند ذلك بقوة إلى واقع السياقات الخاصة بالجهات المتلقية، على ألاّ يغب عن الأذهان أنه لا يوجد أي مشروعين أو أي مجتمعين متماثلين بأي حال من الأحوال – وضمان الملكية الكاملة والمشاركة الواسعة من أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى المستوى المؤسسي، يتطلّب ذلك أيضاً قيادة حاسمة وتوقُّع الامتياز، وخطة تنفيذ منهجية، وآليات لاستقاء ردود الأفعال بانتظام، ومرونة كافية للتكيُّف مع الاحتياجات المتطوّرة. وأخيراً، يتطلّب ذلك إدارة المخاطر السياسية ومخاطر السمعة ونُظماً قوية للرصد والتقييم تمكِّن من التعلُّم، بما في ذلك التعلُّم من الإخفاقات.

وأحد تلك الأمثلة هو نجاح تخطيط وتنفيذ برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في صندوق النقد الدولي الذي أمسكت بزمام قيادته في توغو. ومن خلال خبرتي في قيادة البلد، اكتسبت فهماً ثاقباً للتحدّيات التي ينطوي عليها ربط تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي بالشمولية والفوائد الفعلية من أجل الفقراء في بيئات البلدان النامية. وواجهت ضغوطاً سياسية مباشرة بسبب النتائج القصيرة الأجل التي يمكن أن تتحقّق على حساب الحلول المستدامة الطويلة الأجل. وتعلّمت ما يعنيه اتساق السياسات وأهمية أن تشمل استراتيجيات التنمية تآزرات مع سائر المجالات، مثل البنية الأساسية، أو الصحة، أو التعليم، أو الاستثمارات الأجنبية، أو تنمية القطاع الخاص.

صِف القِيَم التي ستوجِّهك في عملك كرئيس للصندوق

بالرغم من المكاسب التي لا يمكن إنكارها في التنمية العالمية، ما زال 835 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ومن بين كل تسعة أشخاص ينام شخص جائعاً. وتعيش أغلبيتهم الكبيرة في المناطق الريفية من البلدان النامية. وهذا "المليار القابع في القاع" هو الذي تقع عليه الآثار السلبية المضاعَفة للفقر الطويل الأجل والإقصاء والتمييز في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والموارد الإنتاجية. ويزداد ضَعف هؤلاء الأشخاص في سياق العولمة السريعة والانعدام غير المسبوق في المساواة والآثار المعاكسة الناجمة عن تغيُّر المناخ. وأرى أنه ينبغي عدم القبول على الإطلاق بوضع انعدام المساواة ومستواه العام في عالم اليوم، وأرى أن للصندوق دوراً حاسماً في إيجاد فرص أمام فقراء العالم ومن يعانون الإقصاء.

وأنا شخصياً وُلِدت ونشأت في أسرة ريفية. وعِشت بنفسي التحدّيات اليومية التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان الأقل نمواً، مثل المعدات البدائية، والاعتماد على الزراعة البعلية، وانخفاض الغلاّت، والآثار المتعددة لظروف الطقس. وساعدتني ميزة الحصول على تعليم فائق الجودة، وهو، مما يؤسف له، ما زال استثناءً بالنسبة لأغلبية الشباب الريفيين اليوم – على اكتساب حس قوي بالمسؤولية حيال تحسين ظروف من لم تُتَح له فرصة مماثلة. وأرى أن بوسعي، من خلال قيادة دينامية للصندوق، الإسهام في إحداث تغيير واضح في حياة الفقراء الريفيين المثقلة بالمشاق في العالم. ويدخل في صميم دوافعي الشخصية نحو الترشُّح لهذا المنصب قِيَم المساواة والكرامة الإنسانية والتسامح واحترام حقوق الإنسان – بما في ذلك حق "المليار القابع في القاع" في الحصول على الخدمات الأساسية والفرص للخروج من شَرَك الفقر.

وكما يتبين من خياراتي في حياتي الوظيفية، أؤمن بالنظام الدولي وقدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على التحفيز. وسوف أعزّز النزاهة المالية، والسلامة التشغيلية، والمساءلة والشفافية، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى البيانات ذات الصلة، وتشجيع الإبلاغ عن سوء السلوك، وتعزيز حماية المبلغين عن المخالفات، وفتح قنوات للتواصل مع الجمهور.

وأخيراً، أرى أن نجاح المنظمة يبدأ من التزام الموظفين وتحمُّسهم. وسوف أُتابع تنفيذ سياسة للموارد البشرية محورها الإنسان بالاستناد إلى مبادئ التنمية المهنية والمكافأة والتقدير، والمساءلة عن النتائج، وإدارة الآثار. وسوف أهتم على وجه الخصوص بتخطيط قوة العمل الاستراتيجية وإدارة الحياة الوظيفية المؤسسية، بما يشمل تحسين التوازن بين الجنسين، لا سيما في مناصب الإدارة العليا (الوظائف الفنية من الرتبة ف–5 فما فوق). ويتيح حضور الصندوق الميداني المتزايد فرصة لتمكين الموظفين من الحصول على خليط من الخبرات من الميدان ومن المقر، واكتساب المواهب المعيّنة وطنياً. وسوف أدعم التنوُّع والتمثيل الإقليمي الكافي، وسأقوم بتوسيع وسائل اجتذاب الموظفين الموهوبين، بما يشمل المبتدئين والموظفين المهنيين الشباب.

جمهورية تركيا

وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية

43531645-730[IFAD]/2016/95 2016/11/24

السيدة **شيريل موردن**
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
روما، إيطاليا

عزيزتي السيدة موردن،

أكتب إليك هذه الرسالة بخصوص مرشح جمهورية تركيا لانتخابات رئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التي ستعقد في 14-15 فبراير/شباط 2017 أثناء الدورة الأربعين لمجلس المحافظين.

ويسرني كثيراً أن أُعلن **ترشيح السيد رشيد برتيف عن حكومة جمهورية تركيا لرئاسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.** وستجدين مرفقاً بهذه الرسالة، السيرة الذاتية المفصَّلة للسيد برتيف، للاطلاع عليها، وهي تشمل خبرته وإنجازاته، فضلاً عن ردوده على الأسئلة التي أعدها منظمو قوائم الدول الأعضاء في الصندوق.

وتركيا هي عضو مؤسِّس وشريك موثوق للصندوق الذي نقدِّر إنجازاته. ومما يميز السيد برتيف أن خلفيته تجمع بين مستويات رفيعة من العمل الحكومي والدبلوماسي والأدوار القيادية في الاتحاد العالمي للمزارعين وكذلك المؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي. والسيد برتيف لديه ما يربو على ثلاثين عاماً من الخبرة الواسعة في الزراعة والتنمية الريفية على نطاق العالم، وتنصب خبرته بصفة خاصة على الفقر الريفي والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلاوة على ذلك، اكتسب السيد برتيف معرفة متعمّقة بالصندوق بعد نجاحه في عمله كسكرتير للصندوق حتى وقت تنحّيه مؤخراً نظراً لترشُّحه الوشيك.

وأودّ بهذه المناسبة أن أؤكد أن مرشح جمهورية تركيا قُوبل بتأييد من منظمة التعاون الإسلامي.

وتفضلي بقبول خالص التقدير والاحترام،

فاروق جيليك
الوزير
ومحافظ تركيا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[التوقيع]

مرفقات:

(1) السيرة الذاتية للسيد رشيد برتيف (6 صفحات)

(2) ردود السيد رشيد برتيف على الأسئلة (8 صفحات)

Oniversiteler Mah. Durnlupmar Bulvan No: 161, 06800 <;;:ankaya, Ankara(TURKEY www.tarim.gov.tr
رقم الهاتف: 00 68 258 312 90+ | الفاكس: 46 39 286 312 90+ | البريد الإلكتروني: okm@tarim.gov.tr

رشيد برتيف

موجز السيرة الوظيفية

رشيد برتيف مواطن تركي، يشغل منصب سكرتير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهو مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة. خدم في السابق في أدوار حكومية ودبلوماسية رفيعة المستوى، كوزير للزراعة والغابات (2004–2005)، علاوة على منصب كبير المفاوضين في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة (2005–2007). ولديه خبرة مسهبة تشغيلية، تتضمن عمله مع البنك الدولي. كذلك فقد كان مساعد الأمين العام للاتحاد الدولي للمزارعين في الدول النامية (1994–2000).

المهارات والإنجازات

السيد برتيف، قائد محنك، نفذ إصلاحات قطاعية محفوفة بالتحديات، وأعاد هيكلة مؤسسات معقدة، ونفذ عمليات تغيير في مؤسسات حكومية ومؤسسات مالية دولية ومؤسسات للمجتمع المدني.

يتمتع السيد برتيف بأكثر من ثلاثين سنة من الخبرة المسهبة المكرسة للزراعة والتنمية الزراعية في العالم بأسره، مع تركيز مخصوص على الفقر الريفي والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

كوزير، أجرى إصلاحات زراعية، تضمنت الإدخال الناجح لسلاسل التبريد في منتجات الألبان، وإعادة تنشيط قطاع الزيت، وكفالة سلامة الأغذية في قطاعات الفواكه والخضار واللحوم، والتنويع في منتجات التبغ.

وككبير مفاوضي محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في قبرص، نجح في تنفيذ فتح المعابر وفي إجراءات بناء الثقة، كما لعب دورا هاما في إعادة إطلاق محادثات السلام بعد خطة آنان.

وضمن المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، قاد السيد برتيف برامج زراعية في بورندي، وأوغندا، وتركيا، مثل إعادة هيكلة تعاونيات كبيرة لبيع المنتجات الزراعية، وتسليمها لأعضائها من المزارعين، وإنشاء الروابط بين الزراعة والتغذية، ومحاربة الأمراض التي تصيب المحاصيل وإدخال الصمود (2000–2003 و2010–2013).

يعتبر السيد برتيف ناشطا وممارسا خبيرا في قضايا التنمية، وبمقدوره تطبيق مبادئ التنمية التشاركية على المستوى القاعدي، علاوة على أعلى مستويات الدبلوماسية والإدارة المؤسسية. وهو صاحب رؤية، تمكنه من خلق الروابط الاستراتيجية، وزيادة الموارد وإدارتها، وتعزيز الابتكار والاتساق، وصياغة العمليات المعقدة لتحقيق الأهداف المنشودة.

وكمساعد للأمين العام للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، قاد السيد برتيف عملية تعزيز منظمات المزارعين في العالم بأسره، وإيجاد الروابط الفعالة وتعزيز طرائق التمويل. وخلال تسعينيات القرن الماضي، كان أحد الشخصيات العالمية القيادية لتحسين صورة منظمات

المزارعين وضمان الاعتراف بها. ويعود الفضل للسيد برتيف في عقد أول مشاورات وروابط بين منظمات المزارعين الأفريقيين والبحوث الزراعية، وهو ما قام بريادته منذ عام 1991 فصاعدا.

ونظرا لأن لديه قدرة استثنائية على التواصل، فإنه يتمتع بسجل مثبت في عرض قضايا المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بصورة فعالة. ولم يفقد أبدا الرؤية من منظورهم لأنه بدأ حياته المهنية في مجال التنمية في القرى النائية من شمال غرب زامبيا، حيث أدار أحد المشروعات الأولى للتنمية الريفية التي تقودها المجتمعات المحلية (1985–1987).

يتمتع السيد برتيف بفهم عميق لأوضاع الدول الهشة، حيث كان هو نفسه لاجئا. وقد نشر عددا من الكتب عن مشاكل الحرب، بما في ذلك وثائقي نال الجوائز حول الأشخاص المفقودين.

السيد برتيف من خريجي جامعة كامبريدج. وقد حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كمبريدج، وماجستير في اقتصاديات التنمية من جامعة لندن

الوظائف

<u>الصندوق الدولي للتنمية الزراعية</u> <u>(أكتوبر/تشرين الأول 2013 حتى الوقت الحاضر)</u>

سكرتير الصندوق

- **سكرتير الصندوق:** هو الوصي على آليات اتخاذ القرار في الصندوق، أي مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي وهيئاته الفرعية. وهو يمثل جسر التواصل بين الدول الأعضاء وإدارة الصندوق، ويساعد الدول الأعضاء على إعادة تصميم نظم تسيير الصندوق.
- **مدير مكتب سكرتير الصندوق،** أدار السيد برتيف فريقا من 40 موظفا، و60 مستشارا لفترات قصيرة، ويضم مكتب سكرتير الصندوق من مكتب المراسم والعلاقات مع الدول الأعضاء، ومكتب الهيئات الرئاسية، ومكتب خدمات اللغات والمؤتمرات.
- **اضطلع بمهام مؤسسية وتمثيل للمنظمة** على النحو الذي حدده رئيس الصندوق.
- **صاحب فكرة تصميم** منتج معرفي ابتكاري هام للصندوق على شبكة الانترنت، المعروف بـ"**Ag Talks**" كمنتج مشابه لـ .Ted talks لأغراض الزراعة والتنمية الريفية.
- **رئيس الأمناء العامين للمؤسسات المالية الدولية** (2015–2016).
- **رئيس الأمانة العامة للهيئات الرئاسية في الأمم المتحدة** (2014–2015).
- وقد **ابتعد** حاليا عن أداء هذا الدور بسبب ترشحه لمنصب رئيس الصندوق.

<u>البنك الدولي</u> <u>(أغسطس/آب 2010– أكتوبر/تشرين الأول 2013)</u>

إقليم أفريقيا – ***الزراعة والتنمية الريفية في أوغندا وبورندي*** **–** مقر العمل كمبالا

كبير الاقتصاديين الزراعيين

- **كان السيد برتيف مسؤولا عن برامج الزراعة والتنمية الريفية للبنك الدولي في أوغندا وبورندي،** حيث قاد عمليات الإقراض الاستثمارية، والمنتجات المعرفية، وحسابات الأمانة، مثل مشروع الخدمات الاستشارية للأعمال الزراعية والتكنولوجيا الزراعية، ومشروع تنمية المجموعات الزراعية؛ ومشروع مكافحة انفلونزا الطيور؛ ومشروع تنمية الإنتاجية الزراعية الرعوية والأسواق في بوروندي.
- **أدار حوارا سياساتيا بين البنك الدولي والحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين** في مجال الزراعة والتنمية الريفية في أوغندا وبورندي.
- **ترأس مجموعة العمل الزراعية لشركاء التنمية.**
- **وفّر دعما سياساتيا ومساعدة تقنية** للحكومات، بما في ذلك الشروع بـ/وتصميم وتنفيذ **المساعدة التقنية التي حظيت بجوائز** حول **تفعيل الاستراتيجية الإنمائية والخطة الاستثمارية،** والتي تنطوي على فرق مهام

وأكثر من 000 1 من أصحاب المصلحة، وقد أطلقت الحكومة على الخطة اسم "**الخطة الأساسية للثورة الزراعية في أوغندا**" واستخدمها الشركاء الإنمائيون.

- قام بدور المدير القطري المؤقت لفترات طويلة، مثل **إدارة مخاطر الكوارث، وقضايا التجارة الإقليمية،** وأوضاع **الاضطرابات السياسية** والشواغل الأمنية المرتفعة.
- **اتخذ نهجا ابتكارية:** مثل استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لاستطلاع الآراء بين صغار المزارعين لنشر المعارف والمساءلة في إيصال الخدمات؛ وأدمج شواغل تغير المناخ والصمود في وجه تغير المناخ ضمن المشروعات؛ ومرض ذبول الموز؛ وربط التغذية بالزراعة في أوغندا وبورندي، بما في ذلك استهلال مشروع البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي بشأن الزراعة والأغذية في أوغندا.

المنتدى العالمي للمانحين (سبتمبر/أيلول 2009–مايو/أيار 2010)

هيئة عالمية لفعالية المعونة الريفية – *بون، ألمانيا*

مستشار سياساتي

- كان مسؤولا عن **التنسيق السياساتي رفيع المستوى** في الزراعة والتنمية الريفية في **قضايا التمايز بين الجنسين، والاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع، والاتساق السياساتي،** والمساءلة في **البحوث الزراعية؛**
- مثّل، وتواصل، واستقطب التأييد نيابة عن هذا المنتدى؛ ورصد التوجهات الناشئة في الزراعة والتنمية الريفية لأغراض صياغة السياسات.

حزب الشعب (يناير/كانون الثاني 2008 – يونيو/حزيران 2009)

حزب *الشعب وهو حزب سياسي يروج للحكم الرشيد*

رئيس حزب سياسي

- **أنشأ وترأس حزب الشعب،** وهو حزب وسط، يحاول استقطاب التأييد للحكم الرشيد، والإصلاحات في شمال قبرص.
- **سلط الضوء على الفساد، وحاربه** (مثل الحالات التي تنطوي على مدخلات زراعية استوردتها الدولة، وتأجير المطارات، علاوة على التوريد ذي الصلة بمحطات الطاقة الكهربائية)؛ ودعا إلى **إجراء مراجعة داخلية،** ونشّط هذه المراجعات، بما في ذلك لجنة الإشراف والمراجعة التي أنشئت فيما بعد في رئاسة الوزراء. ودعا إلى الحد من سلطات الوزراء في مجلس الوزراء، وبخاصة سلطتهم في تخصيص الأملاك العامة وإعطاء التصاريح للأفراد بصورة اعتباطية، وغير خاضعة للسيطرة. وقد اندمج حزب الشعب مع حزب الديمقراطيين الاجتماعيين عام 2009.

مكتب رئيس جمهورية قبرص الشمالية (أبريل/نيسان 2005 – ديسمبر/كانون الأول 2007)

مكتب رئيس جمهورية قبرص الشمالية

وكيل عام المكتب، ورئيس محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة

- **وزير مفوض للزعيم القبرصي التركي** معالي السيد Mehmet Ali Talat **للدبلوماسية الدولية رفيعة المستوى**، وخاصة مع **الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الأمم المتحدة.**
- **كبير مفاوضي محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة:** بادر، وأجرى مفاوضات السلام المعقدة للغاية مع كبير المفاوضين في قبرص اليونانية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتفاوض على، ونفذ إجراءات لبناء الثقة، بما في ذلك فتح نقاط العبور على طول خط إطلاق النار، وإعادة وصون التراث الحضاري على جانبي الخط.
- **كبير مفاوضي المباحثات المباشرة مع رئاسة الاتحاد الأوروبي** بشأن **التجارة المباشرة وتجارة الخط الأخضر** وتشريعات وإصلاحات المعونة المالية، وذلك بغرض **تطبيق نظام المعلومات الخاصة بالزراعة المائية في نهاية المطاف.**
- **المدير العام لمكتب الرئيس– أدار 160 موظفا** بميزانية إدارية سنوية قدرها 15 مليون دولار أمريكي، وخطط ونفذ خطة العمل والاستراتيجية وإجراءات استقطاب التأييد.
- "**مكتب الحل الأخير**" **والمنسق بين الوزارات** وذلك لأغراض **القضايا الملحة المعلقة بين الوزارات والتي تتسم بطبيعة مشتركة دولية ذات سمعة.**

مجلس وزراء جمهورية قبرص الشمالية (يناير/كانون الثاني 2004– أبريل/نيسان 2005)

وزير الزراعة والغابات والطاقة

- كان السيد برتيف مسؤولا عن مديريات **الزراعة والثروة الحيوانية والصحة الحيوانية والغابات والطاقة** والمؤسسات شبه الحكومية، وهي **شركة كهرباء قبرص التركية، وهيئة التسويق الزراعي التابعة للدولة، والمعهد الوطني للبحوث الزراعية، ومزارع الإنتاج التابعة للدولة.**
- **منسق المساعدة الدولية، قبرص الشمالية** حيث **أعاد الانخراط مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية السلام بعد تخرج قبرص. وتفاوض مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية بشأن التشريعات الرئيسية والمساعدة المقدمة من المفوضية الأوروبية،** ويسّر من **الإصلاحات والتنفيذ المستقبلي لنظام المعلومات الخاص بالزراعة المائية للمفوضية الأوروبية.**
- أدخل ونفذ السلاسل الباردة في **قطاع منتجات الألبان** (حيث وصل إلى الهدف الموضوع وقدره 85 في المائة من الحليب في سلاسل التبريد)؛ **وأعاد إحياء قطاع الزيتون** الضعيف؛ وأدخل **الزراعة العضوية المرخصة، ومعايير سلامة الأغذية، وصحة الأغذية، والصحة النباتية** (لمنع الاستخدام المفرط للأدوية

الكيمائية في زراعة الفواكه والخضار؛ وحقّق **جاهزية التوريد للاتحاد الأوروبي بالنسبة لمنتجات البرتقال، والزيتون، والبطاطا**؛ وحسّن المسالخ وقلّل من الأمراض الحيوانية).

- أدار **500 1 موظف، بميزانية** إدارية قدرها **85 مليون دولار أمريكي**.

البنك الدولي (يونيو/حزيران 2003 – يناير/كانون الثاني 2004)

إقليم أوروبا وآسيا الوسطى

كبير الاقتصاديين الزراعيين

- كان السيد برتيف مسؤولا عن مشروعات الزراعة والتنمية الريفية والبيئة في **تركيا وكرواتيا**، بما في ذلك **مشروع تنفيذ الإصلاحات الزراعية؛ ومشروع إعادة تأهيل مستجمعات المياه في الأناضول؛ ومشروع الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي؛ ومشروع خصخصة الري؛ ومشروع التنمية الريفية؛ والعمل التحليلي والاقتصادي والقطاعي**.
- ترك البنك الدولي عندما قبل بوظيفة وزارية بدعم كامل من البنك الدولي.

البنك الدولي – الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين – منظمة الأغذية والزراعة (أكتوبر/تشرين الأول 2001 – يونيو/حزيران 2003)

كان السيد برتيف مندوبا من الاتحاد الدولي للمنتجين إلى البنك الدولي – الانخراط مع مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة.

منسق فريق المساعدة التقنية لمكون إعادة هيكلة رابطات المبيعات الزراعية

أخصائي دولي في التعاونيات

- قاد **فريق المساعدة التقنية** لإعداد مشروع يتضمن **مكون إعادة هيكلة تعاونيات المبيعات الزراعية** في مشروع تنفيذ الإصلاحات الزراعية للبنك الدولي. في ذلك الوقت، كانت تعاونيات المبيعات الزراعية مسؤولة عن معظم الصادرات الزراعية في تركيا. وخلال تلك الفترة، **سُنّ قانون جديد لتعاونيات المبيعات الزراعية** وبودر بخطوات لإعادة الهيكلة. وقد لعب السيد برتيف **دورا رئيسيا في تسليم التعاونيات من الحكومة إلى أعضائها من المزارعين**.
- **خبير** في **مشروع منظمة الأغذية والزراعة لأدوار الزراعة**، لتحديد وقياس أدوار الزراعة.
- وضع **مقترحات لإعادة هيكلة تعاونيات الائتمان الزراعي** في **تركيا**، بعد أن قام باستعراض مسهب لها (*تضم 412 2 من تعاونيات الائتمان الأولية، بعضوية أكثر من 1.5 شخصا، وأما رأسمالها فيتراوح بحدود 1 مليار دولار أمريكي*).

- **رصد التقدم** المحرز في إعادة هيكلة تعاونيات المبيعات الزراعية على المستوى الأولي، وذلك لأغراض **مكون التعاونيات في مشروع تنفيذ الإصلاحات الزراعية في تركيا.**
- عمل مع البنك الدولي على **مِنَح حساب أمانة ما بعد النزاعات وفي كرواتيا؛** حيث أسهم في تصميم **برنامج الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي** للبنك الدولي في **كرواتيا.**

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (يناير/كانون الثاني 1994 – سبتمبر/أيلول 2001)

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، أنشئ عام 1946، ومقره باريس، فرنسا.

مساعد الأمين العام للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين للبلدان النامية

- **أدار برنامج تنمية الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعين** استنادا إلى المشروعات القطرية والإقليمية. وأعاد تصميمه وبسط بصورة جذرية أنشطة التعاون الإنمائي لمنظمات المزارعين العالميين، شمالا وجنوبا.
- **أدار الانشطة الإقليمية**– حيث شغل منصب **الأمين العام للجان الإقليمية لأفريقيا وآسيا الوسطى؛ واللحنة الدائمة للزراعة في البلدان النامية؛ واللجنة الدائمة للتعاونيات الزراعية** وأدار انشطتها. **وأوجد منتدى للمزارعين الآسيويين** بعد توجهات هامة للعضوية في الإقليم (1997)
- **بادر بمشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين حول "استدامة النظم الزراعية في الفترات الانتقالية" مع البنك الدولي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية،** وقاد خطط عمل مخصوصة إقليميا.
- **مثل** الاتحاد **في المفاوضات الدولية** والمنتديات رفيعة المستوى، حيث حاول ممارسة الضغوط لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. وقام باستقطاب التأييد والعمل السياساتي لصالحهم.
- **كان مهندس الشراكات الاستراتيجية** مع البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- **عمل في اللجان التوجيهية للمنتدى العالمي للبحوث الزراعي: وهو تحالف شعبي** يقوده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **لأغراض القضاء على الفقر والجوع** (ويعتبر الهيئة المؤسسة للتحالف الدولي المعني بالأراضي)؛ كما عمل في **فريق المهام الدولي** الذي يقوده **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** حول إدارة مخاطر السلع.

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (يناير/كانون الثاني 1990 – سبتمبر/أيلول 1994)

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، أنشئ عام 1946، ومقره باريس، فرنسا

موظف البرامج الإنمائية في الاتحاد

- **أرسى شراكات في أفريقيا بأسرها لصالح منظمات المزارعين والبحوث الزراعية:** وبادر بمنهجية جديدة اتبعها فيما بعد البنك الدولي والدائرة الدولية للبحوث الزراعية الوطنية. كما بادر بحلقات عمل محلية ودولية، وتجارب ريادية، وبدأ أول مشاورات إقليمية للمزارعين الأفارقة مع البحوث الزراعية الدولية في إيبادن عام 1991.
- **صمم، ونفذ برنامج تنمية الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، بالاستناد إلى التعهدات الإقليمية والمواضيعية** علاوة على المشروعات القطرية في **بوركينا فاسو، وزامبيا، وكينيا، وزمبابوي والفلبين**– ولأغراض بناء القدرات وقضايا التمايز بين الجنسين، والتسويق، والبحوث الزراعية، واستقطاب التأييد، والتدريب، وحلقات العمل.
- شغل منصب **الأمين العام للجان القومية لأفريقيا والمتوسط؛ واللجنة الدائمة للزراعة في البلدان النامية** وأدار أنشطتها.
- **روّج للسلام والانسجام في السياسات المائية في المتوسط مع مجلس أوروبا،** حلقات عمل ومشاورات نجم عنها في نهاية المطاف جلسة في كنيسيت عام 1994، مع منظمات المزارعين العرب.

<u>الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين</u> <u>(نوفمبر/تشرين الثاني 1987 – يناير/كانون الثاني 1990)</u>

الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، أنشئ عام 1946، ومقره باريس، فرنسا.

موظف اتصالات التنمية في الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين

- **صمم السيد برتيف ونفّذ برنامجا لاتصالات التنمية في الاتحاد،** ومشروعات موجهة نحو صغار المزارعين، مثلا في **نيجيريا، وزمبابوي، وكوت ديفوار.**
- **رصد أسواق السلع المدارية؛** *نشر رسائل إخبارية عن السلع المدارية* (رسائل شهرية تصدر بلغتين) *والزراعة لأغراض التنمية* (فصلية تصدر بلغتين).
- أجرى **مسوحات عن الأسعار، والمدخلات، والائتمان، وقنوات التسويق في أكثر من 30 بلدا في أفريقيا.**

<u>لجنة قرية كاشيناكاجي</u> <u>(مارس/آذار 1985 – أكتوبر/تشرين الأول 1987)</u>

القرى التشاركية، شمال غرب زامبيا، بتمويل من أوكسفام ومنظمة الخدمات الطوعية في الخارج

عامل في مجال التنمية القروية

- أدار السيد برتيف أول **مشروع قروى توجهه المجتمعات المحلية في زامبيا،** وهو مشروع بادرت به أوكسفام والمنظمة الهولندية للتعاون الدولي، ومنظمة الخدمات الطوعية في الخارج، في محاولة للتأثير

على حكومة زامبيا لتبني النهج التشاركية المستندة إلى مثال **النهج التشاركية التي ابتكرها Paolo Freire**، بأسلوب يتجه من "القاعدة إلى القمة"؛ في القرى التي رفضت برامج التنمية الريفية المتكاملة في واحدة من أكثر أنحاء البلاد نأيا. محاكاة للمجالس القروية والنساء والشباب، ومسرح للتنمية. تعلم اللغة المحلية المعروفة باللوندا وعاش تحت الظروف القروية.

التحصيل الأكاديمي

1985	**ماجستير** في الاقتصاد، من جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة
1983–1982	**ماجستير** في اقتصاد التنمية، من جامعة لندن، المملكة المتحدة
1982–1979	**ليسانس (بدرجة شرف)** في الاقتصاد، من جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة

المنشورات

أكاديمية وسياسة

- **Misgovernance as an Impediment for Peace: Case of Property in Cyprus,** Ankara Bar Review, Volume 3, Issue 1, 2010
- **Economics of Corruption by Democracy**, Social Sciences Research Network (SSRN), 2009.
- **Strengthening the Demand Side of Agricultural Research**, Discussion Paper No: 2, Global Donor Platform for Rural Development, 2009.
- **Turkey: Review of the Impact of the Reform of Agricultural Sector Subsidization**, Co-author, World Bank publication, Chapter 3 on Credit & input subsidization, 2004.
- **Le rôle fondamental des organisations d'agricole dans les pays en développement**, *"Agriculture et Développement Rural*", R. Pertev et D. King, no. 1, vol. 7, 2000.
- **Water Workbook**, European Partners for Environment, Contributor, Brussels, 1999.
- **Rural Poverty and Sustainable Development**, IFAP, Paris, 1998
- **Farmers' Strategy for Agricultural Development and World Food Security**, IFAP, 1996.
- **Negotiating Linkages: Farmers Organizations, Agricultural Research and Extension**, International Federation of Agricultural Producers, 1995.
- **Towards Self-Supporting Farmers' Organizations**, IFAP Development Series, 1992.
- **A New Model for Sharecropping**, Journal of Peasant Studies, 1986.

رئيس تحرير

- **منشورات الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين**، باريس، (1990–1996)؛
- **الزراعة لأغراض التنمية**، مجلة فصلية لمنظمات المزارعين في البلدان النامية، بالإنكليزية والفرنسية (1987–1994)؛

- **Tropical Commodity Newsletter**، منشور تقني شهري صادر عن منظمات المزارعين في البلدان النامية باللغتين الإنكليزية والفرنسية (1987–1994)؛
- **Cypriot Cicada Literary E–Magazine**، للكتاب والفنانين الأتراك واليونانيين (1998–2000)؛
- **Le Phare**، مجلة محلية فرنسية متخصصة بالقضايا المحلية وحقوق المواطنين (1997–2000).

أدبية

- **وثائقي نال جوائز** "Kayip Otobüs" (الحافلة الضائعة) (55 دقيقة) عن أشخاص مفقودين.
- **كاتب وشاعر – أربعة كتب شعرية منشورة** (3 باللغة التركية، 1 بلغتين من منشورات رابطة الكتاب المقدونيين كعمل مجمع) و**رواية واحدة منشورة –** Gelincik Meseli (المرجع: "رواية ما بعد الحداثة في الأدب القبرصي التركي: رواية قصة الخشخاش لرشيد برتيف" في Jornal of Turkology Research، XXIV/2008).

رشيد برتيف

السؤال الأول: ما هي رؤيتك للصندوق، وكيف ستقوم بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر؟

لقد ترشحت لرئاسة الصندوق وكلّي إيمان بما يلي:

- تعزيز الولاية الأساسية للصندوق بشأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والفقر المدقِع والجوع
- زيادة الأثر وتعزيز النتائج في العمليات من أجل تحقيق الهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة
- تجاوز الحدود المؤسسية لتحقيق الأهداف العالمية
- بناء مؤسسة منفتحة وشفّافة وشاملة.

ويحظى الصندوق باعتراف وتقدير واسعين لعمله لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية. وأعتزم التأسيس على جوانب قوة المؤسسة وإمكاناتها.

السياق العالمي

يمر العالم حالياً بواحدة من أعمق فترات التحوُّل في تاريخه. وتجتاحنا موجات جديدة من التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والهيكلية. وتركت هذه التغيرات بالفعل بصماتها على الطريقة التي نعيش بها حياتنا، والتي نتواصل بها، وندير بها اقتصاداتنا ونكسب بها رزقنا.

وتقع علينا مسؤولية عالمية عامة للأخذ بيد أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين الأُسريين عبر حقبة تلك الحقبة التاريخية الحافلة بالتغيرات. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة هم رعاة البيئة، والنسيج الاجتماعي والثقافي والتنوُّع الوراثي. وهم أيضاً أكثر الفئات هشاشة في العالم. وسوف تقع عليهم أشد الآثار إلى جانب ما يواجهونه من تحدّيات جسيمة اليوم.

والصندوق هو أحد الوكالات الرئيسية المنوط بها أداء ذلك الدور. ونحن مسؤولون عن ضمان عدم وقوع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ضحايا، وأن يحملوا بدلاً من ذلك مشعل التقدُّم نحو المستقبل وبنائه بسواعدهم.

الدور الحالي للصندوق

بينما يحظى الدور الحالي للصندوق بتقدير الدول الأعضاء، فإن ذلك يخفي وراءه حالة من عدم الرضا المتزايد.

ويتمتع الصندوق بإدارة جيدة نسبياً وسجل حافل بالنتائج[1]. وكان من المعروف من قبل عن الصندوق أنه رائد في الابتكار والممارسات الفضلى، خاصة في تسعينات القرن الماضي، وما زال الصندوق يتمتّع بتلك الإمكانات.

ويعمل الصندوق في بيئة غالباً ما تكون فيها جهود معالجة الفقر الريفي الحالي والجوع مشتّتة وغير منسّقة وغير مركَّزة. ولا توجد أية آلية فعّالة للتنسيق بين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة وسائر هيئات التمويل.

[1] حسب ما يبيّنه تقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

ويتصدّى الصندوق حالياً بنفسه لقضية الفقر الريفي العالمي بطريقة شديدة الحيادية وضمن إطار محدود[2]، ولا يساعد في ذلك سوى أقلية من الفقراء الريفيين في العالم.

ولئن كانت جهود الصندوق جديرة بالثناء، فإنه، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الرئيسية المتخصصة في معالجة الفقر الريفي، لا يمتلك أي خريطة عالمية للقضاء على الفقر الريفي والجوع.

وخلال العقد الأخير، ركَّز الصندوق جهوده على الاصطفاف مع ممارسات المصارف الإنمائية متعددة الأطراف. وساعده ذلك على تحسين جوانب معيّنة في عملياته. ومن ناحية أخرى، تحوَّل الصندوق تدريجياً إلى ميدان المصارف الإنمائية متعددة الأطراف حيث يشكّل حالياً حجمه الصغير نسبياً وعدم كونه مصرفاً عيباً كبيراً.

والصندوق مؤسسة مالية دولية فضلاً عن كونه وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

وأرى أن كونه مؤسسة مالية دولية يشكّل الذراع "التنفيذية"، في حين أن الجانب المتعلّق بالأمم المتحدة يمثّل الذراع "التنظيمية والتعاونية" التي تمكِّنه من لَمّ الشمل وتحقيق التآزر. واقتصر تركيز الصندوق مؤخراً على الجانب المتعلّق بكونه مؤسسة مالية دولية وأغفل الجانب الآخر.

وحان الأوان للصندوق كي يعيد تفعيل ذراعه "التنظيمية والتعاونية". ويمكن للصندوق من خلال ذلك أن يعزّز علاقات تعاون تكاملية ويحقق التآزر بين الجهود المشتَّتة وغير المنسَّقة وغير المركَّزة التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة وسائر الهيئات لتحقيق الهدف العالمي المتمثّل في القضاء على الفقر الريفي والجوع.

وكلا الذراعان هامان. ويجب على الصندوق أن يستخدم ميزته النسبية على الوجه الأكمل، وأن ينهض مرة أخرى ويُمسك بزمام الصدارة في الابتكار.

آفاق المستقبل

في تقدُّمي لمنصب رئيس الصندوق، أعتزم القيام بما يلي:

- تعزيز الولاية الأساسية للصندوق بشأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والفقر المدقع، والجوع؛
- التصدّي لقضية الفقر الريفي والجوع عالمياً وكلياً؛
- إعادة وضع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصندوق في سياق تحدّيات اليوم وعالم الغد المتغيِّر؛
- تحقيق نتائج شاملة في المجالات الغالبة ذات الأولوية العليا، وهي:

–المساواة بين الجنسين، وتغيُّر المناخ، والتغذية، والشباب، ومنظمات المزارعين، والقطاع الخاص.

وفي إطار التمهيد للمضي قُدماً سأركّز على ما يلي:

- الهدف الأول: تعزيز شراكة قطرية وعالمية فعّالة وتكاملية من أجل التنفيذ الناجح للمكوِّنات الريفية التي يشملها الهدفان الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة تحت قيادة الدول الأعضاء؛
- الهدف الثاني: تحسين عمليات استثمارات الصندوق، بما يشمل تحقيق المستوى الأمثل لحجم الصندوق وأثره من خلال تعبئة الموارد دون التحوُّل عن الولاية الأساسية؛
- الهدف الثالث: بناء مؤسسة شفّافة وفعّالة وشاملة.

[2] تشير التقديرات إلى أن 24 مليون نسمة يخرجون من الفقر كل ثلاث سنوات.

وأُدرك أيضاً ما يلي:

- في حين أن الصندوق يحظى بالاعتراف والتقدير لعمله، فإن بقاء الأمور على حالها لم يَعُدّ خياراً مستداماً.
- يجب على الصندوق أن يعيد تحديد وضعه في عالم اليوم وداخل الساحة الإنمائية.
- وحالما يتخذ الصندوق وضعه الجديد فإن بوسعه أيضاً تعديل حجمه المالي من خلال التعبئة المُثلى وتوسيع حجمه. وحالما يُعيد تحديد وضعه في سياق التنمية الحديثة، سيكفل التحمُّس للمؤسسة أيضاً مزيداً من الموارد.
- لن يكون من الكافي تركيز الاهتمام فقط على زيادة حجم الصندوق لمعالجة الثغرات الحالية في المؤسسة.
- الشاغل الرئيسي بين القوائم هو زيادة التآزر بين الدول الأعضاء وحماسهم وانخراطهم في الصندوق.

الهدف الأول: رعاية شراكة قطرية وعالمية تكاملية

سيساعد الصندوق الحكومات على تشجيع كل الوكالات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني وتجميعهم في عملية تخطيطية تكاملية من أجل تحقيق الغايات الشاملة للهدفين الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالمناطق الريفية.

وكخطوة أولى، سيعيد الصندوق توجيه جانب من موارد مِنحه المتاحة إلى الحكومات، حسب الطلب، في شكل مساعدة تقنية حتى يتسنّى لها وضع خطط وطنية عملية لمعالجة الفقر الريفي والجوع خلال فترة مدتها سبع سنوات. وسيجري وضع تلك الخطط التوافقية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. وسوف تشمل مساهمات مالية من الأطراف ومراحل للاستدامة المالية على مر الزمن.

وسيجري من خلال تلك الخطط تعميم القضايا الرئيسية للمساواة بين الجنسين، والشباب، وتغير المناخ، والتغذية.

ومما سيساعد على تعميم تلك القضايا ما يقابل ذلك من تغييرات داخلية، مثل الارتقاء بوضع فريق الشؤون الجنسانية في الصندوق وزيادة تمويله، وهو ما سيجعل الصندوق يتصدّر القضايا الجنسانية في الاستهداف والمنهجيات الأُسرية ونُهُج التحوّل الجنساني.

وسوف يساعد الصندوق في تنفيذ هذه العملية على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق تعزيز المشاركة الفاعلة من الوكالات ذات الصلة. وكمثال على ذلك:

- الانتقال بالتعاون مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها إلى مرحلة تكاملية.
- العمل النشط مع لجنة الأمن الغذائي العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في سدّ الثغرات المحدَّدة في السياسات.
- المواءمة مع الآليات القائمة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (أهداف التنمية المستدامة)، والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا).
- التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية – البنك الدولي في مناخ الاستثمار الريفي.
- التشجيع على زيادة مشاركة المصارف الإنمائية متعددة الأطراف في قطاع زراعة الحيازات الصغيرة عن طريق تحديد فرص العمل وطرائقه الجديدة.

وفي إطار هذه العملية، سيموِّل الصندوق مشروعات، حيثما تكون له ميزة نسبية كبيرة فيها، مع إعطاء الأولوية لحل القضايا الإنمائية المزمنة القائمة منذ أمد بعيد.

وسوف يشكِّل القطاع الخاص جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية الواسعة:

(1) بناء شراكات على طول سلسلة القيمة؛
(2) تحسين البيئة العامة للسياسات ومناخ الاستثمار؛
(3) تعبئة الاستثمار وحشد الأموال والتعاون مع المبادرات الأخرى، مثل خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي؛
(4) إطلاق آلية مستقلة لإصدار الشهادات المتعلقة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونُظُم الأغذية.

وسيجري إعطاء أولوية كبيرة لمنظمات المزارعين.

(1) مساعدة المنظمات على الانتقال إلى المستوى التالي في الحوكمة والوظائف الاقتصادية، بوسائل تشمل الضمانات الموجَّهة وتمويل الأسهم؛
(2) تعزيز التعاون بين الحركات.

الهدف الثاني: تعزيز فعالية الصندوق ونتائجه

ستتمثل الأهداف المباشرة في الآتي:

(1) تخفيض التصنيف "المُرضي إلى حدٍ ما" في المشروعات إلى 20 في المائة (يبلغ حالياً أكثر من 50 في المائة).
(2) التحوُّل نحو مشروعات كُبرى تفي بالحدود المُثلى من خلال ما يلي:
(أ) تحسين التعبئة المالية؛
(ب) زيادة فترة تجديد الموارد إلى مدة تتراوح بين 4 و 5 سنوات؛
(ج) الربط، عند اللزوم، بين فترتين من فترات تجديد الموارد.
(3) إجراء استعراض نقدي لإجراءات انقضاء المدة التي تشجِّع بصورة غير مباشرة على صياغة مشروعات صغيرة دون المستوى الأمثل؛
(4) إعادة وضع مشروعات الصندوق في السياق الذي يوجِّهها نحو قضايا التنمية المزمنة، مع التركيز على العناصر الابتكارية، والممارسات الفُضلى التي لا تُطَبَّق بصورة وافية.
(5) تحسين الأثر بنسبة 30 في المائة بعد إجراء تقييم مستقل لخط الأساس الحالي.

وسيجري حشد الموارد من خلال الاقتراض السيادي وزيادة الشراكة والتمويل المشتَرك، والتعاون مع الصناديق والوكالات الشقيقة وسائر الجهات المانحة. وحالما يتم التوصُّل إلى توافق في الآراء، سيجري الاقتراض السوقي والتعاون مع المستثمرين في الأثر. ومع ذلك، يجب ألاّ تكون تعبئة تلك الأموال سبباً في تحريف مسار الصندوق عن ولايته الأساسية.

وسيجري تغيير دور الصندوق في البلدان متوسطة الدخل، لا سيما أن تلك البلدان تضم نسبة كبيرة من فقراء العالم الريفيين.

وفي ظل نمو البلدان متوسطة الدخل، تفوق احتياجاتها حالياً ما يمكن أن يقدّمه الصندوق من موارد مالية، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر فقدان الصلة بتلك البلدان. ومما يُضاعِف من ذلك عدم الرضا الذي يسود بين أعضاء القائمة ألف الذين يواجهون صعوبات في تبرير التمويل الكبير لبلدان الدخل المتوسط أمام الدوائر المعنية في بلدانهم.

ويتطلّب حلّ هذه الإشكالية تحسينات في انخراط الصندوق في البلدان متوسطة الدخل.

- ستحسِّن الأنشطة، مثلما في الهدف الأول أعلاه، جودة دور الصندوق في البلدان متوسطة الدخل، عن طريق تزويد تلك البلدان بمساعدة تقنية في كيفية التعامل مع الفقر الريفي وتمكينها من تعبئة الموارد وحشد الدراية الفنية من الجهات الفاعلة المشاركة.

وبالإضافة إلى ما سبق، سيجري اتخاذ الخطوات التالية:

- زيادة المساعدة التقنية المستردة، بالتعاون مع الوكالات الأخرى.
- تعزيز الانخراط النشط من الصندوق في التعاون بين بلدان الجنوب.
- تنشيط خيار استخدام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التعاون الإقليمي أو التعاون بين بلدان الجنوب.
- إعادة تحديد الوضع التنافسي لمشروعات الصندوق في البلدان المتوسطة الدخل في المجالات التي لا تتطرّق إليها سائر المصارف الإنمائية متعددة الأطراف.
- فتح إمكانية توسيع المشروعات من خلال الاقتراض السيادي والاقتراض السوقي.

وربما لم تعد بعض البلدان متوسطة الدخل، في حالات معيّنة ترغب في الحصول على عمليات استثمارية من الصندوق. وسوف يُسمَح لهذه البلدان بعدم المساهمة. ويُطبَّق ذلك تلقائياً في الوقت الراهن بصورة مفتقرة إلى الكفاءة عندما لا تتم بلورة أي مشروع بعد زيارات مستمرة من موظفي الصندوق.

وفيما يتعلّق بالبلدان التي تواجه هشاشة شديدة، سيركِّز تصميم المشروعات على القوة في مواجهة الصدمات. ومما سيضاعِف من التصميم البسيط إلغاء المركزية وكفاية التدريب، وتشجيع السلطات المحلية على المشاركة كمالكين قادرين على العمل، بحيث تكون كل سلطة مستقلة عن الأخرى حتى عندما تنفصل عن المقر. وسيجري التمييز بين البلدان الناهضة من الهشاشة والتي توطِّد أوضاعها حيث يشكّل بناء القدرات مسألة رئيسية. وستتاح موارد إضافية في كلتا الحالتين.

وسوف يغدو الصندوق نبعاً للأفكار والابتكار وسينفتح على الجميع وسيعزّز التنمية الحديثة وسيرعى المبادرات الجديدة والممارسات الفُضلى.

الهدف الثالث: بناء مؤسسة شاملة، وشفّافة ومتسمة بالكفاءة

سيصبح الصندوق مؤسسة أشمل وأكثر شفافية وكفاءة.

وستغدو المعلومات والبيانات والوثائق مفتوحة ومتاحة مجاناً، بما يشمل ما يتعلّق منها بتقدُّم الآحاد من عمليات الصندوق ومشروعاته.

وسيجري استهداف المشاركة الكاملة من ممثلي الدول الأعضاء في المؤسسة.

وسيجري تعديل تواتر دورات مجلس المحافظين إلى اجتماع واحدٍ كل سنتين. وسيعاد تشكيل مجلس المحافظين كي يركّز على مناقشات صريحة منصبّة على الأعمال الأساسية والسياسات الخاصة بالصندوق. وستقام استعراضات موضوعية لتجديدات الموارد في منتصف المدة وكذلك مشاورات إقليمية مختارة في سنوات متناوبة. وسيجري تطوير حلقات العمل الإقليمية الحالية التي تتحمّل بالفعل التكاليف الثابتة، من أجل إقامة مزيد من الحوار الإقليمي الموضوعي والبارز.

وسيجري استعراض الدور المزدوج لرئيس الصندوق باعتباره رئيساً للمجلس التنفيذي. وبينما تتماشى هذه الممارسة مع الممارسات المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وبالرغم من أنها ممارسة نابعة من المسؤوليات المالية والائتمانية للصندوق فإن ثمة قلقاً من أن يُعرقِل هذا الدور المزدوج تناغم عملية صُنع القرار.

وسيجري تعديل مقر الصندوق كي يتسع لقاعة مؤتمرات أخرى وكذلك لبهو وأماكن عمل لممثلي الدول الأعضاء. وسوف تُعقَد دورات المجلس التنفيذي في قاعة أكبر على نحو يسمح بحضور شخصين عن كل وفد فضلاً عن مراقبين صامتين.

وسيجري الأخذ بنموذج إدارة مصفوفية. وسوف يؤدّي التخلُّص من الهيكل الهرمي الجامد القائم على المنافسة إلى القضاء على ما يصاحب ذلك من قصور وعمليات غير متناهية ذات توجُّه داخلي. وسيجري العمل بنشاط على تشجيع توليد أفكار جديدة.

وسيجري تعيين الموظفين على أساس الاستحقاق، مع اتخاذ تدابير استباقية لضمان التنوُّع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وسيتم بلوغ هدف مشاركة النساء بما لا يقل عن 50 في المائة في الوظائف الفنية من الرتبة ف–5 فما فوقها. وستتخذ ترتيبات أكثر مرونة للتمكين من عمليات الانتداب وتنمية الموارد البشرية مع الدول الأعضاء. وسيجري تصحيح الاختلال الحالي المتمثّل في تحميل العمليات الداخلية أعباء ثقيلة مقارنة بالمشاورات مع الأعضاء.

وسيجري إعطاء أولوية كبيرة لزيادة التعاون مع الدول الأعضاء في مجالات العمليات وإدارة المعرفة والإبلاغ عن النتائج.

السؤال الثاني: كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشّحاً مناسباً لهذا المنصب؟

بعد خبرة تربو على 30 عاماً في مجال الزراعة والتنمية الريفية، تكونت لديّ خلفية غير عادية تناسب تماماً الصورة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها رئيس الصندوق.

وأعلم تمام العلم ماهية الفقر الريفي المدقع وكذلك المشاركة الريفية، وهما جانبان أساسيان من جوانب عمل الصندوق. وقمت أثناء حياتي المهنية بقيادة واحدٍ من أوائل المشروعات المجتمعية في زامبيا، باستخدام منهجيات تشاركية. وعِشت أثناء تلك الفترة في واحدة من أبعد وأفقر القرى لمدة ثلاث سنوات في ظروف محلية بالغة الصعوبة.

ولديّ معرفة بمنظمات المزارعين، التي هي مؤسسات حيوية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من العمل معاً من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية. وقُمت أثناء عملي مساعداً للأمين العام للاتحاد العالمي للمزارعين بأداء دور رئيسي في تعزيز منظمات المزارعين في البلدان النامية وفي إعادة هيكلة التعاون بين الحركات. وبصفتي رائداً في حركة المزارعين العالمية خلال الفترة 1991–2000، قمت بدور تاريخي في ضمان الاعتراف الأوّلي بمنظمات المزارعين داخل ميدان التنمية. وتؤدّي الدعوة الفعّالة والقيادة الرشيدة والمنهجيات الجديدة والمشاورات الإقليمية والعالمية جميعاً إلى تحقيق التحوُّل المرجو في الرأي العام العالمي.

ولديّ معرفة بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وهي ذات قيمة في تحسين عمليات الصندوق وإعادة تصميمها. وباعتباري خبيراً اقتصادياً تلقي تعليمه في جامعة كامبردج، لديّ خبرة واسعة في عمليات البنك الدولي حيث قمت بقيادة حافظة البنك الدولي الخاصة بالزراعة والتنمية الريفية في بوروندي وأوغندا (2010–2013) وكان لي قصب السبق في إدخال عناصر مبتكرة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، والصلات بين الزراعة والتغذية، ومكافحة أمراض المحاصيل، وتعزيز القدرة على الصمود. وعَمِلت أيضاً من قبل في تركيا وكرواتيا (2000–2004) في عمليات البنك الدولي لإعادة هيكلة التعاونيات الزراعية والإصلاحات الزراعية وأنشطة ما بعد النزاع.

وأعرف ما يعنيه أن تكون في الحكومة، وهو أمر جوهري لتكوين علاقة شراكة فعّالة مع الدول الأعضاء في الصندوق. وقد أجريت أثناء عملي وزيراً للزراعة إصلاحات زراعية شملت إدخال سلسلة التبريد بنجاح في إنتاج الألبان، وسلامة الأغذية في قطاعات الفاكهة والخضروات واللحوم، وإعادة تنشيط قطاع الزيتون، وتنويع المحاصيل بما يتجاوز إنتاج التبغ. وعَمِلت عن كثب مع القطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة، واجتذبت دعمهم وتأييدهم المالي للإصلاحات.

وأعرف ما يعنيه بناء التوافق في الآراء والتفاوض، وهما يشكّلان الركيزة الأهم التي يستند إليها الصندوق. ولقد كان من دواعي شرفي أن أعمل رئيساً لمفاوضي مباحثات الأمم المتحدة للسلام التي عمَّقت فهمي وقدرتي في بناء التوافق في الآراء. وأجريت مفاوضات على أرفع المستويات عندما كنت وزيراً ومفوّضاً، مثل المفاوضات التي أجريتها مع الرؤساء المتعاقبين للاتحاد الأوروبي.

وسوف يكون لبناء التوافق في الآراء دور حاسم في تكوين صلات أقوى بين قوائم الصندوق وزيادة تعزيز الشراكة والتضامن. وأرى أن تأييد منظمة التعاون الإسلامي واقتران ذلك بدعم منظمات المزارعين الأوروبية والأمريكية لترشيحي مؤشرات تدل على تنوُّع الجسور التي بوسعي أن أساعد في بنائها في الصندوق.

وأعرف الهشاشة والبلدان الهشّة. لقد عِشت الحرب في طفولتي وكنت لاجئاً حينما كنت مراهقاً.

وأخيراً، وليس آخراً، لدي معرفة شاملة بالصندوق، إذ عملت سكرتيراً للصندوق منذ عام 2013. ومنحتني تلك الخبرة فهماً عميقاً للصندوق ومواطن قوته، وهي مازالت إمكانات غير مستغلة، وهو ما يلهب مشاعري حيال الصندوق ويدفعني إلى التفاني من أجله.

ما هي الدروس التي تعلّمتها في صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؟

الدرس الأول بسيط للغاية ولكنه جوهر التنمية الزراعية والريفية.

إن أي استراتيجية للتنمية الزراعية في أي بلد، يجب أن تستند أساساً إلى النباتات الطبيعية، والحيوانات والتنوُّع الوراثي في ذلك الموقع المعيَّن. ويشكّل ذلك أساس الاستدامة والقدرة على الصمود. ويجب إعادة اكتشاف الميزة النسبية الطبيعية للأراضي ووضعها في قيمتها. وتشكّل أيضاً الثقافة المحلية، بما فيها الثقافة الغذائية، أساساً قوياً للبناء عبر سلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق، القاصي منها والداني. وعلاوة على ذلك، فإن للمزارعين الأُسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، باعتبارهم رعاة البيئة والتنوُّع الوراثي والثقافة والقواعد العرفية، ميزة محدَّدة ومستقبل ضمن هذا الإطار.

وثانياً، الحكومات هي الفاعل الرئيسي وصانع القرار. وإذا لم تكن الحكومات في الصدارة فإن صياغة استراتيجيات أو خطط للتنمية تغدو عملية لا طائل من ورائها.

والدرس الثالث المستفاد هو الأهمية المطلقة لأصحاب المصلحة. إن بوسعهم أن يقدِّموا أفكاراً قيِّمة ويمكنهم أيضا توفير التآزر المطلوب والتأييد أثناء التنفيذ بدلاً من المقاومة عندما يشاركون في العملية منذ بدايتها.

والدرس الرابع هو إدراك أن الاستراتيجيات تُصنَع في خضم عالم متغيِّر، وهي بالتالي تحتاج إلى تحليل موضوعي ونقاش منفتح وصريح لفهم ما يدور من حولنا. وفي غياب النقاش الشجاع والديمقراطي يمكن لصياغة استراتيجيات التنمية أن تتحول بسهولة إلى عمليات متطوّرة لتكريس "بقاء الأمور على حالها". وافتراض عالم ثابت يمثّل خياراً مريحاً ولكنه ينطوي على تكلفة باهظة.

وخامساً، ينطبق أيضاً القول القديم المأثور "الحقيقة أغرب من الخيال" على التنمية. فالتأكيدات القديمة تحلّ بسهولة محلّ الواقع الفعلي بالنسبة لكثير من الممارسين. وربما تكون الإحصاءات أيضاً غير كافية لأن التغييرات يمكن أن تطرأ على متغيِّرات ربما لا نلاحظها.

إن الابتكار منبعه القدرة على ملاحظة الواقع دون اعتناق أي أفكار مسبّقة واقتران ذلك بالقدرة على التفكير خارج الصندوق لإيجاد مسارات جديدة. ومن العناصر الهامة للنجاح بناء فِرَق منفتحة ومتحمسة على صلة وثيقة بالواقع وقادرة على التفكير الجانبي.

السؤال الثالث: صِف القِيَم التي ستوجِّهك في عملك كرئيس للصندوق

كرئيس للصندوق سألتزم بأرفع المبادئ والمعايير الأخلاقية.

وسوف أسترشد بما يلي:

التفاني والحماس والالتزام بالمهمة الأساسية للصندوق المتمثّلة في القضاء على الفقر الريفي والجوع عن طريق تقديم أفضل ما لديّ، والقيادة بالقدوة، وإخراج أفضل ما لدى موظفي الصندوق.

الأمانة والنزاهة كركيزة محورية في الحياة الشخصية والمهنية وكأساس للحوكمة السليمة في الصندوق وفي غيره من المنظمات، من أجل العمل معاً لتحقيق أهداف التنمية العالمية.

الشجاعة في تفانينا من أجل التنمية، وألاّ نخشى قول الحق؛ والشجاعة في ارتياد آفاق جديدة واعتناق ما هو جديد.

الانفتاح والشفافية والمساءلة دوماً، وإبقاء الأبواب مفتوحة، والدعوة إلى التعاون والشراكة، وتقاسم ما لدينا.

احترام الموارد العامة والغرض المقصود منها. وعدم السماح ببناء امبراطوريات أو تنافس بين الوكالات أو الموظفين ومنع التقصير في استخدام الموارد أو إهدارها.

التواضع الذي يجعلنا، عندما تأتينا السلطة، لا نتزحزح قيد أُنملة عن مراعاة مشاعر من لا سلطة لهم ومن يعانون أشد درجات الهشاشة والفقر.

التنوُّع والشمول، كي يكون بوسعنا تهيئة بيئة عمل شاملة على أساس الاحترام وتأسيس كل منّا على قدرات الآخر وأفكار ورؤاه.

التحرر من الخوف كي تنمو الأفكار وكي تمضي المسيرة.

[خاتم وزارة الشؤون الخارجية في الجمهورية الدومينكية]

وزارة الشؤون الخارجية
الجمهورية الدومينيكية

DAM
المرشحون

سانتو دومينغو
4 أكتوبر/تشرين الأول 2016

026583

السيدة سكرتيرة الصندوق،

يسرني أن أبلغك أن حكومة الجمهورية الدومينيكية قررت ترشيح السيدة جوزيفينا ستبس لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2017–2021 في الانتخابات التي ستجري يوم 14 فبراير/شباط 2017 أثناء الدورة الأربعين لمجلس محافظي الصندوق.

وتم التوصُّل إلى القرار في سياق التزامنا بالتنمية الريفية والمستدامة من أجل استئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للجميع على أساس الممارسات الغذائية، من قبيل دعم الزراعة الأسرية وتمكين النساء المزارعات وتعزيز التعاونيات، وكذلك التغلُّب على تحدّيات تغيُّر المناخ والتحوُّل الاقتصادي الريفي.

والسيدة ستبس حاصلة على درجات أكاديمية في التنمية الدولية وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، ولديها خبرة تربو على 35 عاماً في مجال التنمية. وشغلت السيدة ستبس مناصب قيادية وإدارية عليا في منظمة أوكسفام الدولية والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث عملت مديرة لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي قبل ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الصندوق المساعد لشؤون إدارة المعرفة والاستراتيجية الذي حصلت فيه حالياً على إجازة بالتغيُّب عنه. ومرفق طي هذه الرسالة سيرتها الذاتية.

وتفضلي بقبول أسمى آيات التقدير.

ميغويل فارغاس
وزير الشؤون الخارجية
[التوقيع وخاتم الوزارة]

السيدة **شيريل موردن**
سكرتيرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المؤقتة
روما، إيطاليا

جوزيفينا ستبس

مرشحة الجمهورية الدومينيكية لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

"الشراكات مفتاح الاستثمارات الناجحة في القطاع الريفي"

الملف الشخصي التنفيذي

- **قيادة ذات رؤية**

مديرة فعالة للأشخاص والموارد المالية والبرامج، مع تركيز على الابتكار، والتفكير الاستراتيجي والنتائج الملموسة.

- **إرساء الشراكات**

قادرة على خلق الاتساق وإرساء الشراكات بين المنظمات القاعدية، والحكومات، والجهات المانحة، ومعاهد البحوث، والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

- **معرفة مالية معمقة**

خبرة استراتيجية وتشغيلية في تصميم وتنفيذ الأدوات السياساتية والمالية والتحليلية.

- **خمسة وثلاثون عاما في خدمة السكان الريفيين الفقراء وحكوماتهم**

التزام شخصي قوي بالتنمية الريفية، مدعوم بخبرة تشغيلية قطرية، وقدرة على اتخاذ القرارات السياساتية على المستوى الرفيع في آن معا.

الخبرة

نائبة رئيس الصندوق المساعدة

دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

من أكتوبر/تشرين الأول 2014 إلى سبتمبر/أيلول 2016

روما، إيطاليا

- ترأست دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة المنشأة حديثاً، وحفّزت تصميم الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، وإعداد تقرير التنمية الريفية لعام 2016 في زمن قياسي.
- ساعدت في وضع الصندوق في موقع القائد العالمي لتعزيز التحول الريفي المستدام، كما جعلت من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة موضوعا محوريا في جدول أعمال 2030 لأغراض التنمية المستدامة.
- قادت تصميم نظام مؤسسي جديد للإبلاغ عن فعالية وآثار البرامج، وإطار ابتكاري لقياس النتائج والأثر لأغراض تحقيق فعالية معونة أفضل.

مديرة إقليمية

شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

من أبريل/نيسان 2008 إلى سبتمبر/ أيلول 2014

روما، إيطاليا

- قادت وأدارت تعزيز البرامج القطرية للصندوق في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.
- زادت من الاستثمارات الريفية للصندوق في الإقليم ثلاثة أضعاف، وعمقت الحوار مع الحكومات والجهات المشاركة في التمويل والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- عززت تصميم وتنفيذ أول قرض لا يستند إلى تجديد الموارد في الصندوق، مشكِلة الأساس لهيكلية مالية جديدة في المنظمة.
- أرست حوارا موجها نحو الزبائن مع الحكومات حول إعداد الاستراتيجيات وإدارة البرامج، مما نجم عنه شراكات طويلة الأمد، واستثمارات جديدة في القطاع الريفي، وزيادة في الأثر الذي تخلفه عمليات الصندوق في الإقليم.

قائدة قطاعية

التنمية الريفية والاجتماعية والبيئية

البنك الدولي

من أبريل/نيسان 2000 إلى مارس/آذار 2008

واشنطن، العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

- قادت تعميم سياسات الحماية الاجتماعية الشمولية في القطاع الريفي، بهدف خلق حافظة استثمارية متوازنة وقوية.
- قادت تصميم وتنفيذ الأدوات السياساتية والمالية التحليلية الجديدة، لإشراك النساء والسكان من أصل إفريقي والشعوب الأصلية في برامج التنمية العامة.
- أدارت البرامج القطاعية للبنك الدولي في التنمية الاجتماعية والبيئية والريفية، مثل البرنامج الإقليمي لتوافق الآراء بعنوان "جميعنا هامون" لتيسير تصميم السياسات والمدخلات الهامة المناصرة للفقراء.

مديرة إقليمية وأخصائية برامج

أوكسفام

من مايو/أيار 1984 إلى مارس/آذار 2000

مواقع مختلفة

- صممت وأدارت حافظة أوكسفام اللامركزية من المنح المقدمة للمنظمات القاعدية والمجتمعات المحلية، وعملت بصورة مشتركة مع المجتمعات المحلية ومنظماتها لتحديد احتياجاتهم.

- بنت شراكة مع مكاتب أوكسفام الأخرى لاستقطاب الموارد، وزيادة الانتشار السياساتي. وقد أدت هذه الشراكات إلى خلق منظمة أوكسفام إنترناشونال.
- قادت وأدارت فريقا من 35 شخصا في أمريكا اللاتينية بأسرها لتمكين فقراء الريف نساء ورجالا من زيادة الإنتاج الزراعي، ودخول أسواق التجارة العادلة والأسواق التقليدية.

التعليم

ماجستير في العلوم السياسية والتنمية الدولية

معهد الدراسات الاجتماعية (لاهاي)

1991

هولندا

ماجستير في العلوم الاجتماعية

جامعة Universidad Autónoma de Santo Domingo (الجمهورية الدومينيكية)

1983

الجمهورية الدومينيكية

ليسانس في علم النفس

جامعة Universidad Autónoma de Santo Domingo (الجمهورية الدومينيكية)

1981

الجمهورية الدومينيكية

جوزيفينا ستبس

مرشحة الجمهورية الدومينيكية لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

"الشراكات مفتاح الاستثمارات الناجحة في القطاع الريفي"

ما هي رؤيتك للصندوق، وكيف ستقومين بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي؟

يتخذ الصندوق، بوصفه مؤسسة معترفاً بها دولياً معنية بالاستثمار في السكان الريفيين الفقراء وفي في بناء قدراتهم، وضعاً متميِّزاً يمكنه من الإسهام بدور كبير في التنمية الزراعية وفي القضاء على الفقر الريفي. وتتمثل الولاية الفريدة للصندوق في تمكين الفقراء من المساهمة بدوره فاعل في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة والاستفادة منها.

وعلاوة على ذلك، تعترف الحكومات والجهات المانحة بالصندوق كمؤسسة مختارة لتحقيق تحوُّل مستدام في القطاع الريفي. والصندوق مؤسسة مرنة قادرة على تكييف تفكيرها الاستراتيجي وعملياتها مع التغييرات السريعة التي يشهدها القطاع الريفي اليوم، والاستجابة بفعالية للمشاكل المتكررة التي تعرقل تنمية السكان الفقراء، والاستفادة في الوقت نفسه من الفُرص الناشئة.

وينبع من أهداف جدول أعمال 2030 وغاياتها هدف تحقيق تنمية مستدامة والقضاء على الفقر قضاءً مُبرماً، والتعهُّد بألاّ يتخلّف أحد عن الرَكب. وبالرغم من التقدُّم الكبير الذي تحقّق في الحدّ من الفقر في كل أنحاء المعمورة منذ توقيع جدول أعمال 2030، لا يزال الرجال والنساء الذين يعيشون في القطاع الريفي أكثر فقراً مقارنة بمن يعيشون في المناطق الحضرية. وسوف ينطوي تنفيذ جدول أعمال 2030 وتحقيقها في القطاع الريفي على تحدّيات، ولكنها مع ذلك قابلة للتحقيق.

وتشهد القطاعات الريفية في البلدان النامية تحوُّلات سريعة. وخلال العقد الأخير، ازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم النامي، وتحوَّلت عدة بلدان منخفضة الدخل إلى اقتصادات متوسطة الدخل. وتمثِّل هذه البلدان معاً نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتشكِّل قوى محركة رئيسية للنمو الاقتصادي العالمي. ويعيش في البلدان المتوسطة الدخل 5 مليارات نسمة من بين سكان العالم البالغ عددهم 7 مليارات نسمة، و 73 في المائة من فقراء العالم.

وساهم الاستثمار الهائل في الطرق والبنية الأساسية وازدياد الطلب على الغذاء من الطبقة المتوسطة الآخذة في الاتساع، وبزوغ المُدن الثانوية والاتصال باستخدام الهواتف النقالة في تغيير المشهد الريفي وتهيئة فُرص لفقراء الريف وللقطاع الريفي من أجل التحوُّل بصورة شاملة ومستدامة.

ومع ذلك، لم يُتَرجَم النمو الاقتصادي والاستثمارات والزيادات في متوسط الدخل القومي حتى الآن إلى تكافؤ أو مساواة في الفُرص. وما زال النمو الشامل، وهو النمو الذي يضع المناطق الريفية في الصميم، عملاً جارياً. وبالتالي فإن الاستثمار في قطاع الأعمال الريفية من أجل زيادة إنتاجية الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة وربطهم بالأسواق ما زال السبيل إلى تحويل القطاع الريفي تحويلاً شاملاً ومستداماً. ولا بد من زيادة فُرص إدرار الدخل في القطاع الريفي وتهيئة فُرص للعمل وتوسيع سبل الحصول على الخدمات من أجل بقاء شباب الريف من الجنسين في

مجتمعاتهم المحلية. وهذه أيضاً هي المواصفات المطلوبة للمناطق الريفية كي تنعم بمزيد من الاستقرار والازدهار والسلام.

وتتوقَّع حكومات البلدان النامية والجهات الشريكة المموِّلة أن يقوم الصندوق بما هو أكثر مما يقوم به وأن يؤدّيه على نحو أفضل، وبطريقة أذكى. وتأسيساً على جوانب القوة والاستفادة في نفس الوقت من الخبرات، يجب أن تُركِّز جهود الصندوق في السنوات المقبلة على خمس أولويات شاملة:

1 – **يجب أن يستثمر الصندوق أكثر في توسيع قاعدة أصول المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة إمكانية وصولهم إلى أسواق الأغذية الوطنية والدولية.** تتسم زيادة إنتاجية الأغذية والزراعة بأهمية قصوى. وينبغي أن تتاح للنساء والرجال الريفيين الفقراء سُبل الحصول على أغذية صحية ومغذّية كافية لأنفسهم ولبلدانهم وللسوق الدولية. ويجب على الصندوق أن يعمل مع المؤسسات الحكومية وفي شراكة مع القطاع الخاص لتحسين سُبل الوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الزراعي الذكية مناخياً والحصول على المشورة التقنية، والأهم من ذلك تيسير الأخذ بتلك التكنولوجيا والعمل بتلك المشورة. ويمكن من خلال ذلك أن يعمل الصندوق مع الحكومات والجهات الشريكة غير الحكومية من أجل زيادة استغلال استخدام تكنولوجيا الهواتف النقّالة لتقديم المعلومات والخدمات والمعاملات. ويجب استغلال تكنولوجيا الهواتف النقّالة لتقديم المعلومات والخدمات وإجراء المعاملات. ويجب على الصندوق أن يستغل تكنولوجيا الهواتف النقّالة كوسيلة رئيسية لتقديم المعلومات والخدمات والمعاملات إلى المزارعين والمستفيدين من المشروعات. وسوف يسد ذلك أيضاً ثغرات التكنولوجيا التي ما زالت قائمة في القطاع الريفي، وسوف يربط المزارعين عبر المجتمعات المحلية والبلدان لتقاسم المعرفة.

ويمثِّل توسيع البنية الأساسية الإنتاجية ركيزة تحسين الإنتاجية والمشاركة في الأسواق. وسوف يتيح التوصيل بالطرق، ومرافق التخزين، والحصول على الطاقة والمياه، لنساء ورجال الريف الفرصة لزيادة الإنتاج ولتخزين إنتاجهم وتوزيعه بشروط مواتية. ويجب أن يستثمر الصندوق مباشرة وأن يحشد الموارد الخارجية لمساعدة الحكومات على توصيل البنية التحتية الإنتاجية الأساسية إلى الأُسر الريفية.

ولا يستطيع المزارعون عموماً الاستثمار في الحقول أو التعامل في الأسواق بسبب افتقارهم إلى السيولة المالية. والائتمانات الصغيرة مهمة، ولكنها غير كافية لتحقيق تحوُّل بالحجم اللازم. ويتطلّب تمويل إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمعاملات في الأسواق آليات واسعة المدى لتوفير موارد مستدامة مالياً وفي الوقت المناسب للفقراء الريفيين ولمشروعاتهم. ويحتاج الصندوق إلى أن يقوم بالمزيد، بالشراكة مع مؤسسات الائتمان الوطنية ومصارف القطاع الخاص، من أجل تيسير حصول منظمات المزارعين على الائتمانات.

وبينما تحقق تقدُّم في ربط المزارعين بسلاسل قيمة الأغذية الدولية، فإن أسواق الأغذية في المناطق الحضرية ومناطق الضواحي الوطنية الآخذة في الازدياد باستمرار لم تُستَغَل في معظمها من جانب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويكافح المزارعون وشركات شراء الأغذية الوطنية والدولية في وجه تحدّيات تجميع الحجم، ومعايير الجودة والسلامة. ويمكن التخفيف من حدّة مشكلة تجميع الحجم عن طريق توسيع وتعزيز منظمات المزارعين والتعاونيات، وزيادة معايير الجودة والسلامة من خلال تحسين المساعدة التقنية المقدمة إلى منظمات المزارعين. ولن تتحقق مواءمة المزارعين مع صناعة الأغذية على النطاق الأوسع تلقائياً؛ ولا بد من تخطيط ودعم الشراكة بين المزارعين والقطاع الخاص. ويجب على الصندوق أن يتخذ إجراءات جريئة للمساعدة على إغلاق تلك الحلقة.

ويجب الاستثمار في صون الموارد الطبيعية التي ترعاها الشعوب الأصلية من أجل الصحة ومن أجل الحفاظ على البيئة، وكذلك من أجل توليد خدمات وموارد للمجتمع المحلي. ويجب على الصندوق أن يكفل أن البرامج التي يموِّلها سليمة بيئياً، وأن يضمن تنفيذ الزيادات في الإنتاجية على نحو شامل، على أن ينصبّ اهتمامه على إدارة الموارد وليس على استغلالها.

وسيكون من الجوهري لتحقيق النتائج تعزيز المؤسسات العامة الريفية ومنظمات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويلزم بناء القدرات العملية لمؤسسات القطاع، فضلاً عن التفاعل الوثيق مع المنظمات المجتمعية المحلية لإيجاد حلول للمشاكل الكثيرة المرتبطة بتنفيذ المشروعات.

2 – **ويجب على الصندوق أن يُصبح مؤسسة قائمة على المعرفة.** وتحرص الحكومات الوطنية والمؤسسات الإنمائية العالمية وصُنّاع القرار في مساعيهم نحو إحداث تحوُّل ريفي والحدّ من الفقر الريفي إلى معرفة ما يصلح أو ما يمكن أن يصلح لتحقيق التنمية الريفية الواسعة والشاملة، والأمن الغذائي، والحدّ من الفقر، في القطاع الريفي. ويجب أن يكون للاستثمارات أثر مؤكَّد وقابل للقياس في حياة الفقراء الريفيين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، ويجب أن تشكِّل أدلّة التغيير والأثر أساساً للمساءلة وكذلك لتوليد المعرفة والممارسات الفُضلى. ويجب الاسترشاد بما يصلح وما لا يصلح عند وضع التحوُّل الريفي في صلب جدول أعمال 2030.

والصندوق الذي تزيد خبرته على زهاء 40 عاماً لا تضاهيه أي وكالة أخرى في الأمم المتحدة أو النظام المتعدّد الأطراف في توليد ونشر الحلول المناسبة للفقراء الريفيين. ولم يُستَغَل حتى الآن على الوجه الأكمل ذلك الوضع الذي يتمتّع به الصندوق. وينبغي تكريس استثمارات مستمرة وجهود متواصلة لجمع المعرفة وتحليلها من أجل تحويل الصندوق إلى مؤسسة قائمة بحق على المعرفة.

3 – **وينبغي أن يتطوَّر الهيكل المالي المؤسسي للصندوق على نحو يستجيب للواقع الاقتصادي الجديد في البلدان النامية والتغيُّرات التي تشهدها ساحة التعاون الإنمائي الدولي.** والصندوق عموماً، بوصفه وكالة إنمائية متخصصة تابعة للأمم المتحدة وكمؤسسة مالية دولية، يعتمد على تجديد موارده من الدول الأعضاء. وبينما ينبغي أن يظلّ تجديد الموارد مصدره الرئيسي للتمويل، ثمة قنوات تمويلية تكميلية جديدة ينبغي استكشافها واتخاذ المبادرة للاستفادة منها. ويجب أن يكون للتقدم المتحقق والدروس المستخلصة من تنفيذ إطار الاقتراض السيادي ومخططات الموارد المخصصة مواضيعيا، بما فيها برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصناديق التغذية، دور في إثراء وتوجيه المناقشات داخل إدارة الصندوق ومع البلدان الأعضاء. ويمكن للجمع بين أموال تجديد الموارد، والاقتراض السيادي، والوصول التدريجي إلى السوق المالية، أن يشكِّل الأساس لهيكل مالي متنوِّع ومتّسق وبسيط نسبياً وقادر على الاستجابة لحجم المنظمة وقدرتها واحتياجاتها.

وسوف يشكّل تعديل وسائل التمويل الإقراضي الجانب الآخر لهيكل تمويلي مؤسسي قوي ومستدام. وسعياً إلى تحسين الاستجابة لاحتياجات العملاء وطلباتهم، يتعيَّن على الصندوق أن يتيح للبلدان الشريكة مجموعة أكثر تنوُّعاً من المنتجات المالية التي تناسب أوضاعها الاقتصادية وحالة أسواقها وتُصمَّم وفقاً لتلك الأوضاع وتلك الأسواق. ويتسم إصلاح الهيكل المالي الحالي من أجل الاستجابة للواقع التمويلي المتطوِّر والمتغيِّر بأكبر الأهمية من أجل سلامة عمل الصندوق وقدرته الفعّالة على تنفيذ برامجه وتقديم خدماته المؤسسية التي تحافظ على تلك البرامج، والاستدامة الشاملة للمؤسسة.

وتمثّل الفترة المقبلة لتجديد الموارد والنقاش بين الإدارة والبلدان الأعضاء لحظة مناسبة وفرصة ذهبية للعمل في تعاون وثيق مع البلدان الأعضاء وللاستفادة من معارفها وخبراتها في البحث معاً عن استدامة مالية طويلة الأجل للمؤسسات وقدرتها على الحفاظ على دورها القيادي في التحوُّل الريفي.

4 – **ويمكن تحقيق كفاءات مؤسسية من أجل الوصول إلى الفعالية الإنمائية عن طريق ترشيد العمليات الداخلية.** وسيكون من الجوهري لزيادة الكفاءة المؤسسية والقيمة مقابل المال تعزيز الفعالية الإنمائية من خلال إحكام دورة المشروعات بدءاً من التصميم ووصولاً إلى الأثر، إلى جانب التسريع بوتيرة العمل دون الإخلال بالجودة والمساءلة. ويمكن لتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها أن يساعد على ضبط تكاليف توسيع حضور الصندوق في العالم وتعزيز التكامل في تدخُّلاتنا الإنمائية وزيادة القدرات التقنية.

5 – **وينبغي مواصلة جهود الحضور الميداني للصندوق والقضاء على اللامركزية، وتعميق تلك الجهود، والعمل في الوقت نفسه على ترشيد التوسُّع.** ويجب أن يستفيد تطبيق اللامركزية من مبدأ ضمان الفعالية الإنمائية وبناء الشراكات وإيجاد حلول تقنية للتحدّيات التي يواجهها الشركاء القطريون من أجل تنفيذ مشروعات التنمية الريفية بفعالية ولتصميم سياسات شاملة مراعية لمصالح الفقراء. ويجب أن تسعى جهود تطبيق اللامركزية في المسؤوليات المالية ومسؤوليات برامج الإدارة إلى تقليص المدة التي تستغرقها المعاملات، والإبلاغ عن الإدارة والمعاملات الإدارية والمالية ورصدها في الوقت الحقيقي.

وسيكون من الأساسي تهيئة بيئة *صندوق واحد* من أجل ضمان المساءلة والفعالية المؤسسية. وأثبت هيكل الإدارة المؤسسية في الصندوق فعاليته، ويجب تعزيزه كي يستمر توحيد أداء المؤسسة. ويجب أن يسعى الصندوق إلى تعيين أفضل الموظفين وأكثرهم تألقاً، مع ضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جميع الوظائف وفي كل الرُتَب في المقر وفي الميدان.

وكمؤسسة عالمية قائمة على العضوية، تمثّل البلدان الأعضاء في الصندوق ويمثل المسؤولون فيه رصيداً فاعلاً من المعرفة التي لا بد من الاستفادة منها ضمن إطار استباقي لمساعدة المؤسسة على التكيُّف مع الزمن المتغيِّر والاستفادة من الفرص الجديدة والتغلُّب على التحديات المقبلة.

كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشّحة مناسبة لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلّمتيها في صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؟

باعتباري مهنية لديها 35 عاماً من الخبرة الإدارية في التنمية على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة، والمؤسسات المالية الدولية، وفي العمل مع الصندوق، فإن لديّ معرفة وفهماً كبيرين للمشاكل التي تعيق تنمية القطاع الزراعي والريفي ومؤسساته، وأنا مستعدة تماماً للتعامل بفعالية مع تلك المشاكل على المستويين التشغيلي والمؤسسي.

ويعتمد سجلّي المهني القوي على مساهمات استراتيجية وملموسة ومستدامة مؤكَّدة لصالح الفقراء. وكان في صميم حياتي المهنية صياغة استراتيجيات وخطط إنمائية فعّالة يمكن تنفيذها بنجاح:

- قُمت في منظمة أوكسفام في بريطانيا العظمى بتصميم برامج قطرية ومشروعات في أمريكا اللاتينية وفي القارة الأفريقية، وبتحديد أكثر في زمبابوي، وما زالت نتائج تلك البرامج والمشروعات ملموسة حتى اليوم. واكتسبت من

تلك التجربة المعرفة والمهارات الضرورية للعمل مع المجتمعات المحلية، والحساسية التي تمكِّنني من الإصغاء إلى العالم وفهمه من وجهة نظر الفقراء الريفيين وكذلك توقُّعاتهم ودوافعهم.

- وساهمت في البنك الدولي في صياغة برنامج على درجة كبيرة من التطوُّر من أجل إدماج السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي في كل مشروعات البنك الدولي واستراتيجياته القطرية، إلى جانب استحداث أدوات قياس نتائج البرنامج ورصدها. وتمثَّل أيضاً خبرتي العريقة مع البنك الدولي فرصة لاكتساب معرفة عملية ومتعمِّقة بعمل مؤسسة مالية دولية. واكتسبت فهماً متعمقاً للوسائل المالية وغير المالية. والبرامج القطرية، وتصميم وإدارة حافظة المشروعات الريفية التقنية، وعمليات صياغة السياسات المراعية لمصالح الفقراء، وديناميات العلاقات مع العملاء من البلدان، وتعقُّد إدارة الفِرق المتعددة التخصصات، والميزانيات الكبيرة.
- وفي الصندوق، تولّيت قيادة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي من المعروف أنني قمت فيها بتوحيد وتوسيع حافظة استثمارات الصندوق وقمت في الوقت نفسه بتعميق الحوار بين الحكومات والجهات المشاركة في التمويل والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وقمت منذ عهد أقرب، كنائب رئيس الصندوق المساعد للاستراتيجية والمعرفة، بدور تحفيزي في إعداد استراتيجية الصندوق 2016–2025 وإطار جديد للفعالية الإنمائية.

التحليل والتشاور أولاً

لدي إيمان راسخ بأهمية المعرفة والتعلُّم من التجربة، ولذلك قضيت جانباً كبيراً من حياتي المهنية في جمع وتحليل النجاحات والإخفاقات التي واجهتها في حياتي المهنية من أجل ضمان الاسترشاد بها في كل ما أسعى إليه. وأرى أيضاً أن التحليل السياقي والتشاور الوافي المنظَّم بين مختلف فئات المصلحة نَهج جوهري لفهم واقع كل حالة بذهن منفتح، وأُركِّز على ضمان مواءمة الخطط مع أولويات حكومات البلدان والمستفيدين وتوجُّهاتهم، وتحديد الحوافز المناسبة ومقوِّمات الاستدامة المالية لضمان الملكية والجدوى والاستدامة.

قائدة محترمة وناجحة

باعتباري مديرة متمرسة لفِرق كبيرة متعددة الثقافات وكقائدة على مختلف مستويات الأقدمية، ألهَمت وحَفَّزت الأفراد والفِرق على تحقيق إنجازات أكثر وأفضل، والتكيُّف مع الواقع الجديد، واستغلال الفُرص إلى أقصى الحدود. وأرى أن ذلك صفة أساسية لقيادة منظمة مثل الصندوق في هذا الزمن المتغير.

وتتميَّز مهاراتي في الاتصال بالتنوُّع، وتشكِّل جزءاً طبيعياً من شخصيتي الهادئة ولكن الحاسمة. وأنا فعّالة بصفة خاصة في بلورة رؤيتي بوضوح وفي صياغة الاستراتيجية التي اعتمد عليها في تحويل تلك الرؤية إلى عمليات ملموسة لمختلف الجماهير من الموظفين إلى السلطات الحكومية، ومن الشركاء الدوليين إلى المزارعين والمنظمات المجتمعية. وساعدتني هذه المهارات كثيراً في بناء جسور بين القطاعات والوزارات الحكومية، لا سيما وزارات المالية والتخطيط والبيئة، للحصول على دعم أكبر للقطاع الريفي وللمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة داخل هذا القطاع.

وهذه المجموعات من المعارف والمهارات تشكِّل معاً ركيزة أساسية لعمل الصندوق وشكّلت الأساس لحياتي المهنية الناجحة والحافلة بالإنجاز.

صِفي القِيَم التي ستوجِّهك في عملِك كرئيسة للصندوق.

تستند القِيَم التي استرشدت بها طوال حياتي المهنية والتي سأسترشد بها كرئيسة للصندوق إلى نَهج تعاوني محوره البشر، مع الاحتفاء بالتنوُّع وتكافؤ الفُرص، والحلّ الخلاّق للمشاكل، والدقّة، والشفافية، والمساءلة.

وتتألّف المؤسسات من أفراد ومن أفكارهم ومهاراتهم والتزامهم. والأفراد هم المورد الثمين والقيم في أي منظمة. ويجب على الصندوق، بوصفه مؤسسة يوجِّهها مبدأ التنوُّع وتكافؤ الفُرص، ألاّ يدخر جهداً لإتاحة الفرصة للموظفات والموظفين المهنيين في كافة الرُتَب لكي يصبحوا جزءاً من قوة العمل والمشاركة وعرض تجاربهم ورؤاهم بفعالية، ومعاملتهم باحترام. ويجب على الصندوق أن يكون في وضع يمكّنه من اجتذاب أفضل الأشخاص وأكثرهم تألّقاً والإبقاء عليهم وذلك من خلال عمليات اختيار شفافة وتنافسية، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب. وهذا ليس من شأنه إلاّ أن يزيد من تعزيز المؤسسة.

وكرئيسة للصندوق، سأستمر في القيادة بالقدوة عن طريق تهيئة بيئة منفتحة وخلاّقة قائمة على الاحترام ويمكن فيها للموظفين المجازفة المحسوبة والابتكار. ويجب على الصندوق في عالمنا السريع التغيُّر أن يكون قادراً على تنمية القدرات الجماعية لاستكشاف فُرص إنمائية جديدة والتكيُّف معها والاستجابة لها بفعالية من أجل تحسين حياة السكان الريفيين الفقراء. ويمثّل تفويض السلطة المصحوبة بالمساءلة، إلى جانب إدارة الأداء، حجر الزاوية لأي منظمة متسمة بالكفاءة والفعالية.

ويجب أن يسترشد تخصيص الموارد المالية بالنتائج. ولا تمثّل الدقّة والشفافية في الإبلاغ المالية سواءً في البرامج الممولَّة من الصندوق أو على المستوى المؤسسي طموحاً مهنياً فحسب، بل وتمثّل كذلك التزاماً. ومن شأن إتاحة الاطلاع على تقارير الصندوق وبياناته المالية أن يعزِّز المساءلة المؤسسية.

وأتطلّع إلى أن أتبوأ منصب الرئيس المقبل للصندوق. وأرى أنني أنفرد بوضع يمكّنني من فهم مصالح الحكومات والمجتمعات المحلية الفقيرة على السواء وتحقيقها على نحو توافقي.

إن تصويتكم هام لي وللسكان الفقراء الذين أتعهد هنا بأن أمثِّلهم. وباسمنا جميعاً أشكركم مقدماً على دعمكم.

الاتحاد السويسري **مكتب رئيس الدائرة الاتحادية للشؤون الخارجية**

CH-3003 Berne, DFAE, DB
شيريل موردن
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142، روما
إيطاليا

برن، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

المرشح السويسري لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

معالي السيدة السكرتيرة،

يشرفني إعلامك أنه وبعد استلام رسالتك المؤرخة في 27 سبتمبر/أيلول 2016، قررت حكومة الاتحاد السويسري ترشيح السفير بيو فنبوست لمنصب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أرفق طيا بهذه الرسالة السيرة الذاتية للسيد فنبوست، وإجاباته على الأسئلة المطروحة على المرشحين.

وتفضلي بتقبل أسمى آيات الاحترام.

ديديه برخالتر
المستشار الاتحادي
[التوقيع]

Palais fédéral ouest, CH- 3003 Berne
www.dfae.admin.ch

السيرة الذاتية بيو فنبوست

اقتصادي زراعي ومدير تنفيذي رفيع المستوى

يتمتع السيد فنبوست بخبرة متينة في الدبلوماسية الإنمائية، وبتجربة ميدانية مسهبة في مجالات عديدة، مثل التنمية الريفية والتمويل الصغري، والصحة العامة، كما شغل مناصب إدارية رفيعة في القطاعين العام والخاص.

مفكر أصيل، مستنير، مدرك، يستند إلى خبرة دولية عريضة في مجالات متنوعة كالبحوث والتعليم وحوار السياسات وإدارة الإنفاق العام، ودعم عمليات التفاوض، والتدريب المفصل للاحتياجات الفردية.

براغماتي يتوجه لتحقيق النتائج؛ مهتم واجتماعي، يجيد العمل ضمن الفريق، بارع في الاتصالات؛ ويتحلى بحس عال بالعدالة الاجتماعية، والنزاهة والثقة.

يجيد اللغات الإيطالية والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية.

ولد عام 1961 في لوكانو، سويسري الجنسية، متزوج من السيدة فيرناندا

وأب لولدين، جورجا وروكو.

سفير، نائب المدير العام للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، برن (2014– حتى الوقت الحالي)
السيد فنبوست رئيس دائرة التعاون العالمي في الوكالة **السويسرية للتنمية والتعاون** حيث يشرف على 130 موظفا؛ ويدير حافظة سنوية قيمتها 600 مليون فرنك سويسري؛ بما في ذلك الدعم المالي الذي تقدمه سويسرا إلى المؤسسات المالية الدولية؛ كما يضطلع بالمسؤولية المؤسسية عن الوكالات الإنمائية في الأمم المتحدة، ويدير البرامج العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وتغير المناخ، والهجرة والتنمية، والصحة.

وزير، رئيس الشؤون الإنمائية والإنسانية، ممثل سويسرا الدائم لدى الأمم المتحدة، نيويورك (2011–2013)
ترأس السيد فنبوست فريقا، اضطلع بمسؤولية المفاوضات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وعمل كميسر لقرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي تجريه الجمعية العامة كل 4 سنوات للأنشطة التنفيذية في منظمة الأمم المتحدة؛ كما شغل منصب رئيس الفريق العامل التابع للاتفاق العالمي.

رئيس البرنامج العالمي للأمن الغذائي في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، برن (2010–2011)
ترأس السيد فنبوست البرنامج العالمي للأمن الغذائي، الذي تصل ميزانيته السنوية إلى 45 مليون فرنك سويسري، ويصل تعداد فريقه إلى 12 موظفا مهنيا في برن، وأديس أبابا، وروما؛ كما كان محافظ سويسرا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

نائب الممثل الدائم، للبعثة السويسرية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، روما (2007–2011)
المدير التنفيذي لسويسرا لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المدير القطري، للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، دار السلام، تانزانيا (2004–2007)
رئيس مجموعتي دعم الميزانية العامة وإصلاح القطاع الصحي في تانزانيا، باتصال مباشر مع وزارة المالية، والبنك المركزي ووزارة الصحة.

اقتصادي في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في برن (2001–2004)
المدير القطري في أنتانانريفو، مدغشقر (1998–2000)
المدير القطري في باز، بوليفيا (1995–1998)
خبير تسويق مزامل، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في كاتماندو، نيبال (1992–1995)
رئيس العلاقات العامة، في اتحاد المزارعين في بيلينزونا، سويسرا (1991–1992)
المدير العام لشركة، Terravit SA، وهي شركة للمنتجات الكيماوية في لوكانو، سويسرا (1981–1984)

الموضوع: تعيين رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – أسئلة للمرشحين

إجابات مرشح سويسرا، السيد بيو فنبوست

السؤال 1: ما هي رؤيتك للصندوق، وكيف ستقوم بتطوير دور الصندوق في جدول الأعمال العالمي المعني بالتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي؟

تتمثل رؤيتي للصندوق في تعزيز دوره كأداة للابتكار والتميز لجميع الدول الأعضاء فيه، الذين يتمثل هدفهم المشترك في العمل معا نحو مستقبل يتمتع فيه الريفيون نساء ورجالا بالتحرر من الفقر والجوع وسوء التغذية، مستقبل يمكن لهم فيه أن يوفروا لأطفالهم ظروفا لحياة آمنة ورغدة في بيئة صحية.

ولجعل هذا الرؤية واقعا ملموسا، سأسعى لأن يكون الصندوق:

- أكثر حضورا في الميدان وأقرب إلى زبائنه، أي المجتمعات الريفية، بهدف التعرف على احتياجاتهم، ومواءمة الاستجابات تبعا لها، بحيث يمكن لهم أن يكتسبوا فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتكنولوجيات الرئيسية؛
- قائدا للابتكارات الريفية، بحيث يبرز إمكانات المناطق الريفية كأماكن يمكن فيها تصور مستقبل واعد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمبادرين الشباب مع اقتصادات محلية مفعمة بالنشاط؛
- مستقطبا قويا للتأييد لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة النساء في الحياة العامة والأنشطة المدرة للدخل؛
- مستداما ماليا، بحيث يخدم مطالب جميع الدول الأعضاء فيه، والتزامهم بالحد من الفقر الريفي والجوع وسوء التغذية؛
- جسرا بين الأدوات والمعايير العالمية، المتفاوض بشأنها على أعلى المستويات، لدعم جهود القضاء على الفقر والجوع، وفرص الوصول لهذه الأدوات والمعايير لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها؛

وفي يومنا الحالي، وأكثر من أي وقت مضى، يعد دور الصندوق غاية في الأهمية، إذ يعيش حوالي 1 مليار شخص دون خط الفقر في المناطق الريفية، وحيث تخلف التحديات العالمية تبعات مباشرة على حياتهم – مثل تغير المناخ، وشح المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، والهجرة، وانعدام الاستقرار السياساتي – ويتوجب على الصندوق أن يستمر في أن يكون صوت جميع الريفيين نساء ورجالا في العالم بأسره.

يمكن للصندوق أن يشعر بالفخر على ما أحرزه فيما يتعلق بالإصلاحات التي أجراها في السنوات العشر الماضية، التي جعلت من الصندوق منظمة لامركزية، مع موظفين يتمتعون بالمهنية والالتزام رفيع المستوى والذين لا يألون جهدا لبذل "كل ما يلزم" لإيجاد أفضل الحلول للإيفاء بمهمة الصندوق.

وبالمضي قدما، وفي حال تم انتخابي رئيسا للصندوق، سأكفل أن يعزز الصندوق من نقاط قوته، مع إيجاد قنوات جديدة لتعظيم أثره على جدول الأعمال العالمي للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر الريفي.

ومن وجهة نظري، فمن أهم الميزات النسبية للصندوق هي طبيعته المتميزة للغاية والفريدة من نوعها، وكما يقول الرئيس المنتهية ولايته، السيد كانايو نوانزي، الذي قام بعمل جبار في جعل الصندوق في الصورة التي هو عليها الآن: "يتمتع الصندوق بقلب وكالة من وكالات الأمم المتحدة، وعقل مؤسسة مالية دولية."

وبالبناء على هذه الطبيعة المشتركة، سأركز على تطوير دور الصندوق في المجالات التالية بهدف أخذ المنظمة إلى المستوى التالي:

يجب أن يتخذ الصندوق خطوات كبيرة نحو مواءمة أدواته المالية للسياق المتغير، حيث تتقلص المساعدة الإنمائية الدولية. يتوجب على الصندوق أن يستغل إمكانيات التمويل لصالح التنمية الريفية في سياق جدول أعمال 2030 لأغراض التنمية المستدامة، وأن يضمن امتلاكه لأفضل الأدوات المالية للاستجابة لاحتياجات ومطالب الدول الأعضاء، مع الإبقاء على تجديدات الموارد كأساس لجوهره المالي.

يتوجب على الصندوق تنفيذ مهمته المستندة إلى الإطار الاستراتيجي للفترة 2016–2025، مع مواجهة العدد المتزايد من النزاعات، والهجرة، وانعدام الاستقرار الذي يؤثر على المناطق الريفية وبرامج التنمية. يتوجب على الصندوق تعزيز أدواته للعمل في السياقات الهشة، والاستثمار بصورة استراتيجية في جهود التنسيق مع الوكالات الأخرى متعددة الأطراف لتحويل الهجرة الريفية إلى عملية تسهم بصورة إيجابية في الأمن الغذائي والتغذية، من خلال تطوير المهارات البشرية التي يمكن أن تكون مفيدة للبلدان المضيفة.

يتوجب على الصندوق بناء شراكات أقوى مع القطاع الخاص. يتوجب على الصندوق خلق الأدوات الابتكارية لإشراك أكبر للقطاع الخاص على أرض الواقع – سواء مع المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وأيضا مع قطاع الشركات الذي يتمتع بأثر كبير على الاقتصادات الريفية – بهدف التأثير على نموذج عملها وخلق سلاسل القيم المستدامة والشمولية لصالح الريفيين نساء ورجالا، وفتح الآفاق أمام الشباب.

يتوجب على الصندوق أن يبني نهجا أكثر تمايزا للعمل مع البلدان متوسطة الدخل. يتوجب على الصندوق أن يبقى مخلصا لطبيعته الأصلية، وهي محاولة الوصول إلى السكان الريفيين الفقراء ومجتمعاتهم في أقل البلدان نموا والبلدان متوسطة الدخل، مع ضمانه في الوقت نفسه لتشاطر الخبرات مع الدول التي تحدث فيها هذه الخبرات بالفعل. ونتيجة لذلك، ستغدو الأنماط الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمثابة العلامة المميزة للصندوق.

السؤال 2: كيف تجعل مؤهلاتك وخبراتك منك مرشحا مناسبا لهذا المنصب؟ وما هي الدروس التي تعلمتها في صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية؟

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، قادني في حياتي الشخصية والمهنية شغف بالتنمية الريفية **وبناء الجسور** بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المزارعين، والباحثين، وأصحاب المبادرات، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات والوكالات متعددة الأطراف في سعي لإيجاد حلول تلائم سياقات معينة لخلق الثروة، والحد من الفقر، وإقامة المجتمعات المسالمة.

كنائب للمدير العام ورئيس دائرة التعاون العالمي في الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، أضطلع حاليا بالمسؤولية عن الإشراف وإدارة العمليات في خمسة برامج عالمية تهدف **للتطرق للقضايا الإنمائية العالمية** ذات الصلة بالأمن الغذائي وتغير المناخ والهجرة والمياه والصحة من خلال **نهج ابتكارية وحلول قاطعة**. كذلك فإنني أدير أيضا مساهمات مالية لأربع عشرة منظمة متعددة الأطراف ذات أولوية بالنسبة لسويسرا، بما فيها الصندوق، وشراكة البحوث العالمية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، لأغراض بناء مستقبل يتسم بالأمن الغذائي.

كذلك، فقد تبوّءت عدة مراكز إدارية رفيعة المستوى، في كل من القطاعين العام والخاص. وخلال مسيرتي المهنية مع الأمم المتحدة والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، كنت أركز على الدوام على إيصال **النتائج الملموسة**.

ولدي سجل مثبت في إرساء الشراكات الاستراتيجية والتخطيط المالي، علاوة على إدارة البشر والموارد البشرية. وكذلك، أتمتع بخبرة كبيرة في تيسير **المفاوضات المعقدة والتوصل إلى قرارات** على أعلى المستويات.

وكممثل سابق في المجلس التنفيذي للصندوق ومحافظ سويسرا لدى الصندوق، لعبت **دورا تفاعليا** في إعداد التوجه الاستراتيجي الحالي للصندوق والنهوض به.

وأنا **مقتنع** بوجود وعي عالمي متزايد بضرورة التطرق لانعدام المساواة، وتعزيز الاستدامة كمسألة ذات أولوية ملحة، كما اتفق عليه في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، على الرغم من الاتجاه الحالي نحو الحركات القومية. ومما لا شك فيه، أن ذلك هو المجال الذي سيلعب فيه النظام متعدد الأطراف دورا أساسيا، سواء لجهة تطوير أدوات جديدة بما في ذلك الأدوات المالية، أو للمساعدة على تحديد القواعد الجديدة لتنفيذ جدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة.

واستنادا إلى خبرتي السابقة، فإنني **أؤمن بشدة** بأن الابتكارات التقنية، عندما تتم مواءمتها وأقلمتها مع السياقات المختلفة، وتطويرها دعما للمبادرات المحلية، تغدو عوامل حاسمة في الترويج لمجتمعات ريفية متلاحمة وقوية. وسيكون دورها رئيسيا في البلدان التي يتسارع فيها التحضر. كذلك فإنني أؤمن أيضا بأن التقدم التكنولوجي يحتاج لأن يتضافر مع السياسات الشمولية لكي يكون فعالا بحق. وستكون خبرة الصندوق وتجربته قوية للغاية للاستجابة لهذا النداء.

وأما **الدروس العشرة الرئيسية** التي تعلمتها في إعداد الاستراتيجيات فهي تشير إلى ضرورة ما يلي:

(1) إيجاد الحوافز الصحيحة لخلق الابتكارات والأفكار الجديدة وترسيخها؛
(2) الأخذ بعين الحسبان اعتبارات الاستدامة والقدرة على تحمل التكاليف منذ البداية؛

(3) تذكر أن التنوع في الاقتصادات الريفية هو مفتاح ضمان التحول الريفي المستدام، الذي غالبا ما ينطوي على تنوع الإنتاج لأغراض التغذية، وتنمية زراعية في المناطق شبه الحضرية دعما للبلدات المتنامية، وفي بعض الأحيان لأغراض السياحية؛

(4) التركيز بوجه الخصوص على الوصول للأراضي والمياه والطاقة عند التطرق للتنمية الزراعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الطاقة المتجددة ستكون أرخص في المستقبل؛

(5) إدراك أن الخدمات الاستشارية غالبا ما تتطلب قطاع مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم محلي وقوي؛

(6) الاعتراف بأن الجهود العامة في التعليم وبناء القدرات مفتاح التنمية البشرية والعملية الشمولية للتحول الريفي؛

(7) جعل مساهمة النساء أكثر وضوحا والترويج لمشاركتهن في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يحفز على الغالب تحسين التغذية والأمن الغذائي لجميع أفراد الأسرة، والتمكين الاقتصادي لهن أيضا؛

(8) ربط برامج التنمية بالبحوث وضمان الوصول المفتوح لها كلما كان ذلك مجديا؛

(9) عدم الإفراط في فرض القواعد الناظمة أو فرض نظام الحصص أو الأسعار، ما لم يكن ذلك في حال الأوضاع الطارئة أو لتيسير التغيير التحولي؛

(10)الإبقاء على البرغماتية عند التخطيط استنادا إلى الحقائق والواقع.

السؤال 3: اعط وصفا للقيم التي ستوجهك في عملك كرئيس للصندوق

إذا تم انتخابي رئيسا للصندوق، فسألتزم بإخلاص كامل بإدارة الصندوق بنزاهة واحترام ومهنية وكفاءة وشفافية وشغف.

كقائد للصندوق، سوف أضمن أن يطبق الصندوق، وبحرص كبير، المعايير والمبادئ الأخلاقية والقانونية والمالية على جميع عملياته، سواء في المقر أو في الميدان. وينطوي ذلك أيضا على كفالة استمراري في إدارة الصندوق كمؤسسة مالية في اتباع شعار "الثقة والاختبار"، أي أن أكون مسؤولا أمام الهيئات الرئاسية، وأن أحترم الإجراءات الداخلية للتشغيل، وأركز على النتائج، علاوة على دعم استقلالية مهمة التقييم.

ومنذ البداية، سوف أصغي وألاحظ بصورة دقيقة كيف يعمل الصندوق بالتفصيل، وأتأكد من أننا نعزز ما هو موجود بالفعل. وباعتباري أتقن العمل ضمن فريق، سأقوم برعاية ثقافة الانفتاح، والحوار وتبادل الخبرات بهدف إفساح المجال للنهج الابتكارية. وسأكون قائدا لثقافة "التعلم من الأخطاء" لأنني على يقين من أن النجاحات العظيمة في التنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم نقم بالمجازفة أو نتحرى سبلا جديدة.

سأستخدم انفتاحي وقدرتي على الإبداع لجعل الصندوق منظمة للتعلم السريع، مع وجود جدول أعمال تحولي في صلب مهمتها. وسوف ألتزم بدعم تنمية الأدوات بصورة أكبر، أدوات تتسم بقدر كافٍ من المرونة للاستجابة للأولويات والخطط الوطنية، علاوة على الأدوات التي تمت مواءمتها لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة ومجتمعات المزارعين الأسريين، مع إبقاء عيني على نماذج الاستهلاك والأنماط التجارية المتغيرة.

ويعني وضع المعرفة في صلب هذه المؤسسة لخدمة زبائننا، مع إدارة الوسائل المالية للصندوق بصورة حكيمة، الحاجة لرعاية ثقافة يكون فيها الموظفون برغماتيين ودقيقين دون أن يتسموا بالبيروقراطية، موظفون يؤمنون بحق بمهمة الصندوق، منفتحون وفضوليون، نزيهون، موجهون لتحقيق النتائج، جديرون بالثقة، قادرون على التواصل، يتحملون المسؤولية، ولا يسارعون في إطلاق الأحكام. أي، وباختصار على الإدارة أن تعمل بجد لمساعدة الموظفين على مواءمة عقلهم مع قلبهم وجسدهم على الدوام، للإيفاء بمهمة الصندوق. وسيستند أسلوبي في الإدارة على التفويض بالسلطات والثقة والتراتبية، وعلى النهوض بصورة مستمرة بقدرة موظفي الصندوق، مما سيكون أمرا ضروريا، علاوة على تمثيل النساء بصورة عادلة على جميع المستويات في المنظمة.

وأودّ أن أجلب معي أيضا وجهة نظر متفائلة، وديناميةللمؤسسة من خلال البناء على الزخم الذي يوفره جدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة، لا أقله لعكس المفهوم السائد حاليا، بأن التحديات العالمية تشكل تهديدا عوضا عن كونها فرصا لا بد من اقتناصها. ويستند ذلك إلى الافتراض الخاطئ بأن مواردنا الطبيعية المحدودة سوف تعيق من وصول الجميع للأصول الضرورية لسبل العيش. ويمكن ترجمة هذا الفهم بسهولة إلى مخاوف قد تحفز ديناميات الإقصاء. وسيكون الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا متضافرا بالسياسات الشمولية المستندة إلى الحوار المستمر مفتاح عكس هذا التوجه. ولا بد من تعزيز أسلوب تواصل شفاف وبرغماتي يستند إلى النتائج في المنظمة بأسرها لإيصال هذه الرسائل.

وسأحظى بشرف بناء منظمة تنبض بالحياة والشجاعة لا تخاف من المجازفة وتتسم بالصمود. وكرئيس للصندوق سأكون على أتم الاستعداد لخدمة الدول الأعضاء فيه، في جهودها المشتركة لتشكيل المجتمعات الريفية في المستقبل.

برن، نوفمبر/تشرين الثاني 2016